تصور مقترح لتطوير الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرات كل من جمهورية الصين الشعبية واستراليا

دكتور/ عبد الباسط محمد دياب
أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المساعد
رئيس قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية (ق)
كلية التربية – جامعة سوهاج

مقدمة:

يعتبر التعليم الفني بصفة عامة والتعليم الثانوي الصناعي بصفة خاصة المصدر الرئيسي لإمداد سوق العمل بالعمالة الفنية المدربة اللازمة لسد احتياجاته ومتطلباته، والتي تسهم بشكل أساسي في تنمية البلاد ، لذا يحظى هذا النوع من التعليم بأهمية كبرى في معظم الدول المتقدمة.

ونظرًا لأهمية التعليم الثانوي الصناعي فقد اهتمت دول العالم بإعادة النظر في شكله ومضمونه ومحاولة التجديد في نظمه ومحتواه وطرائقه ومساراته حتي يستطيع خدمة الأهداف الآنية والمستقبلية ، وذلك انطلاقًا من أن التعليم الثانوي الصناعي لم يعد مجرد تعليم يقدم كخدمة تؤدي للأفراد فحسب، بل أنه أصبح استثمارًا يعمل علي إعداد القوي البشرية اللازمة لتحقيق مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع.

كما أن تطوير التعليم الثانوي الصناعي في أي مجتمع يبدأ بتطوير إدارته أولاً، وذلك من منطلق أن الإدارة الجيدة لهذا النوع من التعليم دليل أكيد علي نجاح مؤسساته وقدرتها علي تحقيق أهدافها سواء كان ذلك على المدى القريب أم البعيد .

ففي الصين، يدار التعليم المهني الصناعي بواسطة وزارة التعليم ووزارة الموارد البشرية والأمن الاجتماعي؛ حيث تعد وزارة التعليم السلطة القومية المشرفة علي التعليم والمسئولة عن تنفيذ القوانين ذات الصلة واللوائح والمبادئ التوجيهية وسياسات الحكومة المركزية؛ وتنقسم مسئولية إدارة التعليم والتدريب المهني في وزارة التعليم بين وزارة التعليم العالي ووزارة التعليم المهني وتعليم الكبار؛ فتعد وزارة التعليم العالي مسئولة عن كليات التعليم والتدريب المهني والمعاهد، بما في ذلك كليات العلوم التطبيقية والكليات المتوسطة والمعاهد المتخصصة للتعليم العالي للكبار، في حين تعد

وزارة التعليم المهني وتعليم الكبار مسئولة عن مدارس التعليم والتدريب المهني، بما في ذلك المدارس الثانوية المتخصصة، والمدارس الثانوية المهنية، والمدارس الثانوية المتخصصة للكبار (١٧٠: ٩-١٠)، بينما تعد وزارة الموارد البشرية والأمن الاجتماعي(وزارة العمل سابقًا) مسئولة عن إدارة مدارس العمال المهرة وتوفير التدريب في المستوى الثانوي (١٢٨: ٨).

وفي أستراليا تنقسم المسئولية في التعليم المهني والتدريب بين حكومة الكومنولث وحكومات الولايات والأقاليم، ويقع على عاتق حكومات الولايات والأقاليم المسئولية الرئيسة عن تقديم وتنظيم التعليم والتدريب المهني؛ فتوفر الولايات والأقاليم ثلثي التمويل المقدم من قبل الحكومة وإدارة أنظمة التدريب الخاصة بهم من خلال الحكومة المعنية والإدارات والوكالات؛ فتعد الولايات والأقاليم مسئولة عن تخصيص الأموال لمقدمي التعليم والتدريب المهني الفردي، ودور الكومنولث في المقام الأول يكون من خلال توفير التمويل للولايات والأقاليم، والمشاركة في صنع السياسات الوطنية، وإدارة برامج التدريب من خلال وزارة الكومنولث للتعليم والتدريب وشئون الشباب (١٠٦: ٣-٤).

وتعد إدارة التعليم الثانوي الصناعي في مصر من مسئولية الدولة فهي تشرف عليه إشرافًا فنيًا وإداريًا وماليًا مباشرًا، ومن ثم فإدارته تقوم علي أسس مركزية (٣٢ : ٣٧)؛ فالتعليم الثانوي الصناعي في مصر كمؤسسة تعليميَة يؤدي دورًا أساسيًا في تلبية احتياجات المجتمع من القوى العاملة الفنية وفقًا للتخصصات التي تتطلبها خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبالرغم من أهمية التعليم الثانوي الصناعي في مصر، إلا أنه مازال يعانى الكثير من المشكلات، وأن تطويره في صورته الواقعية يعانى أيضاً

من أوجه قصور في أبعاده التشريعية والإدارية والتمويلية والمؤسسية بالشكل الذى لا يلبى متطلبات المجتمع المصرى .

وانطلاقاً من أن نجاح أي نشاط يتوقف على درجة كفاءة الإدارة، وكلما كانت الإدارة على درجة عالية من الكفاءة كانت درجة نجاح النشاط كبيرة ، ومعنى ذلك أن نجاح أي مؤسسة يتوقف بالدرجة الأولى على نوعية الإدارة السائدة فيها .

ونتيجة لذلك أصبح الاهتمام موجهاً إلى الإدارة المدرسية باعتبارها أحد أبعاد قضية جودة التعليم، حيث يشير تقرير اللجنة الدولية للتربية للقرن الحادي والعشرين إلى أنه على كل قطر أن يشتغل فى الإصلاح التربوي من وقت لآخر بالتدريس ومحتواه، وبالإدارة المدرسية (١٧: ٢٨٥)، من هنا كانت الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي في دول العالم المتقدمة منها والنامية ضرورية ومهمة.

وبالتالى يتناول البحث الحالى تطوير الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي فى جمهورية مصر العربية فى ضوء خبرات بعض الدول الصناعية مثل جمهورية الصين الشعبية، وأستراليا، وذلك بما يوفره هذا النوع من التعليم من عمالة ماهرة قادرة على استيعاب التقدم الهائل الحادث فى معدات وأدوات الإنتاج، وقادرة على بناء المجتمع المصري اقتصاديًا واجتماعيًا.

مشكلة البحث:

إن إصلاح النظام التعليمي في أي مجتمع يبدأ بإصلاح الإدارة التعليمية على اعتبار أنها مدخل أساسي وضروري لتطوير التعليم وأن النجاح الذي تحققه أي منظمة تعليمية، يرجع إلى حد كبير لقدرة وكفاءة قيادتها الإدارية، ومن جهة أخري فإن مشكلة التعليم الأولي في مصر هي مشكلة إدارته، ويتحدد ذلك فى (٤٢ : ٤٤٤):

- قصور الإدارات التعليمية عن مواكبة التطورات الحديثة في التعليم واتجاهات سياسته.
- بعد هذه الإدارات عن مجري تطور علـوم الإدارة والتكنولوجيـا الإدارية الجديدة.
- عجز الإدارات التعليمية القائمة عن التمهيد للتطورات المنتظرة في التعليم في المستقبل.

ويشير الواقع الفعلي للإدارة المدرسية للتعليم بصفة عامة فى جمهورية مصر العربية إلى وجود العدد من أوجه الضعف والقصور والتي تعوق أداء هذه المدارس عن تحقيق أهدافها، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات (١٠)، (٦٢)، (٤٨)، (٥٦)، ومنها ما يلى:

- افتقار المدارس لاستخدام المداخل الحديثة في الإدارة واستخدام المـداخل القديمة التقليدية، وعدم تشجيع الإدارة المدرسية للتجديد والابتكار.
- افتقار المدارس للمديرين المؤهلين الذين يمتلكون المهارات والكفاءات التي تمكنهم من قيامهم بالأدوار التـي تتطلبهـا روح العـصر، واحتمـالات المستقبل.
- الأساليب والمعايير المستخدمة في اختيار مديري المـدارس فـي مـصر يرتكز على الأساليب التقليدية، وأهمها عنصر الأقدمية مع إغفال الموهبة والقدرة الإدارية.

كما تشير الأدبيات التربوية إلى وجود العديد مـن المـشكلات التـي يواجهها التعليم الثانوي الفني وخاصة التعليم الثانوي الصناعي، وتمثل معوقًا حقيقيًا لإصلاحه، والتى من أهمها(٥)،(١٦ :٤٦-٤٧) :

- غياب الشمولية والتنوع فى مناهج التعليم الثانوي الصناعي .
- النقص الشديد فى المعلمين الأكفاء للقيام بمهام التعليم والتدريب والتوجيه

- عدم اتفاق أهداف التعليم الثانوي الصناعي وأهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمجتمع.
- فقدان التوازن بين سياسة القبول بالتعليم الثانوي الفنى الصناعي وبين متطلبات سوق العمل .
- قصور التعليم الثانوي الصناعي عن مواكبة متغيرات سوق العمل وأهداف وبرامج خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- انخفاض الكفاءة وتدني مستوى المهارة وانتشار البطالة بين خريجيه.
- افتقار المدارس الثانوية الصناعية إلى الإمكانات الأساسية المادية والبشرية لأداء مهامها بالكفاءة المرغوبة، وذلك من حيث التجهيزات وأدوات التدريب والمدربين والمعامل والورش.
- الأقسام التقليدية التي ما زالت قائمة أصبحت غير مرغوب فيها من الطلاب أنفسهم.

ومن ناحية آخري تعاني إدارة التعليم الثانوي الصناعي في مصر من مشكلات كثيرة منها ما يلي (٤):

- مركزية الإدارة التعليمية فتركزت المسئولية والسلطة والتخطيط في جهة واحده وظهر عدم التوازن أو المشاركة في إصدار التشريعات .
- العلاقة ضعيفة بين الإدارة المدرسية والبيئة المحيطة بل تكاد تكون منعدمة
- الإدارة بمستوياتها الثلاثة القومي، والإقليمي، والمحلي تهتم بالشكليات وتترك الجوهر.

ومن ثم تكمن مشكلة البحث الحالي في أن الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي في مصر تعاني العديد من المشكلات منها ما يتعلق بافتقار المدارس لاستخدام المداخل الحديثة في الإدارة واستخدام المداخل القديمة التقليدية، وعدم تشجيع الإدارة المدرسية للتجديد والابتكار ، ومنها يرتبط

بخلل وقصور في عمليات وأنشطة المدرسة الثانوية الصناعية، ومنها ما يتعلق بافتقار المدارس للمديرين المؤهلين الذين يمتلكون المهارات التي تتطلبها روح العصر، ومنها ما يتعلق بالأساليب والمعايير المستخدمة في اختيار مديري المدارس الذى يرتكز على الأساليب التقليدية، مع إغفال الموهبة والقدرة الإدارية، ومنها ما يتعلق بضعف التجهيزات التدريبية بمؤسسات التعليم الثانوي الصناعي، وكل ما سبق يتضح أنه له علاقة وثيقة بسوء الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي في مصر؛ لذلك جاء هذا البحث ليفيد في وضع تصور مقترح لتطوير الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة

أسئلة البحث :

يمكن تحديد مشكلة البحث الحالي في الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: كيف يمكن تطوير الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرات كل من جمهورية الصين الشعبية وأستراليا ؟

ويمكن صياغة السؤال الرئيس السابق في الأسئلة الفرعية الآتية :

١- ما ملامح الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي في جمهورية مصر العربية فى ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها ؟

٢- ما ملامح الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي في جمهورية الصين الشعبية فى ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها ؟

٣- ما ملامح الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي في أستراليا فى ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها ؟

٤- ما أوجه الشبه والاختلاف بين الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي في كل من مصر وجمهورية الصين الشعبية وأستراليا في ضوء القوي والعوامل الثقافية المؤثرة فيها؟

٥- ما التصور المقترح لتطوير الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي في جمهورية مصر العربية فى ضوء خبرات كل من جمهورية الصين الشعبية واستراليا ؟

أهداف البحث :

هدفت البحث الحالي إلي :

١- التعرف على ملامح الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي في جمهورية مصر العربية.

٢- التعرف علي ملامح الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي في كل من جمهورية الصين الشعبية واستراليا.

٣- إبراز تأثير القوى والعوامل الثقافية في الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي في كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية الصين الشعبية وأستراليا .

٤- تحديد أوجه الشبه والاختلاف بين الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي في كل من جمهورية مصر العربية و جمهورية الصين الشعبية وأستراليا في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها.

٥- وضع تصور مقترح لتطوير الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرات كل من جمهورية الصين الشعبية وأستراليا في هذا المجال.

أهمية البحث :

تعود أهمية البحث الحالي إلى الآتي :

١- يعالج البحث الحالي موضوعًا على قدر من الأهمية؛ وهو تطوير الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي فى مصر فى ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة مثل الصين وأستراليا .

٢- يحاول البحث الحالي تشخيص مواطن الضعف والقوة فى الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي فى مصر، وذلك للوقوف على الوضع الراهن بالمدارس الثانوية الصناعية .

٣- قد يسهم البحث الحالي فى تطوير الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي فى مصر، والتغلب على الكثير من المشكلات التى يعانى منها، من خلال التصور المقترح الذى يمكن أن يفيد فى هذا إحداث هذا التطوير المرغوب .

٤- من المأمول أن يقدم البحث للمهتمين إطارًا ثقافيًا وفكريًا يتعلق بملامح الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي فى مصر في بعض الدول المتقدمة.

٥- قد يفيد هذه البحث الجهات التالية:

- وزارة التربية والتعليم.
- مخططي وواضعي السياسات التعليمية .
- الهيئة العامة لضمان جودة التعليم والاعتماد.
- الادارة المركزية للتعليم الفني .
- مجالس التعليم الفني علي المستويات الإدارية المختلفة.
- مديريات التربية والتعليم بالمحافظات.
- الإدارات التعليمية بالمدن والمراكز.
- مديري مدارس التعليم الثانوي الصناعي.

حدود البحث :

تمثلت حدود البحث في الآتي :

١- **الحدود الجغرافية أو المكانية** : وتتمثل فى دراسة الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي في كل من مصر والصين وأستراليا .

٢- **الحدود الموضوعية** : حيث تقتصر علي دراسة الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي في كل من مصر والصين وأستراليا في ضوء القوي والعوامل الثقافية المؤثرة فيها من حيث العناصر التالية :

- الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي.
- القوي والعوامل الثقافية المؤثرة فى الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي.
- كما اقتصر هذا البحث علي استخدام مصطلح التعليم الثانوي الصناعي في مصر، ومصطلح التعليم المهني الصناعي في الصين ، ومصطلح التعليم الفني والتدريب المهني في أستراليا.

٣- **الحدود الزمنية** : وتتمثل في دراسة الوضع الراهن للإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي فى مصر في كل من مصر والصين وأستراليا .

منهج البحث :

اعتمد الباحث علي المنهج المقارن؛ الذى يعد أفضل المناهج وأكثرها دلالة علي التربية المقارنة، ويسير البحث الحالي باستخدام المنهج المقارن وفق الخطوات الآتية (٤٥: ٨٧-٩٠)،(٤٤: ٩٧-١٠٠):

١- **موضوع البحث:** والذى يشمل (مشكلة البحث والغرض منها)، وتتمثل مشكلة البحث الحالي فى ظهور العديد من المشكلات التى تتعلق بإدارة التعليم الثانوي الصناعي على المستوى المدرسي فى مصر ، أما الغرض من البحث الحالي وهو محاولة الاستفادة من خبرات وتجارب كل من الصين وأستراليا فى وضع تصور مقترح قد يسهم فى تطوير الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي فى مصر والتغلب على ما يعانيه من مشكلات .

٢- **الإطار الأيديولوجي:** ويتمثل الإطار الأيديولوجي للبحث الحالي فى

محاولة وصف وتحليل ملامح تطوير الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي فى مصر كل من مصر الصين وأستراليا ، وأهم العوامل والقوى الثقافية المؤثرة فيها، من خلال تناول المحاور الرئيسة الآتية:

- فكرة موجزة عن إدارة التعليم الثانوي الصناعي.
- الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي.
- القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فى تطوير الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي.

٣- **تفسير الظواهر:** وذلك بالربط بين المشكلة موضوع البحث والمتمثلة فى دراسة ملامح إدارة التعليم الثانوي الصناعي على المستوى المدرسى فى كل من مصر والصين وأستراليا .

٤- **المقارنة:** حيث تتم المقارنة بين المشكلة موضوع البحث ، فى الدول التى تم وصف الظاهرة فيها من قبل، أي مقارنة بين الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي فى مصر والصين وأستراليا .

٥- **التعميم:** حيث يتم الخروج من أوجه الشبه والاختلاف وتفسيرها بالقواعد العامة التى تحكم الظاهرة موضوع البحث، الأمر الذي يساعد في وضع تصور مقترح قد يسهم في تطوير الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي فى مصر في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة .

٦- **التنبؤ:** الذي يعتبر الثمرة الحقيقية للتربية المقارنة حيث يتم من خلال هذا البحث وضع تصور مقترح قد يسهم فى تطوير الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي فى مصر والتغلب على ما يعانيه من مشكلات .

مصطلحات البحث :

وفيما يلي عرض لأهم المصطلحات ذات الصلة بموضوع البحث :

١-التعليم الثانوي الصناعي : Industrial Secondary Education

يعرف التعليم الثانوي الفني بأنه ذلك النوع من التعليم الذي يهدف إلي إعداد فئة الفني في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والإدارة والخدمات لدي الدارسين، أما التعليم الثانوي الفني نظام السنوات الخمس يهدف إلي إعداد الفني الأول والمدرب في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة (١٢: ١٧٦).

فيعرف التعليم الثانوي الصناعي في مصر بأنه ذلك النوع من التعليم الذى يهدف الى إعداد العمالة الماهرة الصناعية ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات، أو إعداد الفنى الأول أو المدرسين العمليين ومدة الدراسة بها خمس سنوات.

أما في الصين يندرج التعليم الثانوي الصناعي تحت مسمي التعليم المهني الصناعي أو المدارس المهنية الصناعية والتي تعد طلابها للعمل في مجالات الصناعة، والنوع الأول منها مدته ثلاث سنوات ويقبل بها خريجي المدرسة المتوسطة الدنيا، والنوع الثاني مدارس مهنية صناعية راقية ومدة الدراسة بها خمس سنوات وتقبل خريجي المدرسة المتوسطة (٧٣: ٢٣٢).

بينما يسمي التعليم الثانوي الصناعي في أستراليا بالتعليم المهني والتدريب أو بمدارس التعليم الفني والتدريب المهني وهو نوع من التعليم يهدف إعداد الملتحقين به للدخول لسوق العمل، والالتحاق بالوظائف التي تتطلب مهارات يدوية وتطبيقية تتعلق بحرفة أو مهنة معينة، ويشار إليه في بعض الأحيان بالتعليم التقني، كما يأتي التعليم الفني والتدريب المهني في أستراليا في مرحلة ما بعد التعليم الثانوي ويتم من خلال المؤسسات التدريبية المسجلة، ويتضمن مؤسسات التعليم الفني والتأهيلي (١٨٢).

٢-إدارة التعليم الثانوي الصناعي Industrial Secondary Education of Administration

يقصد بإدارة التعليم الثانوي الصناعي بأنها الطريقة والكيفية التى يدار بها هذا النوع من التعليم فى مجتمع ما فى ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيه من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من هذا التعليم، ويتم ذلك على عدة مستويات؛ فعلى مستوى الدولة يسمى بالمستوى القومى، وعلى مستوى الولاية أو الإقليم أو المحافظة يسمى بالمستوي الإقليمي ، وعلى مستوى المنطقة أو المدينة يسمى بالمستوي المحلي، وعلى مستوى المدرسة يسمى بالمستوي الإجرائي أو المدرسي.

٣-الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي: Industrial Secondary Education of School Management

تعد الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي عبارة عن وحدة من إدارة التعليم الثانوي الصناعي على مستوى إجرائي معين هو مستوى المدرسة الثانوية الصناعية، وتعرف بأنها مجموعة من العمليات المتكاملة والمترابطة والتي يقوم بها كل من مدير المدرسة والوكلاء والمعلمين الأوائل والمعلمين والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين والإداريين، ويقود هذ الجهاز مدير المدرسة معد إعدادًا خاصًا ويتميز بمهارات فريدة تتناسب مع متطلبات العصر لتحقيق الأهداف المدرسية المحددة والمراد إنجازها على الوجه المطلوب .

الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات السابقة العربية والأجنبية التى ترتبط بموضوع البحث والتى منها دراسة **مصطفي السيد** (٢٠١٥م) والتى استهدفت تطوير التدريب العملي في المدارس الثانوية الصناعية في مصر في ضوء

خبرات كل من ألمانيا وانجلترا والهند، وقد استخدمت الدراسة المنهج المقارن، وتوصلت الدراسة إلي عدة نتائج منها: مركزية الإدارة التعليمية حيث تركزت المسئولية والسلطة والتخطيط في جهة واحدة، وظهر عدم التوازن أو المشاركة في إصدار التشريعات، العلاقة ضعيفة بين الإدارات المدرسية والبيئة المحيطة، بل تكاد تكون هذه العلاقة منعدمة (٦٣).

ودراسة **أحمد جمعة** (٢٠١٤م) هدفت إلى التعرف على واقع توافر متطلبات تطبيق معايير الجودة بالمدارس الثانوية الصناعية بمحافظة المنيا، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: عدم توافر متطلبات تطبيق معايير الجودة بالمدارس الثانوية الصناعية بمحافظة المنيا (٣).

أما دراسة **محمد رجب** (٢٠١٤م) فقد استهدفت التخطيط لتطوير المدرسة الثانوية الصناعية المصرية في ضوء ثورة المعلومات والاتصالات، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن التعليم الثانوي الصناعي في مصر يعانى الكثير من المشكلات، على الرغم من أن السياسة العامة للدولة تؤكد على أهميته، كما أن تطوير التعليم الثانوي الصناعي في صورته الواقعية لم يساير هذا الاتجاه؛ وهو مازال يعانى من أوجه قصور في أبعاده التشريعية والإدارية والتمويلية والمؤسسية بشكل يجعله غير قادر على تحقيق متطلبات المجتمع (٥٩).

كما هدفت دراسة **السيد إسماعيل** (٢٠١٢م) إلى وضع تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في مدارس التعليم الثانوي الصناعي والاستفادة بإمكانيات القطاع الخاص والجمعيات غير الحكومية في مجال التعليم، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها: غياب اهتمام الإدارة المدرسية بآراء العاملين بها من خلال تقبل المقترحات

الجيدة وتبنيها، وندرة تفعيل الإدارة المدرسية مشاركة مجلس الأمناء في نشر الوعي بأهمية المشاركة المجتمعية (٣٦).

فى حين هدفت **دراسة الدسوقي** علي (٢٠١٢م) إلي تحديد متطلبات تطبيق الإدارة الذاتية في المدرسة الثانوية الصناعية نظام السنوات الخمس في مصر، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي ، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج من أهمها : ضعف أدوار الطلاب في المدرسة الثانوية الصناعية والحاجة لتطوير أدوارهم، وندرة المعلومات المتوفرة عن المدرسة، وضعف المحاسبية التعليمية بالمدرسة، وقلة التنمية المهنية للمعلمين بالمدرسة (٧).

بينما هدفت دراسة **ماجدة عبد الشافي** (٢٠١١م) إلي وصف وتحليل واقع التعليم الثانوي الفني في مصر من حيث الإدارة والهيكل التنظيمي والمشكلات، والتعرف على العوامل التي تدفع إلى التغيير ومعوقاته، والتعرف على إستراتيجيات إدارة التغيير، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من المقترحات والتوصيات الإجرائية امواجهة بعض مشكلات التعليم الثانوي الفني في مصر في ضوء تطبيق إستراتيجيات إدارة التغيير (٥٢).

أما دراسة **فتحي توفيق** (٢٠١٠م) فقد هدفت إلي وضع تصور مقترح لإدارة المدارس الثانوية الصناعية بجمهورية مصر العربية فى ضوء أسلوب الإدارة المفتوحة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت هذه الدراسة إلي مجموعة من النتائج منها : وجود اختلاف كبير بين عينة الإدارة المدرسية والمعلمين، عدم تطبيق أسلوب الإدارة المفتوحة فى المدارس الثانوية الصناعية بمحافظة بنى سويف، وجود العديد من المشكلات الإدارية فى المدارس الثانوية الصناعية بمحافظة بنى سويف (٥١).

ودراسة **سيد توفيق** (٢٠١٠م) فقد هدفت إلى التعرف على متطلبات

تحقيق معايير الجودة التعليمية الخاصة بالتعليم الثانوي الصناعي المتقدم، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى، وأظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن متطلبات تحقيق معايير الجودة التعليمية ومؤشراتها المقترحة المتعلقة بمجال "المدرسة الصناعية الفعالة" فى مدارس التعليم الثانوي الصناعي المتقدم بجمهورية مصر العربية غير متوافرة فى الواقع من وجهة نظر أفراد العينة ككل (٣٤).

كما هدفت دراسة **سهام علوان** (٢٠٠٨م) إلي وضع تصور مقترح لتطبيق إدارة الجودة الشاملة فى المدرسة الثانوية الصناعية، ويمكن من خلاله تطوير إدارة المدرسة الثانوية الصناعية بمصر، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى، ويمكن أن تفيد نتائج هذه الدراسة والتصور المقترح العاملين والمخططين وراسمي السياسات التعليمية لهذا النوع من التعليم فى حل بعض من المشكلات التى يعانى منها (٣٣).

فى حين هدفت دراسة **خالد يونس** (٢٠٠٧م) إلى تحديد أبرز الخبرات العالمية فى مجال إعادة هندسة العمليات الإدارية للتعليم ؟ وكيف يمكن الاستفادة منها فى مصر، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها : أسس ومبادئ يقوم عليها مدخل إعادة هندسة الإدارة لضمان تحقيق أهدافه من خلال الأخذ بالتقنيات الحديثة فى طرق التعلم، التدريب المستمر للعاملين، منح القيادات صلاحيات تتناسب مع حجم مسئولياته، الانتقال من التنظيم الإدارى الهرمى إلى التنظيم الإدارى المسطح (٣٠).

وقد هدفت دراسة **خالد عطية** (٢٠٠٥م) إلى وضع تصور مقترح لتطوير نظم اختيار وتدريب مديري المدارس الثانوية الفنية في مصر فى ضوء خبرات كل من ماليزيا واستراليا ، وبما يتفق والواقع الثقافي المصري، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن، وكان من أهم نتائجها أن الأهداف التى وضعت من أجل برامج التدريب في مصر قاصرة؛ حيث إنها تفتقر الى وجود الكفايات

الجديدة التى يتطلبه دور مديرى المدارس الثانوية الفنية المستقبلي ، وأن مدة البرنامج بالنسبة لدرجة مدير عام ستة أسابيع ولمدير إدارة مدرسة ثانوية فنية ستة أيام وهذه المدة قصيرة بالنسبة للكفايات والمهارات التى ينبغي أن يتعلمه ويجدها مدير المدرسة الثانوية الفنية (٢٩).

أما دراسة **ايهاب فهمي** (٢٠٠٤م) فقد هدفت إلى التعرف على واقع إدارة التعليم الفنى الصناعى فى مصر واليابان، وركزت الدراسة على كيف يمكن أن تقدم مجموعة الأسس والآليات للاستفادة من التجربة اليابانية فى الإدارة والتمويل ؟ وكيف يمكن أن تمثل ركائز أساسية لتطوير الإدارة والتمويل فى مصر حتى يمكن من تحقيق متطلبات التنمية واستخدمت الدراسة المنهج المقارن، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أنه لابد من زيادة المخصصات المالية للتعليم الفنى الصناعى ،ولابد من تغير خطط وبرامج التدريب وفقا لتنمية فى مصر، والنهوض بالتعليم الفنى الصناعى لأنه قوة اقتصادية ضاغطة (١١).

كما استهدفت دراسة **محمد خطاب** (٢٠٠٣م)وضع تصور مقترح لتطوير التعليم الثانوي الصناعي بمصر فى ضوء إستراتيجية التنمية حتى عام ٢٠١٧م، ودراسة الواقع الحالى للتعليم الثانوي الصناعي بمصر والسيناريوهات البديلة لتطويره، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: بناء نظام معلومات فعال يحقق توفير المعلومات اللازمة للقائمين بالتخطيط لتطوير التعليم الفنى بصفة عامة والتعليم الصناعي بصفة خاصة لرسم سياسات التطوير فى ضوء الكفايات المطلوبة لسوق العمل (٦٠).

وقد استهدفت دراسة **نبيل سعد خليل** (٢٠٠٣م) إمكانية الاستفادة من تجارب كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في مجال التعليم الثانوي الصناعي نظام الثلاث سنوات فى تطوير هذا التعليم فى مصر. وقد

استخدمت الدراسة المنهج المقارن، وتوصلت الدراسة إلي عدة نتائج منها، يحظى التعليم الثانوي الفنى بصفة عامة والتعليم الثانوي الصناعي بصفة خاصة باهتمام رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية على مدار مراحل التطور التاريخى للتعليم الثانوي الصناعي، اختلاف نمط الإدارة التعليمية في كلا البلدين على المستوى القومى (٦٦).

أما دراسة **عنتر عبدالعال** (٢٠٠١م) فقد استهدفت تحديد أوجه الشبه والاختلاف بين التعليم الثانوي الصناعي نظام السنوات الخمس في إنجلترا وفرنسا ومصر في ضوء القوى والعوامل الثقافية التي تؤثر في كل منها ،وتحديد أوجه الاستفادة من تجارب إنجلترا وفرنسا في هذا المجال لتطوير التعليم الثانوي الصناعي نظام السنوات الخمس في مصر. وقد استخدمت الدراسة المنهج المقارن، وتوصلت الدراسة الي عدة نتائج من أهمها ما يلي: فقدان التوازن بين نوعيات التعليم الثانوي الفني عامة والتعليم الثانوي الصناعي خاصة، انفصال بيئة التعليم الثانوي الصناعي عن بيئة القطاعات التعليمية الأخري، غياب المشاركة الحقيقية للمؤسسات الإنتاجية في سياسات التعليم الثانوي الصناعي وخططه وبرامجه (٥٠).

كما أن هناك العديد من الدراسات الأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث وكان من أهمها دراسة يان هاو Yan. Hao (٢٠١٢م) التى استهدفت الدراسة التعرف علي أنظمة وهياكل التدريب المهني في الصين، والتحديات التي تواجه نظام التدريب المهني في الصين والتعرف علي سياسات الإصلاح والتحديث في نظام التعليم المهني والتدريب في الصين، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها أن قطاع التعليم والتدريب المهني لا ينمو بسرعة كافية لإنتاج القوى العاملة الماهرة، سواء من حيث الكمية والجودة لتلبية احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الصين، وضعف التنسيق بين التعليم والتدريب المهني العالي والثانوي، وكذلك بين التعليم والتدريب المهني

والتعليم العام، قلة كفاية الموارد والمرافق المدرسية (١٧١).

ودراسة جونران تشين Junran Chen (٢٠١٢م) والتى استهدفت هذه الدراسة التعرف علي نظام التعليم والتدريب المهني في الصين والسويد، والمعوقات التي تواجه عملية تطوير نظام التعليم والتدريب المهني في الصين، وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي المقارن. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها تقديم مقترحات لتحسين نظام التعليم المهني والتدريب في الصين لكي يتناسب مع الاحتياجات المتزايدة للقوي العاملة الماهرة من خلال النموذج السويدي، الاختلاف بين الصين والسويد من حيث حجم الاقتصاد وحجم نظام التعليم المهني والثقافة، تطبيق الصين تجربة الانتقال من الاقتصاد الزراعي إلي الاقتصاد الصناعي (١١٠).

أما دراسة ماثياس بيلز Matthias Pilz (٢٠٠٩م) فقد استهدفت الدراسة التعرف علي أدوار التعليم المهني والتدريب في تطوير الاقتصاد، التعرف علي هياكل التعليم المهني والتدريب في كل من ألمانيا وإنجلترا من حيث فلسفة وثقافة التدريب، التعرف علي أدوار أرباب العمل في كل من ألمانيا وإنجلترا واستخدمت الدراسة تقييم استطلاعي مقارن ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها أن المهارات المهنية في بريطانيا ترتبط بشكل قوي بالأنشطة المحددة داخل الشركة، بينما في ألمانيا التركيز علي التباين بين المدرسة المهنية الصناعية والشركة، علي الرغم من أن الأحوال الاقتصادية مماثلة في البلدين إلا إن الاقتصاديات الصناعية المتقدمة تختلف جوهريًا في أنظمة التعليم المهني (١٥٩) .

فى حين جاءت دراسة نفرايا يزكاير، آسد ياجك Nevriye Yazçayır & Esed Yagcı (٢٠٠٩م) لتهدف إلى التعرف علي أوجه الشبه والاختلاف بين نظم وهياكل التعليم المهني والتدريب في تركيا ودول الاتحاد الأوروبي،

والتعرف علي بنية أنظمة التعليم المهني والتدريب في تركيا ودول الاتحاد الأوروبي مثل ألمانيا وفرنسا والدنمارك والمملكة المتحدة، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها ضرورة إعادة هيكلة نظام التعليم المهني والتدريب في تركيا ودول الاتحاد الأوروبي بشكل شامل، وجود نقاط مشتركة بين دول الاتحاد الأوربي من حيث معدلات التحاق الطلاب ومدة التعليم المهني والتدريب والإدارة والمؤهلات، ولكن في تركيا توجد اختلافات عديدة خصوصًا في برامج التعليم المهني والتدريب والمؤهلات، وفيما يتعلق بنماذج التعليم المهني الصناعي؛ ففي ألمانيا والدنمارك تكون قائمة علي الشركات، بينما في تركيا تكون قائمة علي المدارس والشركات (١٥٢).

وقد استهدفت دراسة هابيل فرانك بانتج Habil Frank Bunning (٢٠٠٨م) التعرف علي نظام التعليم والتدريب المهني وسوق العمل في كل من ألمانيا والصين، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها أن النظام في ألمانيا مزدوج (من حيث الشركات والمدارس المهنية الصناعية)، بينما في الصين نظام احتكاري (المدارس فقط)، وتعدد أماكن التدريب في ألمانيا من حيث ورش العمل والشركات ومراكز التدريب الخارجية والفصول الخاصة، بينما توجد في الصين فصول ومعامل وورش تدريب ومراكز تدريب مهني، من حيث التنظيمات : يوجد في ألمانيا قانون تنظيم الحرف وقوانين مدرسية وأطر للمناهج من خلال المؤتمر الدائم لوزراء التعليم والعلوم والشئون الثقافية، بينما في الصين لا يوجد منهج محدد فكل مقاطعة تطبق المنهج الخاص بها (١٢٠).

كما أشارت دراسة أنتوين بارنارت Antoine Barnaart (٢٠٠٧م)، وقد استهدفت الدراسة التعرف علي تطوير التعليم المهني في الصين، والتعرف

علي الدور الأسترالي في إصلاح نظام التعليم المهني والتدريب في الصين . وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها ، أن هناك العديد من التحديات المماثلة بين البلدين على الرغم من اختلاف المساحة والحجم بينهما، وجود مشاريع مشتركة بين البلدين؛ فالمشروع الثنائي للتعليم المهني الصناعي بين أستراليا والصين يعد من أفضل البرامج التى قامت من خلالها أستراليا بإصلاح وتطوير نظام التعليم المهني بدولة الصين (١٠٣).

كما استهدفت دراسة اكساى يو Xi Yu (٢٠٠٥م) التعرف علي نظام التعليم المهني فى كلاً من الصين وألمانيا، وسنغافورة، بالإضافة إلى التعرف علي التحديات التي تواجه نظام التعليم المهني والتدريب في الصين ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها : تؤدي الحكومة الفيدرالية دورًا مهمًا في تشريعات التعليم المهني مع حكومة الولاية، بينما في الصين يوجد حكم ذاتي للحكومات الإقليمية في تطوير تشريعات التعليم المهني وهذا بسبب مساحة البلاد الكبيرة والاختلافات الثقافية وأيضا الاختلافات في مستويات التنمية الاقتصادية بين الأقاليم، من حيث مقدمي التدريب : مقدمي التدريب الرئيس في ألمانيا المدارس المهنية الصناعية والشركات التي تدعم وتقدم المشورة في تطوير محتويات التدريب، بينما في الصين مقدمي التدريب أكثر تنوعًا وأكثر تعقيدًا (١٦٩).

أما دراسة هيئة التدريب الوطنية الاسترالية Australian National Training Authority (١٩٩٨م) فقد استهدفت التعرف علي نظام التدريب المهني في أستراليا، والتعرف علي العلاقة بين الاقتصاد وسوق العمل، التعرف علي النواتج الطلابية من التعليم والتدريب المهني الاسترالي، تحقيق الاستثمار العام في التعليم المهني الاسترالي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها أن تأثير الجانب الاقتصادي يختلف عبر قطاعات الصناعة وعبر الولايات والأقاليم؛ فالاختلافات في معدلات النمو الاقتصادي عبر الولايات القضائية يكون نتيجة اختلاف الملفات الصناعية، أن أرباب العمل يرغبون من خلال نظام

التعليم المهني بتجهيز العمال بالكفاءة المطلوبة للمساهمة بفعالية في تلبية احتياجات سوق العمل، وأن معدلات مشاركة السكان الأصليين والإفراد غير الناطقين باللغة الإنجليزية تكون مساوية إلي التمثيل النسبي للمجتمع عامة (١٠١).

تعقيب عام علي الدراسات السابقة :

من خلال عرض للدراسات السابقة العربية والأجنبية تتضح أهمية البحث الحالي في تناول تطوير الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي في مصرَ في ضوء خبرات كل من أستراليا والصين، ويتبين من الدراسات السابقة ما يلي:

- **من حيث الموضوع:** اختلفت الدراسات السابقة في تناولها للتعليم الثانوي الصناعي بصفة عامة؛ حيث اشتملت الموضوعات علي مقارنة لنظم التعليم الثانوي الصناعي مثل: دراسة إيهاب فهمى، ودراسة نبيل سعد، ودراسة عنتر عبد العال، ودراسة Junran Chen، ودراسة Australian National Training Authority، ودراسة Xi Yu، ودراسة Matthias Pilz، ، ودراسة Nevriye Yazçayır & Esed Yagc، وهناك دراسات تناولت إدارة المدارس الثانوية الصناعية في ضوء بعض المداخل الحديثة مثل دراسة مصطفي السيد، ودراسة أحمد جمعة، ودراسة الدسوقي علي، ودراسة السيد إسماعيل، ودراسة سيد توفيق، ودراسة ماجدة عبد الشافي، ودراسة سهام علوان، ودراسة خالد يونس، ودراسة خالد عطية، ودراسة فتحي توفيق، وهناك دراسات تناولت تطوير التعليم الثانوي الصناعي مثل، ودراسة محمد خطاب، ودراسة Yan Hao، ودراسة Habil Frank، ودراسة Antoine Barnaart .
- **من حيث المنهج:** معظم الدراسات السابقة اعتمدت علي المنهج الوصفي،

في حين أنَّ البعض الآخر تناول المنهج المقارن، لذا فهناك تشابه واتفاق بين الدراسات السابقة والبحث الحالي في استخدام المنهج المقارن.

- **من حيث الاستفادة من الدراسات السابقة:** فقد استفاد الباحث من هذه الدراسات في العديد من الجوانب منها اختيار موضوع البحث، وتحديد المشكلة، وتحديد المنهج، والنتائج، وقد استفاد الباحث من هذه الدراسات في بحثه الحالي بأن اتخذها كنقطة انطلاق نحو تطوير الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي في مصر في ضوء خبرات كل من الصين وأستراليا.

خطوات البحث :

اتبع البحث الحالى وفق المنهج المقارن الخطوات الآتية :

الخطوة الأولى : وفيها قام الباحث بعرض ملامح الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي في جمهورية مصر العربية فى ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها، وبذلك يكون الباحث قد أجاب عن السؤال الأول من أسئلة البحث.

الخطوة الثانية: وفيها قام الباحث بعرض ملامح الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي في جمهورية الصين الشعبية فى ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها وبذلك يكون الباحث قد أجاب عن السؤال الثانى من أسئلة البحث.

الخطوة الثالثة : وفيها قام الباحث بعرض ملامح الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي في أستراليا فى ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها وبذلك يكون الباحث قد أجاب عن السؤال الثالث من أسئلة البحث.

الخطوة الرابعة: وفيها قام الباحث بعرض أوجه الشبه والاختلاف بين الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي في كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية الصين الشعبية وأستراليا في ضوء القوي والعوامل الثقافية المؤثرة فيها وبذلك يكون الباحث قد أجاب عن السؤال الرابع من أسئلة البحث.

الخطوة الخامسة : وفيها قام الباحث بوضع تصور مقترح لتطوير الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي في جمهورية مصر العربية فى ضوء خبرات كل من جمهورية الصين الشعبية واستراليا وبذلك يكون الباحث قد أجاب عن السؤال الخامس من أسئلة البحث .

أولاً: ملامح الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي في جمهورية مصر العربية في ضوء القوي والعوامل الثقافية المؤثرة فيها:

يعد التعليم الثانوي الصناعي جزءًا مهمًا من النظام التعليمي في مصر؛ حيث إنه يقع في القسم الثاني من التعليم الثانوي، والسلم التعليمى فى مصر يشمل ثلاث مراحل (٧٦: ١٤– ١٥)، (٧٧)، أولها مرحلة الإلزام ،ومدتها تسع سنوات، ويبدأ الإلزام فى سن السادسة من العمر وتنقسم هذه المرحلة إلى حلقتين : حلقة التعليم الابتدائي ومدتها ست سنوات من (٦– ١٢) سنة، ثم تليها حلقة التعليم الإعدادي، ومدتها ثلاث سنوات من (١٢–١٥) سنة، ويطلق على هذه المرحلة التعليم الأساسى، وثانيها مرحلة التعليم الثانوي، وتبدأ بعد انتهاء المرحلة السابقة، ومدة الدراسة بها ثلاث أو خمس سنوات من (١٥–١٨) سنة أو (١٥–٢٠) سنة، وتتفرع هذه المرحلة إلى مسارين، هما التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفنى ،وثالثها مرحلة التعليم العالى والجامعي ،وتبدأ بعد انتهاء الدراسة فى المرحلة الثانوية، وهى تنقسم إلى التعليم العالى المتوسط من خلال بعض المعاهد ذات

العامين، والتعليم العالى ومدة الدراسة فيه تتراوح من أربع إلى خمس سنوات فـــى بعض التخصصات والكليات.

وتتعدد مدارس التعليم الثانوي الصناعي فى جمهورية مصر العربيـــة لتشمل عدة أنواع هى (٥٤: ٦٢):

- المدارس الثانوية الصناعية نظام الثلاث سنوات لإعداد العمالة الماهرة.
- المدارس الثانوية الصناعية نظام الخمس سنوات لتخريج فئة الفني الأول.
- الدراسات التكميلية الصناعية لإعداد مدرسين عمليـــين بمـــدارس التعلـــيم الصناعي.

كما تتحدد أهداف التعليم الثانوي الصناعي في ثلاثة محاور أساسية منها (٤١: ٦٠)، (١٥: ٥٨):

- إعداد الطلاب وتأهيلهم لمواصلة التعليم والنمو المهني والعلمي .
- إعداد الطلاب للعمل في أحد المجالات الصناعية، علي مـــستوي فنـــي بالنسبة للمدارس الثانوية الصناعية نظام الثلاث سنوات، وفنـــي أول أو مدرب بالنسبة للمدارس الثانوية الصناعية نظام الخمس سنوات .
- المساهمة في الإنتاج القومي بتحويل المدارس الفنية إلي وحدات إنتاجية تعليمية تعمل في نطاق إطار مشروع رأس المال بها للمساهمة الفعليـــة في تنفيذ خطط التنمية.
- ويتناول الباحث فى تحديد ملامح الإدارة المدرســـية للتعلـــيم الثـــانوي الصناعي في جمهورية مصر العربية في ضوء القوي والعوامل الثقافية المؤثرة فيها المحاور التالية:

١- فكرة موجزة عن إدارة التعليم الثانوي الصناعي فى جمهوريـــة مـــصر العربية.

٢- الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي فى جمهورية مصر العربية.

٣- القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فى الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي فى جمهورية مصر العربية.

٤- تحليل الوضع الراهن للإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي فى جمهورية مصر العربية.

ويمكن عرض هذه المحاور على النحو التالى:

١-فكرة موجزة عن إدارة التعليم الثانوي الصناعي في جمهورية مصر العربية

يغلب علي إدارة التعليم في جمهورية مصر العربية الطابع المركزي ،وإدارة التعليم الثانوي الصناعي جزء من إدارة التعليم العام ،وتتمثل إدارة التعليم الثانوي الصناعي في جمهورية مصر العربية علي المستوي القومي فى العديد من الجهات والهيئات ،ومن أهمها وزارة التربية والتعليم.

وتتبع وزارة التربية والتعليم مباشرة عدة أجهزة منها الإدارة المركزية لشئون مكتب الوزير، الإدارة المركزية للشئون الفنية للأمانات، قطاعات الوزارة مثل قطاع التعليم العام وقطاع التعليم الفني (٢٢)، ويضم إدارة مركزية واحدة وقطاع الخدمات، وقطاع مديريات الوجه البحري ،وقطاع مديريات الوجه القبلي، وتتكون الإدارة المركزية للتعليم الفني من الإدارة العامة للتعليم الصناعي، والإدارة العامة للتعليم الزراعي، والإدارة العامة للتعليم التجاري، والإدارة العامة للتجهيزات، والإدارة العامة للتنسيق (٢٤: ٥-٦).

بالإضافة إلى المجالس النوعية للتعليم قبل الجامعي وتتعدد وتتنوع المجالس النوعية للتعليم قبل الجامعي وتشمل المجلس النوعي للتعليم الأساسي، والمجلس النوعي للتعليم الفني، والمجلس النوعي للتعليم العام (٢٨: ١-٢)، والهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (١٨)، والمجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية (٥٤: ٦٦)، والمجلس المركزي

للتعليم الفني (٢٣: ٢٧)، والمجلس التنفيذي لنظام التعليم والتدريب المزدوج.

أما الجهات والهيئات المسئولة عن إدارة التعليم الثانوي الصناعي على المستوي الإقليمي فإنها تتمثل فى مديريات التربية والتعليم بالمحافظات التى تعد نموذجًا مصغرًا لوزارة التربية والتعليم، من حيث تنظيماتها الإدارية، وتقسيماتها الفنية مع بعض الإضافات القليلة بالنسبة للوزارة، وتخدم كل مديرية تعليمية محافظة واحدة من محافظات جمهورية مصر العربية.

وتقوم مديريات التربية والتعليم بالمحافظات بالدور الرئيسى فى إدارة هذا التعليم على المستوى الإقليمى، أما الجزء الباقى فيرتبط بنظام الحكم المحلى والمجالس الاستشارية المحلية للتعليم على مستوى المحافظة (٣٨: ٣١٠).

ويضم الهيكل التنظيمي لمديريات التربية والتعليم بالمحافظات (٧٠: ٨٨)، مديرية التربية والتعليم من المستوي المتميز، ومديرها بدرجة رئيس قطاع (وكيل أول وزارة)، وكيل المديرية بدرجة رئيس إدارة مركزية (وكيل وزارة)، ومديرية التربية والتعليم من المستوي الأول، ومديرها بدرجة رئيس إدارة مركزية (وكيل وزارة)، ووكيلها بدرجة مدير عام ،مديرية التربية والتعليم من المستوي الثاني، ومديرها بدرجة مدير عام، ووكيلها بدرجة مدير مرحلة.

كما يعد وكيل مديرية التربية والتعليم بالمحافظة هو المسئول عن جميع أعمال المديرية التنفيذية؛ فهو ينوب عن المدير عند غيابه، كما أنه يشرف مباشرةً علي إدارة الإحصاء، ويرأس شئون التعليم الخاص، ويشرف على مديري المراحل التعليمية المختلفة، ويشتمل التنظيم الإداري لوكالة المديرية التعليمية بكل محافظة علي وكيل مديرية التعليم العام لشئون التوجيه الفني، وكيل مديرية التعليم العام للشئون التنفيذية، وكيل مديرية التعليم الفني، وكيل مديرية التعليم للشئون المالية والإدارية.

أما الجهات والهيئات المسئولة عن إدارة التعليم الثانوي الصناعي في جمهورية مصر العربية علي المستوي المحلي فإنها تتمثل في رئيس المركز أو المدينة (٢٠ :٤٢)، والمجلس الشعبي المحلي للمركز أو المدينة (٧٠ : ١١٠-١١٣)، ومجالس المدن والقرى (٣٨: ٣١٣)، والإدارات التعليمية التى تضم ثلاثة مستويات هى إدارات تعليمية من المستوى المتميز وإدارات تعليمية من المستوى الأول ،وإدارات تعليمية من المستوى الثانى (٣٨: ٣١٢). وكذلك من أهم رجال الإدارة علي المستوي المحلي، مدير إدارة التعليم الصناعي، ومدير إدارة تعليمية من المستوي ، ووكيل إدارة تعليمية مستوي (١٩: ٢٨-٣٠).

وبالتالى هناك العديد من الجهات والهيئات تتولى الإشراف على التعليم الثانوى الصناعى على المستوى القومى مثل وزارة التربية والتعليم وتتبعها الإدارة المركزية للتعليم الفني والتى تشمل الإدارة العامة للتعليم الصناعي، والإدارة العامة للتعليم الزراعي، والإدارة العامة للتعليم التجاري، والمجلس النوعي للتعليم الفني، والهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ، والمجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية، والمجلس المركزي للتعليم الفني.

أما على المستوى الإقليمى فتتمثل هذه الجهات والهيئات فى مديريات التربية والتعليم بالمحافظات التى تقوم بالدور الرئيسى فى إدارة هذا النوع من التعليم على المستوى الإقليمى، بالإضافة إلى إشراف أجهزة الحكم المحلى والمجالس الاستشارية المحلية للتعليم على مستوى المحافظة.

بينما تتعدد هذه الجهات على المستوى المحلى لتشمل رئيس المركز أو المدينة ، والمجلس الشعبي المحلي للمركز أو المدينة، ومجالس المدن والقرى، والإدارات التعليمية بمستوياتها المتنوعة من المستوى المتميز والمستوى الأول إلى المستوى الثانى ،بالإضافة إلى مدير إدارة التعليم

الصناعي، ووكيل إدارة تعليمية.

٢- الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي في جمهورية مصر العربية:

تمثل الإدارة المدرسية جزءًا مهمًا من الإدارة التعليمية، وصورة مصغرة لتنظيماتها، والمنفذ للسياسة التي تخططها هذه الإدارة؛ فهي مجموعة من العمليات المتكاملة والخطط التي يشرف علي ممارساتها مدير معد إعدادًا خاصًا ذو مهارات متميزة تناسب متطلبات العمليات اللازمة لبلوغ الأهداف المدرسية المحددة.

ومن ناحية أخرى فإن الإدارة المدرسية لم تعد مجرد الواجبات التي يقوم بها مدير المدرسة ووكلاؤها وإداريوها، ولكنها أصبحت تضم كل العاملين بالمدرسة، لأن لكل دوره في تحقيق أهدافها، وعلي هذا الأساس فالإدارة المدرسية لا تقوم بالوظائف الإدارية فقط، بل تقوم بالعديد من الوظائف الفنية والإدارية والتعليمية والتربوية ،وهذا يعد أساسًا هامًا في تحقيق المدرسة لأهدافها وقيامها بواجباتها تجاه مجتمعها.

وتتوافر في الإدارة المدرسية الناجحة للمدرسة الثانوية الصناعية الصفات التالية (١ : ١١- ١٢) ، (٣٧ : ٥٣):

- أن يكون للإدارة أهداف واضحة ومحددة تسعى لتحقيقها وهذا يعنى أنها لا تعتمد على مجرد الصدفة فى تحقيق أهدافها بل تعتمد على التخطيط العلمي والموضوعية بالصورة التى تتفق مع الصالح العام.
- أن تكون إدارة إنسانية بمعنى أن تتصف بالمرونة ولا تنحاز إلى فكرة معينة قد تسئ إلى العمل التربوى لسبب أو لآخر.
- أن تكون إدارة متطورة وهذا يعنى ألا تكون سلبية أو جامدة بحيث تساير التطورات التكنولوجية الحديثة.
- أن تكون إدارة متعاونة بمعنى ألا تكون استبدادية ولا تعتمد علي الأخذ برأي واحد حتى لا توصف بالتسلط.
- أن تكون إدارة هادفة: وهذا يعني أنها لا تعتمد علي العشوائية أو التخبط

أو الصدفة في تحقيق غاياتها، بل تعتمد علي الموضوعية، والتخطيط السليم في إطار الصالح العام .

- أن تكون إدارة ايجابية :وهذا يعني أنها لا تركن إلي السلبيات أو المواقف الجامدة بل يكون لها الدور القيادي الرائد في مجالات العمل وتوجيهه .
- أن تكون إدارة اجتماعية: وهذا يعني أن تكون بعيدة عن الاستبداد والتسلط مستجيبة للمشورة، مدركة للصالح العام، عن عمل جاد، مشبع بالتعاون والألفة .

وبذلك فإدارة المدرسة الثانوية الصناعية الناجحة لابد وان تكون أهدفها واضحة و محددة وتعتمد فى تنفيذها على العلمية والموضوعية والشفافية، وأن تكون عملية إنسانية أى توازن بين مصلحة العمل ومصالح الأفراد ،و تكون دائماً متطورة وتساير متطلبات العصر ، وتكون متعاونة وإيجابية واجتماعية، فتشرك جميع العاملين فى صياغة أهدافها وتنفيذها واتخاذ القرارات ، ودائماً تعالج السلبيات وتعزّز الإيجابيات ،ودائماً بعيدة عن الاستبداد والتسلط والفردية ومستجيبة دائماً للمشورة ،كما تستخدم الإدارة الاستراتيجية فى تطوير عملها وتستفيد من الماضى والحاضر فى استشراف المستقبل.

وفيما يلي عرض للجهات والهيئات المسئولة عن الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي في مصر :

١- مدير المدرسة الثانوية الصناعية:

يعتبر مدير المدرسة الرئيس التنفيذي والمسئول الأول عن تنفيذ كافة أنشطة المدرسة فى المجالات التربوية والتعليمية والأنشطة المدرسية والشئون الفنية والخدمية، ويتولي مدير المدرسة تحقيق ذلك من خلال الأهداف الرئيسة للوزارة؛ حيث يقوم بتحديد رؤية ورسالة المدرسة وفقًا لما تقتضيه المعايير

القومية، وكذلك تحديد اللائحة الداخلية للمدرسة وأنشطة الوحدة المنتجة للمدرسة التي تترجم في شكل برامج ويتحدد بها نظام العمل وفقًا للقرارات الوزارية ، كما أنه القدوة الحسنة لزملائه أداءً وسلوكًا، علمًا وعملًا، ويشترط أن تتوافر فيها الكثير من الصفات الحميدة التي ينبغي أن يتحلي بها كالصدق والأمانة والعدل والنزاهة وغيرها من الأخلاق الفاضلة.

وهناك العديم من المهام الفنية والإدارية التى يقوم بها مدير المدرسة الثانوية الصناعية تتمثل في الآتي (٥٧: ٢٥- ٢٧):

- المهام الفنية لمدير المدرسة الثانوية الصناعية ومنها ما يلي:
  - وضع الخطة السنوية للمدرسة .
  - التوجيه الفني للعاملين بالمدرسة .
  - توفير الخدمات التربوية والاجتماعية والنفسية للطلاب .
  - وضع تقارير الكفاية عن العاملين بالمدرسة .
- المهام الإدارية لمدير المدرسة الثانوية الصناعية ومنها ما يلي :
  - الإشراف العام علي نظافة المدرسة والنظام فيها والمحافظة علي سلامة مبانيها .
  - التأكد من وصول الكتب المقررة إلي المدرسة.
  - الإشراف الكامل علي دوام العاملين بالمدرسة حضورًا وانصرافًا.
  - تنظيم وتوزيع الأعمال الإدارية في المدرسة والعمل علي تطويرها.

ومن مهام مدير المدرسة الثانوية الصناعية أيضاً وضع الأهداف العامة والإجرائية للمدرسة وإدارة الموارد البشرية بها وتوفير الصلاحيات المادية للمدرسة وتقويم المدرسة والعاملين فيها والتواصل مع أولياء الأمور وتشكيل المجالس المدرسية والتواصل مع الإدارة التعليمية وإدارة الصراعات والأزمات داخل مدرسته (٢: ٣٦٣- ٣٦٤).

بالإضافة إلى ذلك يمتلك المدير الجيد ثلاث مهارات و قدرات رئيسة،

أولها التفكير الاستراتيجى المستقبلي بشأن أهداف المؤسسة التعليمية والأفكار التي يسلكها، وثانيها تحقيق التغيير المطلوب في المؤسسة، وثالثها إدارة الأعمال المختلفة بشكل يضمن مستوي جيد وفعال في الأداء .

وتتحدد اختصاصات ومسئوليات مدير المدرسة الثانوية الصناعية المرتبطة بتنفيذ القرارات التعليمية التي تقرها وزارة التربية والتعليم علي النحو التالي (٧٠ : ١٣٠- ١٣١):

- هو الرئيس التنفيذي المسئول عن أنشطة المدرسة التعليمية والشئون الفنية والخدمية ومسئول عن تحديد رؤية ورسالة المدرسة وفقًا لما تقتضيه المعايير القومية .
- التعاون مع مجلس الأمناء والآباء والمعلمين وغيرها من المجالس والجهات المعنية .
- الإشراف علي مجموعات التقوية .
- تطبيق المعايير القومية للتعليم علي مستوي المدرسة والتخطيط لتحقيق الاستثمار الأمثل لموارد المدرسة بالإضافة إلى اعتماد قبول الطلاب المستجدين .
- التعامل مع الإدارة التعليمية ومديرية التربية والتعليم وإعداد تقارير قياس الكفاية السنوية للعاملين .
- توقيع الجزاءات علي المخالفين في حدود القانون أو إحالتهم للشئون القانونية .

كما يعد مدير المدرسة الثانوية الصناعية الإداري الأول في مدرسته وهو مسئول مسئولية كاملة أمام مدير التربية والتعليم عن حسن سير العملية التعليمية والتربوية في المدرسة، واتباع الخطط والمناهج التعليمية واللوائح والقوانين التي تنشر عنها الوزارة وله السلطة التنفيذية في مدرسته في نطاق اختصاصاته وله سلطة إدارية علي مدرسيها والعاملين فيها، وكذلك كتابة التقارير السرية عنهم لترسل للمديرية التعليمية؛ فهو يراقب كل ما يجري في

مدرسته من أول اليوم الدراسي حتي نهايته وهو بطبيعة عمله متصل مباشرة بزملائه وأبنائه الطلبة (١: ٤٨).

وهناك الكثير من المهارات التي ينبغي توافرها في مدير المدرسة الثانوية الصناعية(٦٩: ١٦٤) حتي يستطيع أن يؤدي عمله بنجاح، وتتعلق هذه المهارات بالميادين المختلفة التي تمثل العمل لمدير المدرسة، ومن هذه المهارات ما يتعلق بالتعليم وتطوير المنهج، ومنها ما يتعلق بالتلاميذ والعاملين والمدرسة والتنظيم المدرسي والشئون المالية والإدارية.

وهناك الكثير من المهارات التي ينبغي توافرها في مدير المدرسة الثانوية الصناعية حتي يستطيع أن يؤدي عمله بنجاح، وتتعلق هذه المهارات بالميادين المختلفة التي تمثل العمل لمدير المدرسة، ومن هذه المهارات ما يتعلق بالتعليم وتطوير المنهج، ومنها ما يتعلق بالتلاميذ والعاملين والمدرسة والتنظيم المدرسي والشئون المالية والإدارية.

٢- وكيل المدرسة الثانوية الصناعية :

يقوم وكيل المدرسة الثانوية الصناعية بإدارة شئون المدرسة المالية والإدارية والإشراف على مدي ملاءمة المبنى المدرسي للعملية التعليمية، ويساعد مدير المدرسة في إدارة عمليات المدرسة وكذلك تنمية علاقات المدرسة بالمجتمع، ويضطلع بالواجبات والمسئوليات التالية في إطار الالتزام بالميثاق الأخلاقي وقواعد تنظيم العمل والمنهج الحقوقي، وبيانها كما يلي (٧٥: ٣٢-٣٤).

أ- القيادة والإشراف المؤسسي :

يقوم شاغل هذه الوظيفة بالإسهام في مهام القيادة التعليمية، والإدارة المدرسية، بصورة داعمة لمهام مدير المدرسة، مستندًا إلى المعايير القومية، ومسترشدًا بمبادئ اللامركزية، والإصلاح المتمركز حول المدرسة والتى من أهمها :

- تطبيق الحوكمة الرشيدة، ومبادئ المساءلة والمحاسبية، وقواعد الاستخدام الرشيد لموارد المدرسة.
- الالتزام باعتماد الأساليب الحديثة لصناعة القرار بالإضافة إلى دعم مجتمع المعلومات داخل المدرسة .
- يشرف شاغل هذه الوظيفة على أعمال جميع العاملين بالشئون المالية والإدارية وصيانة المباني، ويعمل على دعم أدوارهم بالمدرسة، ويسهم في تكامل جهودهم، تحقيقًا للإصلاح المرتكز على المدرسة من خلال فرق العمل المختلفة.
- يقوم بتنسيق عمله مع الوكلاء الآخرين بالمدرسة، ويعاون مدير المدرسة في الإدارة الفعالة للموارد المادية والبشرية بالتنسيق مع التوجيه المالي والإداري .

ب- عمليات التعليم والتعلم:

يقوم شاغل هذه الوظيفة بالمساهمة في دعم العملية التعليمية بالمدرسة من خلال:

- توفير الموارد المادية والبشرية لدعم وتأهيل المعلمين لتطبيق الإستراتيجيات والأساليب التعليمية المتمركزة حول المتعلم.
- الإسهام في خلق بيئة آمنة تدعم التحسين المستمر للأداء والابتكار وتجذب المتعلمين، وأولياء الأمور.
- التنسيق بين هيئة التعليم والعاملين بالشئون الإدارية والمالية تحقيقًا لفاعلية العملية التعليمية.
- دعم استخدام تكنولوجيا التعليم في العملية التعليمية، ودعم استخدام مصادر المعرفة المتعددة.

ج- ضمان معايير الجودة والاعتماد:

يقوم شاغل هذه الوظيفة بالمشاركة في قيادة جهود فرق المدرسة، ومجالس الأمناء، ووحدات التدريب والتقويم المدرسية من أجل تأهيل المدرسة

للاعتماد التربوي طبقًا لمعايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ويقوم في سبيل ذلك بما يلي:

- تطبيق أساليب التقييم الذاتي، والعمل على نشر وتشجيع ثقافته لدى العاملين بالشئون المالية والإدارية، ويحرص علي أن يتم ذلك على نحو دوري والمساهمة في عملية وضع خطة التحسين المدرسي، وخصوصًا ما يتعلق بإدارة وتعبئة الموارد.
- توفير الموارد المادية والبشرية اللازمة لتنفيذ خطط تحسين المدرسة.
- التأكد من أن الأهداف العامة للخطة تتسق مع الموارد المادية والبشرية المتاحة للمدرسة، وتسهم في الاستخدام الأمثل لها.

د- **التنمية المهنية :**

يقوم شاغل هذه الوظيفة بما يلي :

- توفير الموارد المادية والبشرية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المهنية للعاملين بالإضافة إلى حفز العاملين بالشئون المالية والإدارية على تطوير أداءهم المهني، ويساعد في إيجاد فرص التنمية المهنية لهم.
- يعمل مع التوجيه المالي والإداري في متابعة وتقييم وتقويم العاملين بالشئون المالية والإدارية ويناقش معهم أوجه الاحتياج التدريبي، ويسهم في تخطيط التنمية المهنية المستدامة لهم ويسهم في ترسيخ مبادئ مجتمع التعلم المهني، وتحفيز تبادل الخبرة ونشر أفضل الممارسات وقيادة الأنشطة الاثرائية للعاملين بالشئون المالية والإدارية.
- المشاركة في برامج التنمية المهنية الفنية والقيادية.

ه- **المشاركة المجتمعية:**

يسهم شاغل هذه الوظيفة في بناء أسس الشراكة مع المجتمع، وذلك من خلال :

- الإسهام في تطبيق سبل التواصل مع المجتمع، وفي جهود توعية المجتمع

بالعملية التربوية، سعيًا لفهم أعمق لدور المدرسة، وبما يشجع أفراد المجتمع على المشاركة فى شئون المدرسة، وتقديم أوجه الدعم المختلفة لها.

- التشجيع على المساهمة في أنشطة الفرق والمجموعات واللجان ذات العلاقة بتحسين المدرسة.
- الإسهام في تنفيذ أهداف خدمة المجتمع ومساعدة المدرسة لأن تكون مركزًا لتنمية المجتمع المحيط.

ويتم اختيار شاغلي وظيفة وكيل المدرسة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد من بين شاغلي وظيفة معلم أول " أ "على الأقل ، وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات وأسس الاختيار ويكون لكل مدرسة وكيل أو أكثر حسَب عدد الفصول والمراحل التعليمية بها ووفق احتياجات الإدارة المدرسية (٢١).

ويتضح بذلك أن وكيل المدرسة الثانوية الصناعية يقوم بدور مهم في تنسيق عمله مع الوكلاء الآخرين بالمدرسة، ويعاون مدير المدرسة في الإدارة الفعالة للموارد المادية والبشرية بالتنسيق مع التوجيه المالي والإداري فيما يخص الشئون المالية والمخزنية، وشئون العاملين، وشئون الطلبة، وشئون المبنى المدرسي والتأكد من تطبيق معايير الأمن والسلامة الملائمة للعملية التعليمية، ومراعاة البعد البيئي في جميع القرارات والأنشطة المدرسية، وأعمال المدرسة المنتجة، ودعم أعمال الحكومة الإلكترونية.

كما يساعد مدير المدرسة الثانوية الصناعية في تسيير عمله الإداري التنظيمات المدرسية الآتي (٧٤: ١٢٣):

أ- مجلس إدارة المدرسة:

يتكون من مدير المدرسة رئيسًا للمجلس، والأخصائي الاجتماعي أمين سر المجلس، ووكلاء المدرسة والمدرسين الأوائل، ومن مهامه دراسة حاجات الطلاب والعمل على تنفيذها، ومعالجة المشكلات المدرسية، ورسم الخطة التعليمية بالمدرسة للوصول إلى أفضل النتائج.

ب-مجلس اتحاد الطلاب:

ينتخب من تلاميذ المدرسة، ويختار من بينهم أمين، وأمين مساعد للمجلس، وخمسة مقررين للجان (اللجنة الاجتماعية – واللجنة الثقافية – واللجنة الرياضية – واللجنة الفنية – ولجنة الأنشطة)، ومن مهامه العمل على خدمة البيئة في الحي المحيط بالمدرسة، كما يساعد في حل مشكلات الطلاب.

مجلس الآباء والمعلمين:

يتكون من تسعة من الآباء المنتخبين، من بينهم نائب للرئيس ومراقب مالي، وسبعة من المعلمين، يختار من بينهم أمين سر المجلس، والذي يقع على عاتقه مسئولية توثيق الصلة بين الآباء والمعلمين بما يضمن تعاونهم على تنشئة الطلاب ليشبوا مواطنين صالحين ، ويهدف مجلس الآباء والمعلمين إلي (٢٦):

- توثيق الصلات بين الآباء والمعلمين في جو يسوده التعاون والاحترام من أجل رعاية الأبناء.
- العمل علي رفع كفاءة العملية التربوية والتعليمية بالمشاركة الفعالة التي تحقق المتابعة المتكاملة.
- رعاية الفئات الخاصة من الطلاب سواء المتفوقين منهم أو المعوقين وتهيئة الجو المناسب لصقل قدراتهم وإمكاناتهم في ضوء الاتجاهات التربوية .
- تأصيل الديمقراطية وتعميق الاتجاهات السلوكية والقومية والقيم الأخلاقية في نفوس الطلاب.

ومن اختصاصات مجلس الآباء والمعلمين (٢٦: ٢):

- دعم العملية التعليمية وتطويرها وتحديثها بمصادر تمويل غير تقليدية عن طريق تشجيع الجهود الذاتية للأفراد القادرين ورجال الأعمال،

والموافقة علي خطة تحسين المدرسة وتكلفتها ومتابعة تنفيذها .

- التعاون مع إدارة المدرسة في وضع خطة تنفيذية لصيانة المباني والمرافق الخاصة بالمدرسة وكذلك الأجهزة والأدوات والوسائل التعليمية الحديثة .
- تعزيز دور المدرسة في خدمة البيئة المحيطة والتعامل مع طموحاتها ومشاكلها.

٣- المدرس الأول في المدرسة الثانوية الصناعية:

يعد المدرس الأول الموجه المقيم في مدرسته بالنسبة لمعلمي مادته؛ حيث يعتبر المدرس الأول حلقة الوصل بين الرؤساء ومعلمي المادة؛ فهو الأقدر علي التوجيه والمعالجة، وحل المشكلات قبل أن تستفحل (٦٨: ٨٠).

وتعتبر وظيفة المدرس الأول من الوظائف الرئيسة في التعليم لما لها من الأثر من الناحيتين الفنية والإدارية؛ فالمدرس الأول هو الموجه الفني لزملائه، ومن أول واجباته أن يوجههم إلى الطريقة المثلى في تدريس المادة مستعيناً بتجربته وخبرته فيرشدهم إلى مختلف الوسائل التعليمية والمراجع العلمية التي تعينهم في عملهم ومن أهم المسئوليات التي يقوم بها المدرس الأول منها ما يلي (٤٧: ٢٩٣- ٢٩٦):

- يقوم بدور وكيل المدرسة فى حالة غيابه، إذا كلف بذلك من مدير المدرسة.
- توزيع الإشراف علي المتخصصين كلا حسب ميوله واستعداداته .
- يشارك مدرسي المادة فى توزيع المناهج علميًا وعمليًا على مدار السنة.
- زيارة المدرسين الجدد في فصولهم وتقديم الخبرة والمشورة لهم.
- توزيع الجدول على المدرسين مع مراعاة كفايتهم المختلفة.

٤- موجه التعليم الثانوي الصناعي:

يوجد ثلاث فئات من الموجهين بالتعليم الثانوي الصناعي (٥٨: ٨) أولها موجه المواد الثقافية، وثانيها موجه المواد التكنولوجية (الصناعية النظرية)،

وثالثها موجه المواد المهنية(العملية) . ويعد موجه المواد التكنولوجية هو الموجه المسئول عن تقويم وتوجيه معلم المواد التكنولوجية الصناعية للمواد النظرية داخل الفصول بالتعليم الثانوي الصناعي، أما موجه المواد المهنية فهو الموجه المسئول عن تقويم وتوجيه معلم التدريبات المهنية للمواد العملية داخل الورش بالتعليم الثانوي الصناعي.

٥- المدرس:

يوجد ثلاث فئات من المدرسين بالمدارس الثانوية الصناعية (٥٣: ٧- ٨) أولها مدرس المواد الثقافية ، وثانيها مدرس المواد التكنولوجية، وثالثها مدرس المواد المهنية .

فيعد مدرس المواد المهنية / العملية (مدرس الورش) مسئولًا عن تدريب الطلاب بالمدارس الثانوية الصناعية نظام السنوات الثلاث علي المهارات العملية المهنية / الصناعية داخل الورش، وتضم هذه الفئة النوعيات التالية من المدرسين: خريجي كلية المعلمين الصناعية، والحاصلين علي دبلوم المدارس الثانوية الصناعية نظام السنوات الثلاث مضاف إليه سنتان دراسات تكميلية، ومنهم من يحمل دبلوم المدارس الثانوية الصناعية نظام الخمس سنوات .

أما مدرس المواد التكنولوجية/ الصناعية النظرية فيعد مسئولًا عن تدريس المواد التكنولوجية الصناعية للتخصص/ المهنة التي يتعلمها طلاب مدارس التعليم الثانوي الصناعي نظام الثلاث سنوات، وتضم هذه الفئة خريجي كليات الهندسة، وخريجي الفنون التطبيقية، وخريجي كليات التربية شعبة التعليم الصناعي، وخريجي كليات المعلمين الصناعية .

ويقوم المدرس بمهام ومسئوليات متعددة لتحقيق أهداف العملية التعليمية، ومن هذه المهام ما يلى (١٤: ٦- ٧):

- التخطيط للدروس على مستوى الفصل الدراسي، والشهر، والأسبوع.

- تدريس المادة أو المواد الدراسية المرتبطة بتخصصه لتلاميذ المرحلة وفق النصاب المحدد له.
- التقويم الشامل والمستمر لأداء التلاميذ للأغراض المختلفة مثل تحديد الاحتياجات وقياس مستوى التحصيل.
- إعداد تقارير دورية عن نتائج تقييم أداء المتعلمين .
- توجيه وإرشاد الطلاب لاختيار التخصص المناسب لقدراتهم .

٦- لجنة إدارة المدرسة الثانوية الصناعية:

تتكون لجنة إدارة المدرسة الثانوية الصناعية من: (٢٥)

- مدير المدرسة رئيسًا.
- وكيل المدرسة أو أقدم الوكلاء فى حالة تعددهم.
- أقدم المدرسين الأوائل فى كل مادة من المواد الدراسية.
- ممثل لمجلس الآباء بالمدرسة يختاره المجلس.
- ممثل الحكم المحلى فى الحى أو البلد التى تقع فيها المدرسة.
- الأخصائي الاجتماعى بالمدرسة أو المشرف الرياضى ويقوم بعمل أمين سر اللجنة.
- أمين اتحاد الطلاب بالمدرسة.

وتختص هذه اللجنة بإدارة المدرسة ومعاونة مدير المدرسة فى إدارتها فى حدود القوانين والنظم الموضوعة وتبدى رأيها بوجه خاص فى مجموعة من الموضوعات ومنها ما يلى: (٢٥)

- أسس تنظيم قبول الطلاب وتوزيعهم على التخصصات أو الشعب القائمة بالمدرسة.
- تنظيم أوجه النشاط المدرسى وتعيين المشرفين واعتماد برامج الرحلات الفنية والثقافية.
- تقويم المناهج الدراسية وإبداء المحافظات عليها وعلى الكتب المقررة.

ويتضح مما سبق أن هناك العديد من الجهات المسئولة عن إدارة المدارس الثانوية الصناعية علي المستوي المدرسي منها مدير المدرسة الثانوية الصناعية والذي يقوم بتحديد رؤية ورسالة المدرسة وفقًا لما تقتضيه المعايير القومية، والتعاون مع مجلس الأمناء والآباء والمعلمين وغيرها من المجالس والجهات المعنية، والإشراف علي مجموعات التقوية، وتطبيق المعايير القومية للتعليم علي مستوي المدرسة، والتخطيط لتحقيق الاستثمار الأمثل لموارد المدرسة؛ فالمدير الجيد هو الذي يمتلك ثلاث قدرات رئيسة، أولها التفكير المستقبلي بشأن أهداف المؤسسة التعليمية والاتجاهات التي ينبغي عليه أن يسلكها، وثانيها خلق وتحقيق التغيير المطلوب في المؤسسة، وثالثها إدارة الأعمال المختلفة بشكل يضمن مستوي جيد وفعال في الأداء سواء من جانب المؤسسة أو الأفراد العاملين بها، إضافة الي وكيل المدرسة الثانوية الصناعية والمدرس الأول والمدرس وموجه التعليم الصناعي، ولجنة إدارة المدرسة الثانوية الصناعية.

٣- القوي والعوامل الثقافية المؤثرة في الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي في جمهورية مصر العربية :

هناك مجموعة من القوى والعوامل الثقافية تؤثر في الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي في جمهورية مصر العربية، سواء أكانت عوامل تتعلق بالنواحي الاقتصادية أم السياسية أم الاجتماعية أم الجغرافية وغيرها ،وهذه العوامل وتتمثل في الآتي :

أ- العامل الجغرافي .

يعد العامل الجغرافي من أهم العوامل الطبيعية التي تؤثر في حياة الناس، وتطبعهم بطابع معين يتميزون به عن غيرهم سواء في ذلك ما يتصل بالتضاريس، وما يتصل بالأحوال الجوية المتعلقة بالحرارة والبرودة واعتدال الجو، وتتمتع مصر بموقع جغرافي مميز مكنها من لعب دورًا مهمًا في صياغة السياسات الإقليمية والدولية ، ومنحها مكانة متفردة في العالم بملتقاه الأسيوي والإفريقي.

وتقع جمهورية مصر العربية في أقصي الشمال الشرقي من قارة أفريقيا، وتبلغ مساحتها حوالي ١,٠٠٢,٤٥٠ كليو متر مربع، فتقع معظم أراضيها في قارة أفريقيا غير أن جزءًا من أراضيها وهي شبه جزيرة سيناء، يقع في قارة آسيا (٤٣: ١٥٢). كما أضافت قناة السويس لموقع مصر مزيدًا من الأهمية، كما دعم النيل علاقات مصر بالجنوب (٧١: ٢٨٠).

وتنقسم جمهورية مصر العربية إداريًا إلي ٢٧ محافظة وتتضمن مدينة تعامل إداريًا كمحافظة وهي الأقصر، والمحافظة في مصر هي قمة هرم التقسيمات الإدارية الذي يتضمن خمسة مستويات (محافظة – مركز – مدينة – حي – قرية)، ويرأس كل منها محافظ يعين بواسطة رئيس الجمهورية.

ويتضح تأثير العامل الجغرافي فى الإدارة المدرسية بمداس التعليم الثانوي الصناعي في مصر من خلال الإدارات التعليمية التى تتبعها تلك المدارس والتي تختص بتنسيق سياسة القبول في أنواع ومراحل التعليم المختلفة بهذا النوع من التعليم ، وإنشاء وتجهيز وإدارة المدارس الثانوية العامة والفنية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لفتح المدارس وتحديد أماكنها وتوزيع الفصول الجديدة علي الإدارات التعليمية، والإشراف علي تطبيق المناهج المقررة من وزارة التربية والتعليم، وتحديد مواعيد الإجازات المدرسية وتحديد مواقيت الجدول المدرسي، وإنشاء وتجهيز وإدارة المكتبات والأندية الرياضية المدرسية في المدارس الداخلة في نطاقها، وتحديد مواعيد امتحانات النقل بالمدارس الثانوية وما في مستواها والإشراف عليها، وتدبير وتنظيم وسائل التغذية للطلاب في المدارس التي تديرها الوحدات المحلية، وإعداد مشروع الموازنة الجديدة للتربية والتعليم بالمحافظة.

أما بالنسبة لمناخ مصر بحكم موقعها المداري وشبه المداري ومَرور مدار

السرطان إلي الجنوب من أسوان فإن المناخ يتسم صيفًا بارتفاع الحرارة وشتاءً باعتدالها ثم بحكم امتدادها إلي الغرب من آسيا وفي نفس الوقت بين بحرين في شمالها وفي شرقها فمناخها معتدل قاري ، ولوقوعها في قلب الإقليم الصحراوي فنسبة الرطوبة بها منخفضة جدًا ومن ثم أصبح مناخ مصر من أمتع أنواع المناخ في العالم وأكثرها اعتدالًا وفائدة للصحة وإثارة للنشاط البشري (٤٠: ٤٩٦).

ويتضح تأثير العامل الجغرافي فى إدارة التعليم الثانوي الصناعي في مصر بصفة عامة والإدارة المدرسية بصفة خاصة من خلال المجلس المركزي للتعليم الفني الذي يختص بتحديد أقسام الدراسة في أنواع التعليم الفني ومستوياته وفقًا لمتطلبات خطة التنمية والظروف المحلية، وتحديد مدة السنة الدراسية وعدد الدروس النظرية والعملية والتدريب اللازم في مختلف أنواع التعليم الفني ومستوياته وشعبه، وإضافة أو حذف بعض المواد الدراسية بحسب مقتضيات تطوير التعليم الفني أو وفقًا لظروف واحتياجات البيئة، ومستويات الكفاية لهيئات التدريس والإشراف بمدارس التعليم الفني بما يتفق وطبيعة كل نوع من أنواع هذا التعليم وأقسامه، وتحديد سياسة المباني المدرسية .

وما يؤكد تأثير العامل الجغرافي أيضاً من خلال الهيئة العامة للأبنية التعليمية التي تتولي مسئولية تخطيط المباني التعليمية وتطوير معايير ومواصفات تصميمها وتحديد نظم وقواعد البناء في ضوء خطة علمية وبمراعاة أهداف خطة التنمية والسياسة العامة للدولة، ووضع الموازنة اللازمة لتنفيذ المباني التعليمية التي تخص كل محافظة وفقًا لخطة زمنية محددة، وإعداد الدراسات الفنية لمواصفات واحتياجات المباني التعليمية وفقًا للأساليب التربوية المتطورة، ووضع البرامج السنوية لتنفيذ المباني التعليمية، واتخاذ اللازم بشأن إقامة المباني التعليمية اللازمة وتجهيزها وإجراء الصيانة

الضرورية لها والإشراف عليها

ب- العامل الاقتصادي.

يعد العامل الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة فى الإدارة التعليمية؛ فمسئولية تخطيط النظم التعليمية في ضوء احتياجات البلاد القومية والاقتصادية لتوفير الطاقات البشرية اللازمة لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك تقييم البرامج المناسبة لإعداد الأفراد في المهن المطلوبة كل ذلك من مسئوليات الإدارة التعليمية وتحاول الدولة في حدود إمكاناتها أيضًا توفير سبل التعليم لأبنائها والي أي مدي تمتلك الدولة مصادر الثروة والاقتصاد ومدي سيطرتها علي نواحي الإنفاق (٧٨: ٣٣).

وعلى هذا فيعد العامل الاقتصادى من أهم العوامل التى تؤثر بشكل أو بآخر فى الإدارة المدرسية بدار التعليم الثانوي الصناعي فى مصر؛ حيث يتم تخطيط كافة برامجه بشكل يتناسب مع الاحتياجات الفعلية اللازمة لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتى تسهم فى النمو والازدهار الاقتصادى للدولة .

وعلي الرغم من أن التعليم الفني لاقي إهمالًا كبيرًا يرجع ذلك إلي رغبة المستعمر البريطاني في بقاء مصر مصدرًا للإنتاج الزراعي والمواد الخام اللازمة للصناعة البريطانية وما تبع ذلك من العمل علي تأكيد مقولة إن مصر بلد زراعية لا تصلح للصناعة.

والذى أنعكس بدوره على السياسة التعليمية والتي تعمدت إلي إهمال العقل المصري وتمركز الإدارة التعليمية في يد المستعمر واقتصار التعليم علي أبناء الأجانب وكبار الملاك وارتفاع المصاريف التعليمية لصرف أبناء الفلاحين والفقراء علي التعليم وذلك حتي تظل مصر مستعمرة وتابعة للاحتلال البريطاني ليس فقط اقتصاديًا ولكن حتي يظل العقل المصري تابع وبذلك لا يكون للمصريين قرارات ذاتية وظلت الأوضاع كذلك حتي ثورة

١٩٥٢م (٧١: ٢٩٤).

ولقد أثرت هذه السياسات فى تدنى هذا النوع من التعليم وتدهور مخرجاته بشكل ملحوظ وبدلاً من إسهامه فى تنمية المجتمع كان له آثاره السلبية فى إعاقة النمو الاقتصادى جراء زيادة البطالة فى المجتمع .

وقد تم اتخاذ بعض الإجراءات التي غيرت من طبيعة الاقتصادي المصري، بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م، فحاولت التخلص من السياسات الاقتصادية التي نشرها وطبقها الاحتلال، وعملت علي بناء اقتصاد مصري وطني قومي، وقد أبدت حكومة الثورة أيضًا اهتمامًا كبيرًا بالصناعة لم يسبق له مثيل منذ عهد محمد علي ، وقد أدى ذلك إلى ظهور الحاجة إلى خريجى تلك المدارس بشكل ملحوظ .

وفي السبعينات من القرن الماضى ومع بداية التحول إلى الانفتاح الاقتصادي نتاج تفاعل عوامل داخلية متمثلة في نمو الرأسمالية الخاصة وعوامل خارجية تمثلها قوي اقتصادية ودولية لها نفوذ في خارج مصر وفي داخلها (٣٥: ٤٠١-٤٠٢).

ويعد الاقتصاد المصري وفقًا لمؤشرات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء واحدًا من أكثر اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط تنوعًا ، ويبلغ متوسط عدد القوى العاملة في مصر حوالي ٢٦ مليون شخص بحسب تقديرات عام ٢٠١٠ م يتوزعون على القطاع الخدمي بنسبة ٥١%، والقطاع الزراعي بنسبة ٣٢% والقطاع الصناعي بنسبة ١٧% (٨٠).

كما تستهدف سياسة مصر الخارجية بشكل أساسى إلى تنمية العلاقات الاقتصادية مع مختلف دول العالم، إضافة إلى فتح آفاق رحبة للتعاون الدولي والإقليمي على أساس المصالح المتبادلة، وفى هذا السياق انضمت مصر إلى منظمة التجارة العالمية والسوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)، وأبرمت اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ودول حوض

البحر المتوسط، كما سعت نحو إحياء اتفاقية السوق العربية المشتركة، وتفعيل إقامة منظمة التجارة الحرة العربية، وتنشيط دور مجموعة الدول النامية الخمس عشرة ومجموعة الدول الثمانية الإسلامية، بالإضافة إلى عقد اتفاقية شراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية، واتفاقيات للتعاون مع بعض الدول الآسيوية مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية (٧٩).

وبالتالى فإن أي جهد في التعليم بقصد تطويره وتحسينه يعتمد في المقام الأول علي مدي توفير الدولة للموارد المالية المناسبة اللازمة للإنفاق عليه ، فلا يمكن لدولة ما أن تطور نظامها التعليمي وتزيد حجم المقبولين فيه وتحسين نوعيته وجودته ما لم يكن لديها مصادر تمويل مناسبة تمكنها من زيادة المخصصات التي تنفقها علي التعليم.

وعليه فإن الإدارة المدرسية تتأثر إلي حد كبيَر بالأوضاع الاقتصادية السائدة في المجتمع؛ فدرجة النمو الاقتصادي، وما ترتبط به من اختلاف في الإمكانات البشرية والمادية على حد سواء ، والذى يفرض علي الإدارة عددًا من المسائل؛ فالازدهار الاقتصادي للمجتمع يساعد علي توفير الكتب والأبنية المدرسية الجيدة والمكتبات المدرسية وغيرها وعلي العكس فإن التخلف الاقتصادي يشكل أعباء كثيرة علي الإدارة المدرسية.

ويتضح مما سبق أن العوامل الاقتصادية لها تأثير مباشر علي التعليم بصفة عامة والتعليم الثانوي الصناعي بصفة خاصة من خلال تحديد ميزانية الإنفاق علي التعليم وتلبية متطلبات العملية التعليمية من أجهزة ومعدات وسائل وما إلي غير ذلك، لذا فهناك علاقة تأثير وتأثر بين التعليم والاقتصاد ويتضح ذلك من خلال إمداد المؤسسات الاقتصادية باحتياجاتها من الخريجين في جميع المجالات والتخصصات المختلفة وهذا الهدف يتم تحقيقه من خلال المؤسسات التعليمية، وبذلك يعد التعليم عملية اقتصادية تؤدي إلي التقدم الاقتصادي .

ج- العامل الاجتماعي .

لقد شهد المجتمع المصري تغيرات في البناء الطبقي الاجتماعي نتيجة اتباع الدولة سياسات اقتصادية نتج عنها فوارق جمة بين الطبقات، أدت إلى انقسام شرائح المجتمع إلى أغنياء وفقراء، وزيادة في نسبة الفقر، وتآكل الطبقة الوسطى بالمجتمع المصري، وقد أدى ذلك إلى اتجاه الطبقات القادرة إلى الإقبال على التعليم الخاص والأجنبي، بينما اتجهت الطبقات الفقيرة إلى التعليم الرسمي، الأمر الذى يتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية (٢٧: ٧- ٨).

وينعكس هذا على الإدارة المدرسية بمدارس التعليم الثانوي الصناعي فى مصر ،فقد أثرت تلك التغيرات على التركيب الطبقي فى المجتمع المصرى فقد تآكلت الطبقة الوسطى والتى تشمل طبقة العاملين وهى طبقة هامة والتى تضم العمالة الماهرة والتى تسهم فى بناء المجتمع وهذا أدى إلى انخفاض عدد المقبولين بتلك المدارس .

وهناك علاقة قوية بين الأوضاع الاجتماعية في مصر والنظام التعليمي، ويمكن تحديد تلك العلاقة منذ خضوع مصر للحكم العثماني؛ فقد كان التركيب الاجتماعي للمجتمع المصري أثناء الحكم العثماني ينقسم إلي طبقتين :أولها الطبقة الارستقراطية وهي فئة قليلة ولها تعليمها الخاص، وثانيها طبقة عامة تمثل الأغلبية ولها تعليمها المتواضع.

ومع بداية حكم محمد علي عام ١٨٠٥م أدخل إلي التركيب الاجتماعي طبقة جديدة وهي طبقة المتعلمين والمثقفين، والذين أفادوا البلاد في السنوات التالية لحكم محمد علي، ولقد عاد كله علي مصر؛ حيث إنها هي الباقية والحكام مهما بلغوا من علو الشأن زائلون لا محالة .

وقد تجلت هذه الطبقية في عهد الاحتلال الإنجليزي حيث استحدث الإنجليز التقسيم الطبقي في التعليم المصري وفيها تتحدد نوعية التعليم على أساس

القدرة المالية والوضع الاجتماعي للمتعلم وبناءً عليه بدأ الرأي العام المصري ينظر إلى أنواع التعليم وفقًا لوضعها الطبقي ولـيس وفقًا لقيمتها الذاتية.

وبقيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢م تجلى فيها مبدأ التعليم حق لجميع المواطنين، فضلًا عن حرصها علي إقرار مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية الذي يتضمن مبدأ العدالة الاجتماعية في مبادئها الستة وصدور قانون مجانية التعليم، وهذا يبين أن لكل مجتمع احتياجاته ومتطلباته البشرية، ولا تقوم تنمية بشكل صحيح دون وجود عناصر مدربة وخبيرة تمثل قوي العمل الفعلية، لذا تأتي أهمية التعليم في تزويد المجتمع ومؤسساته المجتمعية كافة بالقوي العاملة .

كما أن مشكلة النمو السكاني المتزايد في مصر إحدى الصعوبات التي تواجه التعليم؛ حيث تنعكس الزيادة في إعداد الراغبين للالتحاق به كطريق يؤمن وصولهم في المستقبل إلي المكانة الاجتماعية المرموقة، والوظائف المتميزة ذات الأجور العالية ، حيث "تحتل مصر الترتيب الخامس عشر عالميًا من حيث عدد السكان، والثالث على مستوى القارة الأفريقية بعد نيجيريا وأثيوبيا، والأول عربيًا؛ حيث بلغ عدد سكانها في عام ٢٠١٤م حوالي ٩٤ مليون نسمة؛ فبلغ عدد المصريين داخل مصر حوالي ٨٦ مليون نسمة، أما عدد السكان خارج مصر بلغ حوالي ٨ مليون نسمة" (٤٣: ١٥٤).

كما تعرض المجتمع المصري في السنوات الأخيرة لتحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية عديدة أدت إلي قيام ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١م ، ولكن علي الرغم من هذه التداعيات فقد أصبح الشعب المصري بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١م لديه إحساس بالكرامة والفخر، وأصبح علي درجة كبيرة وغير مسبوقة من الوعي السياسي وممارسة حقوقه السياسية (٥٥: ٢). كما يستحوذ التعليم الثانوي العام حاليًا على ما يقرب من ٤٥ % من الطلاب الملتحقين، بينما يستحوذ التعليم الثانوي الفني علي حوالي

٥٥%، منها التجاري ٢١%، والصناعي ٢٨%، والزراعي ٦% (٢٧: ٣٨).

ويعد نظام التعليم المصري واحدًا من أكبر نظم التعليم في العالم، والأكبر علي مستوي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ حيث يضم هذا النظام حوالي ٢٠,٤ مليون طالب موزعين علي مراحل التعليم المختلفة؛ فتستحوذ مرحلة التعليم قبل الجامعي علي حوالي ١٨ مليون طالب حوالي ٨٨% ، في حين يتم استيعاب النسبة المتبقية في مؤسسات التعليم العالي المختلفة (٦: ١- ٢).

ومما تقدم يتضح أن العوامل الاجتماعية تؤثر تأثيرًا مباشرًا علي المؤسسات التعليمية من حيث اللغة والدين والعادات والتقاليد والقيم، وأيضًا من خلال مشاركة جميع أفراد المجتمع في دعم إدارة المؤسسات التعليمية ، فالتعليم الثانوي الصناعي شديد الارتباط بالمجتمع الذي ينمو فيه بحيث تتشابك مشكلاته مع مشكلات هذا المجتمع، ومن هذا المنطلق يتضح أن التعليم الثانوي الصناعي يتأثر بكل ما يجري في المجتمع من تغييرات وأحداث مختلفة.

د- **العامل السياسي .**

يقصد بالعوامل السياسية الأوضاع السياسية العامة للدولة ومنها طبيعة نظام الحكم في الدولة سواء حكمًا ديمقراطيًا أو حكمًا ديكتاتوريًا والذي يؤثر تأثيرًا كبيرًا علي نظام التعليم وفلسفته وأهدافه وسياسته؛ فسياسة التعليم وفلسفته تشتق من السياسة العامة للدولة.

وقد ورثت مصر من عهود الاستعمار العديد من المتناقضات الثقافية التي ساهمت فى غموض الفلسفة التعليمية والتى ترتبط بالسياسة وتقلباتها أكثر من ارتباطها بالتعليم وأهدافه بالإضافة إلي عدم الربط بين النظرية والتطبيق.

وقد ورثت ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢م متناقضات عديدة في التعليم

كان من أهمها : التناقض بين التعليم والعمل، وبين الثقافة والإنتاج، كما كان هناك تباعد بين الكم والكيف في التعليم، وبعد قيام الثورة برزت علي الساحة عدة عوامل جديدة أدت إلي تغيير النظرة إلي التعليم في فترة الخمسينات والستينات، وهي فترة التحرر الوطني والاستقلال السياسي، وقد تبلورت هذه العوامل في تقدم الصناعة (٤٦: ١٢١).

وعبر عدة عقود، وخاصة في عهد الرئيس الأسبق مبارك، كان النظام يقف موقفًا معاديًا، وبشدة من التوجهات الدينية، وكان يبرر هذا بما يسميه بخلط الدين بالسياسة من ناحية، وما ارتبط ببعض الجماعات الدينية من استخدام العنف والقسوة والإرهاب من ناحية أخرى، بالإضافة إلي ذلك شاع مصطلحان أحدهما قبل الثورة وهو تزاوج المال مع السلطة، والثاني شاع خلال الثورة وهو الانفلات الأمني والأخلاقي.

ومن ناحية أخرى قامت الثورة المصرية (ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١م) احتجاجًا علي الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة، وانقطاع أمل الشباب في صناعة مستقبل مغاير للحاضر المحبط علي كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلًا عن الفساد الذى شمل الجانب الإداري والسياسي فى معظم مؤسسات المجتمع، الأمر الذي ترتب عليه قيام ثورة شعبية سلمية ساعدت علي إطلاق العنان للحرية والكرامة الوطنية لكل المصريين.

ويتبع النظام السياسي المصري النظام الجمهوري في الحكم، طبقًا للمادة (٩٩) من الدستور المصري لعام٢٠١٤م، ويضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة، ويشرفان على تنفيذها، كما يتولى مجلس النواب سلطة التشريع، وإقرار السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والموازنة العامة

للدولة، ويمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية (١٣)، كما يقوم النظام السياسي في مصر علي أساس التعددية السياسية والحزبية، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات والتوازن بينها، وتلازم المسئولية مع السلطة.

ويشهد النظام السياسي المصري حاليًا حالة من الاستقرار لمواجهة التحديات والمطالب التي أنتجتها الثورة، وهى (العدالة الاجتماعية، والحرية السياسية، والأمن الاجتماعي والاقتصادي للأفراد) تلك هي عناصر التنمية الرئيسة لأى مجتمع ،حيث اكتملت أركان الدولة بانتخاب مجلس النواب المصري وممارسته لمهامه التشريعية والرقابية والقضائية .

ويتأثر الإنفاق علي التعليم بصفة عامة برؤية النظام السياسي في الدولة، وما يعتبره أولويات لقطاعات اقتصادية آخري في الدولة غير التعليم، ينظر إليها علي أنها ربحية وذات عائد مادي منظور، في حين مازالت النظرة الخدمية للتعليم هي السائدة " ولا خلاف علي أن التضخم والديون وإعطاء أولويات لقطاعات آخري إنتاجية غير التعليم تؤثر في حجم التمويل المتاح للتعليم ولجهود إصلاحه، وتطويره، وقد تكون سببًا في إعاقة المسئولين عن النهوض به (٤٩: ٤٦٤).

فالنظام السياسي في أي دولة يعمل علي تحقيق الرفاهية للمواطنين، وهو في ذلك يتأثر بما حوله من تجديدات وتغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية؛ ويعد التعليم أحد القطاعات التي تتأثر بالاتجاهات التي يتبعها النظام السياسى ويعتمد عليها فى إدارة شئون هذه الدولة، وبذلك لا يستقيم إصلاح وتطوير منظومة التعليم بالانفصال عن المنظومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمثل نسبة خاصة له باعتبار أن مخرجات التعليم ليست نتاج للوسط التعليمي فقط بل أيضا تدخل في عملية التغيير المجتمعي الشامل.

وهكذا يتبين أن العوامل السياسية تؤثر تأثيرًا قويًا علي الإدارة التعليمية بصفة عامة وعلي إدارة التعليم الثانوي الصناعي بصفة خاصة؛ فالثورات السياسية تلعب دورًا بارزًا في تغيير ثقافة وإيديولوجية المجتمع وذلك باعتبارها وليدة الظروف الموجودة في المجتمع، إضافةً إلي تأثير مجلس النواب علي التعليم من خلال إصدار القوانين المختلفة ذات الصلة بالعملية التعليمية .

٤- تحليل الوضع الراهن للإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي في جمهورية مصر العربية:

إن تحليل الوضع الراهن للإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي فى مصر لما يتمتع به من أوجه قوة أو ما يكتنفه من ضعف، بالإضافة إلى الوقوف على الفرص المتاحة التى يمكن أن تستغل للإسراع بخطوات التطوير وكذلك التهديدات المتوقعة من أجل تفاديها أو إيجاد سبل للتغلب عليها، ولتحليل الوضع الراهن لابد من تحديد نقاط القوة، ونقاط الضعف، والفرص المتاحة، والتهديدات الخارجية كما يلى:

١- نقاط القوة .

بالرغم من أن هناك سلبيات عديدة تعاني منها الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي فى جمهورية مصر العربية بشكل عام، إلا أن هناك بعض الايجابيات من أهمها ما يلي :

- التعليم الثانوي الصناعي يشغل مكانًا هامًا في السلم التعليمي ؛ حيث يمثل خريجوه الأساس في مختلف قطاعات التنمية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية .
- وجود عدد كبير من المدارس الثانوي الصناعية منتشرة بجميع أنحاء الجمهورية.

- تطبيق نظام الجودة والاعتماد من خلال إنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد وهي تعد كيانًا مستقلًا أنشئ بموجب قرار جمهوري في عام ٢٠٠٦م.
- وجود الكثير من الجهات والهيئات الوزارية والمجالس واللجان الاستشارية علي المستوي القومي والتي تقدم الدعم الفني والمشورة في القضايا التى تتعلق بالتعليم الثانوي الصناعي .
- ما يحظي به التعليم الثانوي الصناعي من اهتمام في المجتمع وذلك لكونه يمثل شريحة مهمة في تقدم ونهضة المجتمعات اقتصاديًا وصناعيًا
- تعدد الإدارات العامة التابعة للإدارة المركزية للتعليم الفني المسئولة عن التعليم الثانوي الصناعي مما يساعد علي وجود ترابط وثيق بين الإدارة وسوق العمل ومتطلبات التنمية الاقتصادية فى المجتمع .
- وجود بعض الورش التدريبية المجهزة داخل المدارس الثانوية الصناعية .
- وجود بعض المعلمين المعدين إعدادًا جيدًا للتدريس العملي والنظري داخل هذه المدارس.

٢- نقاط الضعف .

هناك العديد من السلبيات ونقاط الضعف التي تعانى منها الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي من أهمها ما يلي:

- جمود مناخ العمل بالمدرسة الثانوية الصناعية نتيجة كثرة اللوائح والتعليمات التي تصدرها الوزارة أو مديريات التربية والتعليم بالمحافظات والتي تسد طريق التجديد أمام الإدارة المدرسية على اختلاف مستوياتها .
- انفصال العلاقة الفعلية بين مخططي ومتخذي القرار والسلطات التنفيذية علي مستوي الإدارات التعليمية والمدارس الثانوية الصناعية .

- الدور الإداري للمدارس الثانوية الصناعية محدود ولا يتعدي تنفيذ السياسة المرسومة وأن كان من حقها أن تتقدم بمقترحات لتحسين إدارة العمل التعليمي داخلها .
- مازالت مدارس التعليم الثانوي الصناعي في مصر تسير علي نهج وزارة التربية والتعليم في إتباع النمط المركزي في الإدارة بها .
- اختيار القيادات الإدارية ما زال يتم وفقًا لمبدأ الاقدمية .
- ضعف الاهتمام بتدريب القيادات الإدارية المسئولة عن إدارة مدارس التعليم الثانوي الصناعي.
- استخدام الأساليب الإدارية القديمة التي علي تقوم البيروقراطية في إدارة المدارس الثانوية الصناعية .
- عدم وجود خطط إستراتيجية واضحة بمدارس التعليم الثانوي الصناعي يتم في ضوئها تحديد ما يحتاجه سوق العمل .
- الاختيار غير السليم للقيادات المسئولة عن الإدارة المدرسية؛ فغالبية القائمين على الإدارة المدرسية غير مؤهلين تربويًا للعمل الإداري.
- وجود عدد كبير من المدارس الثانوية الصناعية لا تصلح لتقديم الخدمة التعليمية .
- تعانى المدارس الثانوية الصناعية من نقص الإمكانات المادية التي تسهم في رفع مستوى العملية التعليمية كالأجهزة والمعدات وخلاف ذلك .
- ضعف الميزانية الخاصة بمدارس التعليم الثانوي الصناعي والتى تخصص للإنفاق على أنشطتها المختلفة.
- ضعف الاهتمام بالأوضاع المادية لمعلمي مدارس التعليم الثانوي الصناعي
- قلة الاستفادة من الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة بما يخدم العملية التعليمية داخل هذه المدارس .

٣- الفرص المتاحة.

من أهم الفرص المتاحة والتى يمكن أن تعد كآليات لتطوير الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي في جمهورية مصر العربية ما يلى:

- المؤتمرات والندوات العلمية التى تعقد بصفة دورية بهدف الوقوف على أهم الايجابيات والسلبيات التى تعانى منها الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي في مصر.
- الأنشطة التى تنفذها المنظمات والهيئات الدولية التى تهتم بقضايا الإدارة المدرسية للتعليم الصناعي وتطويره، ولعل أهم تلك المنظمات والهيئات :منظمة اليونسكو، ومنظمة اليونيسيف والمنظمات الدولية الأمريكية والأوروبية والمنظمات المانحة الأخرى فى مجال التعليم قبل الجامعى بصفة عامة.
- البرامج التى تديرها وتنفذها وزارة التربية والتعليم على كافة المستويات مثل برنامج تطوير التعليم والذى يضم العديد من المدارس فى بعض المحافظات بهدف تحقيق جودة التعليم من خلال تطبيق لامركزية القرار ومشاركة المجتمع المحلى ويمكن الاستفادة من تلك البرامج فى صياغة أهداف جديدة للتعليم المصرى تركز على تفعيل أدوار الهيئات والجهات المحلية فى عملية التمويل والإدارة وتشجيع المشاركات المجتمعية فى هذا المجال..
- تطبيق اللامركزية فى الإدارة التعليمية لما تتميز به اللامركزية من مميزات تؤدى إلى تحسين العملية التعليمية وتطويرها بكافة جوانبها ،يعد من الاتجاهات العالمية المعاصرة .
- التعاون المشترك بين وزارة التربية والتعليم ومديريات التربية والتعليم بالمحافظات والمؤسسات الاقتصادية من جهة والمدارس الثانوية الصناعية من جهة آخري من أجل توفير ما تحتاجه هذه المدارس من

إمكانيات مادية كأجهزة ومعدات وغير ذلك من متطلبات مختلفة، إضافة الي عقد دورات تدريبية لتدريب القيادات المسئولة عن هذا النوع من التعليم .

- إنشاء كليات التعليم الصناعي التابعة للجامعات المصرية لإعداد معلمي مدارس التعليم الثانوي الصناعي.
- الاهتمام بالتدريب من خلال الأعمال والمشروعات الإنتاجية في المدارس الفنية.
- النمو الاقتصادي المذهل من خلال "مشروع قناة السويس الجديدة"، والذي سيؤدي إلى زيادة فرص الاستثمار، وازدياد الطلب على الوظائف، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة للخريجين.

٤- التهديدات المتوقعة.

هناك بعض التهديدات والمعوقات التى يحتمل أن تكون سببًا في عرقلة وإعاقة عملية تطوير الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي، ولعل أهم هذه التهديدات ما يلى:

- قلة المعلومات المتاحة عن التعليم الثانوي الصناعي على موقع الوزارة على شبكة الإنترنت، مما يعوق فرص الانتشار الخارجي.
- مركزية قطاع التعليم الثانوي الصناعي في اتخاذ القرارات الخاصة بالمدارس الثانوية الصناعية.
- التأثيرات المختلفة التى تطرأ على القطاعات المتنوعة على المستوى العالمى والتى تؤثر على المنافسة في سوق العمل المصرية وما تتطلبه من تغيرات في نظم التعليم والتدريب.
- صدور بعض اللوائح والقرارات التنظيمية التي لا تتلاءم وطبيعة العمل بالمدارس الثانوية الصناعية.
- غياب المؤشرات الموضوعية والعلمية داخل مدارس التعليم الثانوي

الصناعي والتي تساعد علي تحقيق الكفاءة الإنتاجية.

- ندرة توافر قاعدة بيانات كافية تساعد في عملية اختيار المعلمين والإداريين بالمدارس الثانوية الصناعية.
- ارتباط القرارات والسياسات التعليمية بتغيير الوزراء، وهو الأمر الذي يفسر كثرة القرارات الوزارية واللوائح والتعليمات وصدور قرارات عديدة تلغى قرارات الوزراء السابقين .
- سوء الأوضاع الاقتصادية يؤثر علي تلبية متطلبات المدارس الثانوية الصناعية.
- الانفجار السكاني قد يؤدي إلى زيادة مخرجات التعليم الثانوي الصناعي.
- زيادة نسبة البطالة، وتضخم أعداد الخريجين، وزيادة الفجوة بين مخرجات التعليم الثانوي الصناعي وسوق العمل.
- انفصال مدراس التعليم الثانوي الصناعي عن سوق العمل نتيجة ضعف تفاعلها وتعاونها مع منظمات الأعمال.

ثانياً: ملامح الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي في جمهورية الصين الشعبية

يتكون نظام التعليم في الصين من ثلاثة مستويات ، المستوى الابتدائي، و المستوى الثانوي و المستوى العالي، وهناك اهتمام خاص من قبل الدولة بتطوير المدارس الثانوية العليا بصفة عامة و التعليم المهنية بصفة خاصة (١٠٣: ١١٢).

وهناك أربعة أنواع من مدارس التعليم المهني في جمهورية الصين الشعبية في المرحلة الثانوية العليا وهي كما يلى (١٧١: ٧-٩):

١- المدارس الثانوية المتخصصة والتى تقدم دورات الشهادة لمدة ٣ سنوات، وهذا الشكل هو الأكثر شعبية من التعليم والتدريب المهني في الصين، وبعد التخرج تهيئ الطلاب للدخول لسوق العمل مباشرة.

٢- مدارس الثانوية المهنية: هي مدارس التعليم والتدريب المهني تحولت في الآونة الأخيرة من المدارس الثانوية العامة العليا، وبعد التخرج أمام الطلاب خيارين إما دخول سوق العمل أو التقدم لكليات العلوم التطبيقية.

٣- مدارس العمال المهرة: تقديم دورات الشهادة لمدة ٣ سنوات وهي مصممة خصيصًا للحصول علي الرخصة المهنية الرسمية المؤهلة للعمال المهرة .

٤- المدارس الثانوية المتخصصة للكبار: توفر الدورات بدوام كامل أو لبعض الوقت بالنسبة للطلاب الذين يرغبون في متابعة التعليم في المدرسة الثانوية العليا.

كما تهدف المدارس المهنية الصناعية في الصين إلي اكتشاف المواهب المختلفة لدي الطلاب وذلك لتنمية قدراتهم الإبداعية ومهاراتهم الفنية، وتنمية اهتمامات الطالب لزيادة إدراكه فيما يتعلق بالنواحي الصناعية، وتنمية قدرة الطلاب علي الإدارة الاقتصادية والتخطيط الصناعي، وإعداد الأيدي العاملة الماهرة ذات القدرات المتميزة (٧٣: ٢٣٢- ٢٣٣)، لذلك يعد التعليم المهني الصناعي جزءًا مهمًا من النظام التعليمي في الصين؛ حيث يمثل التعليم المهني الصناعي أساس النهضة الاقتصادية في الصين.

ويتناول الباحث فى تحديد ملامح الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي في جمهورية الصين الشعبية في ضوء القوي والعوامل الثقافية المؤثرة فيها المحاور التالية:

١- فكرة موجزة عن إدارة التعليم الثانوي الصناعي فى جمهورية الصين الشعبية.

٢- الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي فى جمهورية الصين الشعبية.

٣- القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فى الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي

الصناعي فى جمهورية الصين الشعبية.

ويمكن عرض هذه المحاور على النحو التالى:

١- فكرة موجزة عن إدارة التعليم الثانوي الصناعي في جمهورية الصين الشعبية.

تتسم إدارة التعليم في جمهورية الصين الشعبية بصفة عامة بالطابع المركزي، بينما يدار التعليم والتدريب المهني بواسطة وزارة التعليم ،ووزارة الموارد البشرية والأمن الاجتماعي؛ في حين تعد وزارة التعليم مسئولة عن مدارس التعليم والتدريب المهني، بما في ذلك المدارس الثانوية المتخصصة والمدارس الثانوية المهنية والمدارس الثانوية المتخصصة للكبار (١٧٠: ٩-١٠)، بينما تعد وزارة الموارد البشرية والأمن الاجتماعي مسئولة عن مدارس العمال المهرة وتوفير التدريب في المستوي الثانوي (١٢٨: ٨).

وتتعدد الجهات والهيئات المسئولة عن إدارة التعليم المهني الصناعي علي المستوي القومي في الصين لتشمل:

- **مجلس الدولة** : ويقوم بالعديد من الأدوار في إدارة التعليم في الصين مثل تحديد مبادئ التوجيه التربوي والتصديق علي التطوير التربوي واعتماد الميزانيات التعليمية وكذلك الحسابات النهائية للدولة والخاصة بتمويل التعليم وتنفيذ القوانين التعليمية للدولة وصياغة القوانين وتنظيمات الإدارة التعليمية، وإصدارها، وتنفيذها وغيرها (١٦٦: ٢٨)،(١٠٨: ٥٠)، (١٢٣: ٨٠-٨١).
- **وزارة التعليم** : وهى الهيئة الإدارية العليا للتعليم، والمسئولة عن تنفيذ القوانين ذات الصلة واللوائح والمبادئ التوجيهية وسياسات الحكومة المركزية، وهى مسئولة أيضًا عن تخطيط وتطوير قطاع التعليم (١٧٥). ويعد قسم التعليم المهني وتعليم الكبار بالوزارة القسم المختص بالتعليم المهني والتدريب على مستوى الدولة ككل (١٣٠: ٨١). ويضم قسم التعليم المهني وتعليم الكبار

شعبتين فرعيتين هما (١٦٦: ٣٨-٣٩)، شعبة التعليم المهني، وشعبة تعليم الكبار.

- **وزارة الموارد البشرية والأمن الاجتماعي** : ويتبعها عدة هيئات منها قسم التدريب والتوظيف والذى يعد مسئولًا عن التوظيف والتعليم المهني في المناطق الحضرية والريفية، وهذا القسم مسئول عن وضع خطط التنمية وقواعد الإدارة لمدارس العمال المهرة، ومراكز التدريب في جميع أنحاء البلاد، وكذلك هيئة اختبارات المهارات المهنية (١٤٧: ٢٠).
- **اللجان والمكاتب القومية المركزية التابعة للوزارات المركزية الأخرى** : وهى تقوم بعدد من الوظائف الإدارية فيما يتعلق بمؤسسات التدريب المهني، ومؤسسات تعليم الكبار التي تقع في نطاق اختصاص كل منها (١٦٦: ٣١).
- **مؤسسات تدريب مهني، ومؤسسات للكبار التابعة للمكاتب والمؤسسات والأقسام القومية** : وتتحمل أقسام التعليم في هذه المؤسسات مسئولية إدارة الشئون التعليمية فيها، ومن أهم وظائفها رسم وتنفيذ خطط التطوير التربوي في مؤسساتها الصناعية، ورسم وتنفيذ معايير التأهيل الفني، ومعايير الترقي الفني في المؤسسات التابعة لها، والارتقاء بالتدريب أثناء الخدمة، والتنمية المهنية لموظفي المؤسسات التابعة لها...وغيرها (١٦٦: ٣٢).
- المعهد المركزي للتعليم المهني والتقني :ويؤدي المعهد أيضا دورًا مهمًا في إنشاء ورصد مشاريع تطوير المناهج الدراسية وإقرار المناهج والكتب المدرسية (١٣٠: ٨١-٨٣).
- **الوكالة الوطنية للإشراف علي التعليم** هي عبارة عن نظام تقوم بمقتضاه الحكومات علي مستوي أو فوق مستوي المحافظة بمراقبة وفحص، وتقييم،

وتوجيه العمل التربوي والتعليمي في المدارس علي المستوي القومي (١٦١: ٢٨).

أما الجهات والهيئات المسئولة عن إدارة التعليم المهني الصناعي علي المستوي الإقليمي في الصين فتحدد فى:

- **الحاكم الإقليمي** الذى يتولى مهامه لمدة تصل إلي خمس سنوات في المقاطعات، والبلديات الخاضعة مباشرة لإدارة الحكومة المركزية (١٧٦).
- **المؤتمرات الشعبية المحلية** والتى تقوم بتبني وإصدار القرارات، وفحص الخطط الخاصة بالتنمية الاقتصادية والثقافية المحلية، والخطط الخاصة بتطوير الخدمات العامة، وإصدار القرارات المتعلقة بهذه الشئون، وغيرها،وتمتلك تلك المؤتمرات الشعبية سلطة تغيير أو إلغاء القرارات غير الملائمة الصادرة عن لجانها الدائمة (١٧٧).
- لجان التعليم في المقاطعات والبلديات والمناطق ذاتية الحكم والتى تقوم بتمثيل المستوي الأعلى من الإدارة التعليمية داخل الحكومات المحلية؛ حيث تضطلع بمسئولية إدارة التعليم في المقاطعات، والمدن الكبيرة، والمحافظات، والمدن الصغيرة (١٦٦: ٤٦).
- **لجان التعليم** في المدن علي مستوي الولايات الصغيرة والتى تعد مسئولة عن تقديم برنامج المدرسة الثانوية المهنية العليا في المدن علي مستوي الولايات الصغيرة في الصين (١٣٠: ٨٣).

بينما تقوم بمسئولية إدارة التعليم المهني الصناعي وتوجيهه علي المستوي المحلي تحت قيادة الحكومة المركزية مجموعة من لجان التعليم الموجودة في المحافظات والمدن الصغيرة هى لجنة التعليم في المحافظة (١٦٦: ٤٧)، ولجنة التعليم في المدن الصغيرة (١٣٠: ٤٨).

ومن المؤسسات المحلية المسئولة عن التعليم والتدريب المهني

الإدارات المحلية للتعليم وإدارات العمل ،وهناك أيضًا أقسام متخصصة للتجارة والصناعة مسئولة عن إدارة التعليم المهني والتدريب ضمن أنظمتها الخاصة؛ فتمتلك الحكومات المحلية على مستوى المحافظة فما فوق مسئوليات كاملة لتطوير التعليم والتدريب المهني وسلطة اتخاذ القرارات والإدارة المباشرة للتعليم والتدريب المهني ضمن مجالات الإدارة (١٤٧: ٢١).

وفى ضوء العرض السابق يتبين أن هناك العديد من الأجهزة والجهات التى تتولى الإشراف على التعليم المهني الصناعي فى جمهورية الصين الشعبية على المستوى القومى ،والتى من أهمها: مجلس الدولة، ووزارة التعليم التى تعد الهيئة الإدارية العليا للتعليم ، ووزارة الموارد البشرية والأمن الاجتماعي ، واللجان والمكاتب القومية المركزية التابعة للوزارات المركزية الأخرى، ومؤسسات التدريب المهني، ومؤسسات للكبار التابعة للمكاتب والمؤسسات والأقسام القومية، إضافة إلى المعهد المركزي للتعليم المهني والتقني .

أما على المستوى الإقليمى فتتمثل هذه الأجهزة والجهات فى الحاكم الإقليمي، والمؤتمرات الشعبية المحلية، ولجان التعليم في المقاطعات والبلديات والمناطق ذاتية الحكم، ولجان التعليم في المدن على مستوي الولايات الصغيرة .بينما تتمثل هذه الأجهزة والجهات على المستوى المحلى في مجموعة من لجان التعليم الموجودة في المحافظات والمدن الصغيرة ، مثل لجنة التعليم في المحافظة ، ولجنة التعليم في المدن الصغيرة ، وكذلك الإدارات المحلية للتعليم وإدارات العمل ، إضافة إلى أقسام متخصصة للتجارة والصناعة مسئولة عن إدارة التعليم المهني والتدريب ضمن أنظمتها الخاصة.

٢- الإدارة المدرسية للتعليم المهني الصناعي في جمهورية الصين الشعبية:

تعد الإدارة المدرسية هي المسئولة عن علي تنفيذ السياسة التعليمية، لذلك فوضوح الطريقة التي تدار بها، وتحديد أبعادها، وأساليب العمل فيها يمثل الأساس لنجاح المدرسة في أداء رسالتها علي الوجه المنشود؛ فالإدارة المدرسية مسئولة عن جميع الأعمال التي تتعلق بالعمل التربوي داخلها، سواء كانت أعمالًا إدارية أم أعمالًا فنية؛ حيث تؤدي الإدارة المدرسية ممثلة في مدير المدرسة دورًا مهمًا في توجيه العمل التربوي والتعليمي في مدرسته من خلال ما يقوم به من مهام وظيفية (٦١: ١٦١).

فيوجد في الصين نظام ثنائياً لإدارة المدرسة المهنية الصناعية؛ حيث يتكون الهيكل الإداري للمدرسة من بعدين، يتمثل البعد الأول في مدير المدرسة وبعض الهيئات المعاونة؛ فمدير المدرسة يرأس الهيكل الإداري للمدرسة ويعاونه أربعة أقسام فرعية رئيسة هي (١٠٧: ١٨٦):

- مكتب مدير المدرسة ويضم نائبًا واحدًا لمدير المدرسة، وذلك في المدارس التي يتراوح عدد فصولها بين ١٢- ٢٤ فصل، في حين يضم مكتب مدير المدرسة نائبين لمدير المدرسة في المدارس التي تضم عددًا أكبر من الفصول.
- قسم شئون التدريس ويتحمل مسئولية إدارة التدريس والتربية السياسية .
- قسم الشئون العامة ويتولي مسئولية البنية التحتية للمدرسة، بما في ذلك تمويل المدرسة، والمباني والمعدات والتجهيزات الموجودة بها.
- مصنع أو مزرعة المدرسة وتُستغل أرباحها أو أرباح أي منهما في زيادة دخل المدرسة.

أما البعد الثاني لهيكل الإدارة بالمدرسة الصينية؛ فيتمثل في هيكل

الحزب الشيوعي الذي يرأسه أمين فرعي للحزب داخل كل مدرسة.

وفيما يلي عرض لأهم الجهات المسئولة عن إدارة التعليم المهني الصناعي في الصين علي المستوي المدرسي :

١- مدير المدرسة:

تدار كل مدرسة فى الصين بواسطة مدير المدرسة، والذي يطلق عليه في بعض الأحيان رئيس المعلمين، وتشمل مسئولياته إدارة المدرسة، والاتصال بين المدرسة والوزارة، وقيادة العلاقات بين المجتمع والمدرسة، والإشراف التعليمي (١٠٩: ٣٤).

ويشترط أن يكون مدير المدرسة، أو المدير القيادي لها، أو لأي مؤسسة تعليمية أخري مواطنًا صينيًا يحمل الجنسية الصينية، ويعيش داخل حدود الصين، ويحمل كافة المؤهلات التي تقررها الحكومة، ويتم تعيين وعزل مدير المدرسة طبقًا للتنظيمات الحكومية ذات الصلة، ويتحمل مسئولية إدارة المدرسة، وتنظيم عملية التدريس بها (١٥٨).

ويعد مدير المدرسة الممثل الرسمي للمدرسة، وفي ضوء المؤهلات التي يتطلبه تعيين مديري المدارس الحكومية من نفس الدرجة والنوعية تقوم المدارس بتعيين مدير للمدرسة، ورفع تقرير بهذا التعيين إلي سلطة الفحص والاعتماد لتثبيت هذا التعيين والموافقة عليه (١٥٧).

ويتحمل مدير المدرسة الصينية مسئولية (١٤٣: ٢٨٢):

- تنفيذ العمليات التدريسية والتعليمية داخل المدرسة.
- تحديد أدوار المعلمين المسئولين عن فصول المدرسة، بما في ذلك دورهم في تناول المشكلات الأكاديمية أو النظامية داخل المدرسة .
- قيادة اجتماعات أعضاء هيئة التدريس، والتي تعقد مرة واحدة كل

أسبوع.

وربما يستمر مدير المدرسة في قيادة فصل ما من الصف الأول إلي الصف الذي يليه اعتمادًا علي أدائه، ويحصل المدرسون علي ثناء مدير المدرسة، أو علي ترقية معينة في حالة أداء طلابهم الجيد في الامتحانات، وخاصة في الامتحانات الإقليمية الواسعة (١٤٣: ٢٨٢).

ويتحمل أيضًا مدير المدرسة مسئولية التعليم والتدريس وإدارة المدرسة؛ حيث يمارس العديد من الوظائف والسلطات والتى من أهمها:

- تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس المدرسة .
- تنفيذ خطط التطوير، ورسم خطط العمل السنوية، والميزانيات السنوية، وصياغة القواعد والتنظيمات الخاصة بالمدرسة.
- تعيين وعزل أعضاء هيئة التدريس بالمدرسة، ومنحهم المكافآت، وتوقيع الجزاءات عليهم.
- إدارة العمل اليومي داخل المدرسة والقيام بأية سلطات يفوضها له مجلس المدرسة .

وتعد الاختلافات الإدارية بين المدارس الحكومية وغير الحكومية تكمن في أن مدير المدرسة الحكومية أو المدير الرئيس يعين من قبل أقسام التعليم المختصة، في حين تتبني المدارس غير الحكومية في العادة نظام المسئولية الرئيسة تحت قيادة مجلس الأمناء (١٦١: ٢٧).

وبالرغم من ذلك؛ فمديرو المدارس الصينية مقيدون بواسطة نظام اللجان الذي يضم ممثلين عن المعلمين والطلاب المشاركين في عملية السياسة المقترحة، وإن لجنة فرع الحزب الشيوعي والهيئة الإدارية للمدرسة، بالإضافة إلي لجنة إدارة المدرسة ، والتي يجب أن تؤخذ جميعها في الحسبان، بالإضافة إلي ذلك تقوم اللجنة الإقليمية للحزب الشيوعي، والمجلس الإقليمي للمربين بوضع سياسة المدرسة خارجيًا، مما يعني أن المدير الفعلي

للمدرسة هي الحكومة؛ فالمدرسة تُدار بإحكام من خلال التخطيط الحكومي، كما تقوم السلطات العليا بتوجيه عمل المدارس، وبالطبع يوافق مديرو تلك المدارس علي ذلك (١٤٢: ٢٠٤).

ويتبين مما سبق أن مدير المدرسة بالمدارس الصينية يعد مسئولًا عن تنفيذ العمليات التدريسية والتعليمية داخل المدرسة، وتحديد أدوار المعلمين المسئولين عن فصول المدرسة، بالإضافة إلي ذلك تقوم اللجنة الإقليمية للحزب الشيوعي، والمجلس الإقليمي للمربين بوضع سياسة المدرسة خارجيًا، مما يعني أن المدير الفعلي للمدرسة هي الحكومة .

٢-أمين الحزب بالمدرسة:

يحرص الحزب الشيوعي الصيني علي وجود ممثل له داخل كل مدرسة من المدارس الصينية، وتشمل وظيفة منظمة الحزب بالمدرسة التشديد علي تنفيذ الأنشطة الفكرية والسياسية وتهذيبها بما يتوافق والسياسة العامة للحزب، فالمدرسة تعمل كغيرها من المنظمات الصينية وفق نظام ثنائي، أحد أطراف السلطة فيه يتمثل في التربويين المحترفين، والآخر يتمثل في فرع الحزب داخل المدرسة، أما الحدود الفاصلة بين مسئوليات وسلطات كل طرف فتظل مصدرًا للجدل والتحولات السياسية (١٠٧: ١٣٨).

فالعلاقة بين الحزب ومدير المدرسة تبدو معقدة ومشوشة في العديد من الحالات، خاصة عندما يكون مدير المدرسة هو نفسه أمين الحزب بالمدرسة (٧٣: ٣٨٦)، ويتضح بذلك أن الحزب الشيوعي الصيني يتدخل في الهيكل الإداري للمدرسة من خلال وجود أمين فرعي للجنة الحزب بالمدرسة، فيقوم بمراقبة عمل المدرسة، والتأكد من تنفيذ المدرسة لسياسات الحزب .

٣- مجلس المدرسة:

ويضطلع مجلس المدرسة الحكومية بالمهام والوظائف والتي من أهمها (١٤٦):

- إدارة شئون المدرسة باستقلالية طبقًا لقواعدها وتنظيماتها.

- تعيين المعلمين، والهيئات الأخرى داخل المدرسة، والعمال، ومنحهم المكافآت واتخاذ القرارات التأديبية اللازمة نحوهم.
- تنفيذ السياسات التعليمية الحكومية، وتطبيق المعايير التي تضعها الدولة والمتعلقة بالتعليم والتدريس، وضمان جودة عملية التعليم والتدريس.
- تقديم التسهيلات الملائمة للطلاب وأولياء أمورهم لمعرفة الأداء الأكاديمي للطلاب، والمعلومات الأخرى ذات الصلة.

ولتحسين نوعية التعليم الذي تقدمه المدارس ، تتبني الدولة مقاييس تفضيلية لتشجع المدارس ومساعدتها علي تنظيم برامج للعمل أثناء الدراسة، وتقديم خدمات للمجتمع المحلي، وإنشاء مصانع مدرسية، بشرط إلا يؤثر ذلك علي عملية التعليم والتدريس داخل المدرسة (١٤٦).

٤- مؤتمر المعلمين وأعضاء هيئة التدريس:

تضمن المدارس الصينية مشاركة جميع المعلمين وأعضاء هيئة التدريس في الإدارة الديمقراطية والإشراف من خلال آلية منظمة مثل مؤتمر المعلمين وأعضاء هيئة التدريس، والذي يتكون بصورة رئيسة من مدرسي المدرسة طبقًا للتنظيمات الحكومية ذات الصلة (١٤٦).

٥- لجنة الفصل:

يتم اختيار لجنة الفصل في المدارس الصينية بواسطة مدير المدرسة، أو الطلاب بهدف إدارة الفصل، وتتكون لجنة الفصل من (١٤٣: ٢٨٢):

- مراقب الفصل Monitor.
- مراقب مساعد Associate Monitor.
- ويضم بعض الأعضاء المسئولين عن برامج التعلم، والأنشطة الترفيهية، والعمل الفيزيائي (الطبيعي)، والرياضة البدنية.

وتقوم المدرسة بمكافأة الطلاب المتفوقين أكاديميًا من خلال منحهم

شهادات في الاحتفالات الرسمية للمدرسة؛ فيتم منحهم في نهاية الفصل الدراسي شهادات الجدارة والاستحقاق، كما تقوم المدرسة بإبلاغ أولياء الأمور بأداء أطفالهم وإنجازاتهم المدرسية بعد اختبارات نصف العام الدراسي، أو بعد الامتحانات النهائية عن طريق إخطارات كتابية تتضمن نتائج الطلاب في الاختبارات والامتحانات، بالإضافة إلي تعليقات مدير المدرسة علي نقاط القوة والضعف الموجودة لدي كل طالب (١٤٣: ٢٨٢).

ويتبين مما سبق أن هناك جهات متعددة مسئولة عن الإدارة المدرسية للتعليم المهني الصناعي في الصين منها مدير المدرسة الذي يعد مسئولًا عن تنفيذ العمليات التدريسية والتعليمية داخل المدرسة، تحديد أدوار المعلمين المسئولين عن فصول المدرسة، بما في ذلك دورهم في تناول المشكلات الأكاديمية أو النظامية داخل المدرسة، ومجلس المدرسة، وأمين الحزب بالمدرسة، ومؤتمر المعلمين وأعضاء هيئة التدريس، ولجنة الفصل؛ حيث يوجد في الصين نظام ثنائي لإدارة المدرسة، يتكون من بعدين، يتمثل البعد الأول في مدير المدرسة وبعض الهيئات المعاونة والبعد الثاني يتمثل في هيكل الحزب الشيوعي الذي يرأسه أمين فرعي للحزب داخل كل مدرسة.

٣- القوي والعوامل الثقافية المؤثرة في الإدارة المدرسية للتعليم المهني الصناعي في جمهورية الصين الشعبية:

تؤثر القوي والعوامل الثقافية في الإدارة المدرسية للتعليم المهني الصناعي في جمهورية الصين الشعبية وفيما يلي عرض لأهم هذه القوي والعوامل :

١- العامل الجغرافي .

تمتد الأراضي الصينية عبر أكثر المناطق المناخية؛ حيث تحتل

أراضي الصين ست مناطق مناخية وهى المنطقة المعتدلة الباردة، والمنطقة المعتدلة، والمنطقة المعتدلة الدافئة، والمنطقة شبه الاستوائية، والمنطقة الحارة، والمنطقة الاستوائية، وتحتل المنطقة المعتدلة والمعتدلة الدافئة والاستوائية معظم أراضي الصين، وهى مكان ممتاز لمعيشة الإنسان وتطوره، وتختلف الظروف المائية في الصين اختلافًا كبيرًا بسبب اتساع الأرض؛ فخلال السنة يبلغ معدل سقوط الأمطار ستمائة وتسعة وعشرين مليمترا، والتساقط العام السنوي يتجاوز ستة ألف مليار متر مكعب (٨٣).

وتقع الصين في الجزء الشرقي من قارة آسيا، وعلى الساحل الغربي من المحيط الهادي، وتبلغ مساحتها حوالي ٦,٩ مليون كيلومتر مربع، وهي بذلك تعد ثالث بلدان العالم مساحة، وتمتد حدود الصين البرية بحوالي ٢٢,٨٠٠ كيلومتر، ويبلغ طول سواحل الصين حوالي ١٨ ألف كيلومتر، وأراضي سواحلها منبسطة وعلى هذه السواحل موانئ ممتازة ومعظمها مفتوح طوال السنة، ويحيط بالبر الصيني بحر بوهاي والبحر الأصفر وبحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي في الشرق والجنوب، وتشترك الصين في حدودها مع أربعة عشر دولة؛ حيث تحدها منغوليا وروسيا الاتحادية شمالًا وطاجكستان وتركستان وكازاخستان من الشمال الغربي وفي الشمالي الشرقي كوريا الديمقراطية الشمالية وباكستان وأفغانستان من الغرب والهند ونوقان وماينمار ولاوس وفيتنام في الجنوب، ويعد قمة جبل ايفرست على الحدود مع نيبال أعلى قمة في العالم، وأقل من ١٥ % من الأراضي صالحة للزراعة (١٢٩: ١).

وتعد بكين عاصمة جمهورية الصين الشعبية ومن أكبر المدن فيها؛ فإدارة بكين هي إحدى البلديات المركزية الأربع في البلاد ، كما تعتبر مدينة بكين مركز السياسة والثقافة والعلوم والتعليم وأيضًا محور خطوط

المواصلات في البلاد كلها (٨٣).

ويتميز مناخ الصين بمواسم من الجفاف والرياح الموسمية الرطبة مما يؤدي إلى اختلافات في درجات الحرارة بين الشتاء والصيف؛ ففي فصل الشتاء تجلب الرياح الشمالية البرودة والجفاف بينما في الصيف تجلب الرياح الجنوبية من المناطق البحرية الدفء والرطوبة، كما يختلف المناخ في الصين من منطقة إلى أخرى بسبب تضاريس البلاد الواسعة والمعقدة (٨٣).

وتغطي الجبال ٣٣% من مساحة الصين والهضاب ٢٦%، والأحواض ١٩% والسهول ١٢%، والتلال ١٠ % ، وحوالي ٦٩ % من الأراضي الصينية من الجبال، والتلال، والمرتفعات، والصين لديها خمس سلاسل من الجبال الرئيسة، وسبعة من قمم الجبال التي هي أعلى من ٨٠٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر، وتشمل الميزات الطبوغرافية الرئيسة (تشينغهاي والتبت)، وبناء على تقديرات عام ٢٠٠٥م، حوالي ١٤,٨٦ % من الأراضي صالحة للزراعة في الصين، زرعت منها حوالي ١,٣ % محاصيل دائمة (١٣٧: ٦- ٨).

وتنقسم الصين جغرافيًا إلى المنطقة الساحلية الشرقية والمنطقة الوسطى والمنطقة الغربية؛ فالمنطقة الساحلية شرق الصين أغنى من المناطق الوسطى والغربية، وبشكل عام تنخفض الكثافة السكانية عندما ننتقل من الشرق إلى الغرب (١٤٥: ٢٩٠).

ويتضح تأثير العامل الجغرافي في الصين من خلال قيام حكومات المقاطعات بالتخطيط الشامل والتنسيق بين جميع أنواع التعليم على كافة المستويات في إطار ولايتها القضائية، لذلك تقوم الحكومات الإقليمية تشجيع التوزيع الجغرافي بشكل مناسب بين المدارس المتوسطة العليا والمدارس الثانوية المهنية، وتوفير المزيد من الدعم للمناطق الفقيرة لتطوير التعليم

المتوسط العالي، وتعزيز النمو في التعليم المهني، ودعم الصناعات والمشاريع في تطوير التعليم المهني، ومن مسئوليات المقاطعات وحكومات المدن على مستوى المحافظة تطوير التعليم المهني في المناطق الريفية وأن يكون التعليم المهني والتدريب أعم ليشمل مناطق ريفية أكثر وأي عمل ينفذ على مستوى المحافظة في التعليم المهني ومراكز التدريب لابد أن يكون وفقًا للاحتياجات المحلية.

كما يظهر أثر العوامل الجغرافية في الصين أيضًا من خلال ظهور التعليم الريفي وتطبيقه علي نوعين أساسيين من المدارس، نوع تديره الحكومة، والآخر تنظمه الوحدات الجماعية، وبدأ نظام الكوميون كتطور حتمي لنظام التعاونيات الزراعية الذي له الحق في أنشاء العديد من المدارس.

كما يظهر أثر العامل الجغرافي من خلال مساهمة الحكومات المحلية بخطط تنموية طويلة ومتوسطة المدى لتنمية التعليم المهني في المحليات؛ فهي تمتلك سلطة تحديد الأنواع المختلفة من المدارس المهنية التي تحدد نوع المنهج وعدد الطلاب المسجلين في المحليات، وأيضًا لديها وظائف إدارية ومسئوليات عن المدارس المهنية في الأقاليم.

العامل الاقتصادي .

يعد الاقتصاد الصيني ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة ومع النجاح الاقتصادي الهائل وضعت الصين إستراتيجية هامة للنفوذ العالمية؛ فعلاقة الولايات المتحدة مع الصين قد توسعت لتشمل مجموعة واسعة من القضايا الثنائية العالمية والإقليمية مع أن اقتصاد الصين الآن يعد

ثاني أكبر سوق في العالم ، وتؤدي الدولة دورًا رئيسًا في الاقتصاد؛ حيث تسيطر الشركات المملوكة للدولة على صفوف أكبر الشركات في الصين على عكس الاقتصاد الأمريكي؛ فيعتمد الاقتصاد الصيني بشكل كبير على الصادرات والاستثمار بدلًا من الاستهلاك والنمو(١٣٩: ١).

وقد أدى الانفتاح الاقتصادى للصين على العالم الخارجى إلى إصلاحات رئيسة في السوق داخل البلاد، مما أدى إلى نمو مذهل في حجم الاقتصاد الصيني؛ فارتفع نصيب الصين من التجارة العالمية إلى ٦,٧ %، مما يجعلها ثالث أكبر تاجر بعد الاتحاد الأوروبي (١٤,٥ %) والولايات المتحدة (١٣,٦ %) في العالم؛ حيث كان المبدأ موجه لإحداث الإصلاحات التعليمية من أجل تحقيق "التحديثات الأربع" من التقدم في مجالات الزراعة، والصناعة والدفاع الوطني والعلوم والتكنولوجيا، ومن ثم بدأت الصين في إعادة الهيكلة النهائية لنظام التعليم (١٢١: ٦٢٣- ٦٢٤).

كما تعد الصين ثالث أكبر قوة تجارية في العالم بعد الولايات المتحدة وألمانيا، والواردات الصينية المكونات الرئيسة لها الآلات والمعدات، والوقود المعدني والبلاستيك والحديد والصلب، والشركاء التجاريون الرئيسيون هما اليابان (١٦,٨ %)، تايوان (١١,٤ %) كوريا الجنوبية (١١,١ %)، والولايات المتحدة (٨ %)، أما بالنسبة للصادرات الصينية ارتفعت صادرات الصين بنسبة ٣٥,٤ %، والسلع الرئيسة كانت الآلات والمعدات والمنسوجات والملابس والأحذية ولعب الأطفال، والوقود المعدني، والشركاء التجاريون الرئيسيون هما الولايات المتحدة (٢١,١ %)، وهونغ كونغ (١٧ %)، واليابان (١٢,٤ %)، وكوريا الجنوبية (٤,٧ %) (١٣٧: ٢٠).

وتعد مناطق الأقليات العرقية في الصين غنية بالموارد الطبيعية،

وبالرغم من تصاعد التفاوت الاقتصادي بين المناطق الحدودية للأقليات العرقية والشرقية وسط الصين ، والآن المناطق الغربية للأقليات العرقية في الصين لديها ناتج مجلي إجمالي سنوي بمعدل ٤٢٥٠ يوان للفرد الواحد أي ما يعادل ٦٢٥ دولار أمريكي، بينما يغطي السكان في غرب الصين حوالي٢٣ % من سكان البلاد، كما بلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٤% فقط من الناتج المحلي الإجمالي الوطني (١٦٨ : ١٨٥).

وقد بلغ الاقتصاد الصيني حوالي ١/٥ حجم الولايات المتحدة الأمريكية من حيث الناتج المحلي الإجمالي وذلك في عام ٢٠٠٥م ، وبعض التقديرات الأخيرة رتبت الناتج المحلي الإجمالي في الصين على قدم المساواة مع ألمانيا (٨٧: ٣٣٦).

ونتيجة للإصلاح الاقتصادى الذى حققته الصين ، فقد ظهرت تحديات جديدة مع نمو الخصائص التي أثارت انتباه العالم وتمكين أكثر من مليار شخص للخروج من الفقر وتحسين قدرتهم علي التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والعنصر الأول في الصين إن التقدم كان ثابتًا وسريعًا في النمو الاقتصادي، وعملية الإصلاح أطلقت عنان الإنتاج وأعطت دفعة قوية للاقتصاد، والعنصر الثاني أن التنمية الناجحة لسياسة الانفتاح تشمل جميع جوانب الاقتصاد في جميع المناطق وسمة ثالثة أن تحسين مستوي معيشية الأفراد ومستويات الدخل نمت بوتيرة سريعة؛ فكثير من الأفراد انتقلت حياتهم من حالة الحرمان الشديدة إلى حياة رغيدة نسبيًا (١٤٠: ٤).

وتعد العمالة الكثيفة فى الصين العامل الرئيسى الذى يساهم فى دفع عجلة النمو الاقتصادى ، وأيضاً أنشطة الصناعة التحويلية الموجهة نحو التصدير، وفي عام ٢٠٠٨م شكلت القيمة الإجمالية في الصين بالنسبة للصادرات حوالي ٣٢% من الناتج المحلي في البلاد، وللحفاظ علي النمو

الاقتصادي في المستقبل يحرص صناع السياسة في الصين علي تعزيز دور الابتكار في التنمية الاقتصادية في البلاد بحيث يكون الاقتصاد في النهاية قائم علي المعرفة الكثيفة التي هي أقل اعتمادًا على الأسواق الخارجية ويظهر هذا الهدف بوضوح في "الخطة متوسطة وطويلة الأجل للتنمية الوطنية للعلوم والتكنولوجيا للفترة من عام ٢٠٠٦م حتى عام٢٠٢٠م (١٧٢ : ١).

وقد شهدت الصين على مدى العقود الثلاثة الماضية زيادات هائلة في حصتها من الناتج العالمي وإصلاحات واسعة النطاق اقتصاديًا، وتغيرات ديموغرافية، ساهمت جميعها في زيادة حصة الإنتاج الصيني؛ حيث بلغت حوالي ١٣,٥ % في عام ٢٠١٠م، كما يرتبط مستقبل أستراليا بالصين ففي عام ٢٠١١-٢٠١٢م، شكلت صادرات أستراليا إلى الصين حوالي ٢٧ % من القيمة الإجمالية لصادرات استراليا من السلع والخدمات، في حين بلغت الواردات من الصين ١٨ % من إجمالي قيمة واردات أستراليا من السلع والخدمات (١١٩: ١).

كما بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الصين حوالي ٩,٦% وذلك في الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١م (١٧٠: ٧) (١٤٩: ٢-٣)، كما تمتلك الصين أكبر عدد من السكان يشكلون أكبر قوة عاملة في العالم، وإمدادات وفيرة من الأيدي العاملة الرخيصة التي تعد واحدة من العوامل الرئيسة التي تسهم في المعجزة الاقتصادية التي تشهدها الصين على مدى السنوات الثلاثين الماضية (١٧٠: ٥).

وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي في الصين وفقًا لإحصاءات عام ٢٠١٤م حوالي ١٠,٣٣٣ تريليون دولار، وبلغت القوة الشرائية ١٧,٦٣٢ تريليون دولار؛ حيث احتل الناتج المحلي الإجمالي المركز الثاني والقوة الشرائية المركز الأول، وزاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام ٢٠١٤م

بحوالي ٧,٢%، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد حوالي ٦،٩٥٩ دولار ومن حيث القوة الشرائية حوالي ١١،٨٦٨ دولار، ووفقًا لإحصاءات عام ٢٠١٣م، بلغ الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الزراعة ١٠%، والصناعة ٤٣,٩%، والخدمات ٦٤,١% ، وبلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر حوالي ٦,١% (١٨٥).

أما في عام ٢٠١٥م فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حوالي ٧%، بينما يتوقع أن يصل في عام ٢٠١٦م حوالي ٦,٩%، أما نسبة الصادرات من السلع والخدمات فبلغت في عام ٢٠١٥م حوالي ٥,٥%، والواردات حوالي ٧,٥%، بينما يتوقع في عام ٢٠١٦م أن تصل نسبة الصادرات حوالي ٦%، والواردات حوالي ٥,٩% (١٨٠: ١١).

ووفقًا لتقديرات الخبراء عن القوى العاملة فى الصين فقد أظهرت أن نسبة القوى العاملة في جمهورية الصين الشعبية في الصناعة الأولية (القوة العاملة الزراعية) ستنخفض إلى ٢٥% في عام ٢٠٢٠م، في حين أن القوى العاملة في الصناعة الثالثة (الخدمات) سترتفع الي٤٥%. والتغير في هيكل الصناعة في الحضر سيرتفع الي ٥٥% (١٢٤: ١).

ويظهر أثر العوامل الاقتصادية في الصين فى الإدارة التعليمية بمدارس التعليم الثانوي الصناعي فى الصين بها في ظهور أكثر من ٣٠٠ مدرسة متوسطة، معظمها لديها مصانع صغيرة تدير مدارس فرعية في المناطق الريفية، وكل مدرسة لها اتصال بعدة مصانع وبعض المجموعات المنتجة في الريف ويمكن أن تتقسم المصانع التي تديرها المدارس الي فئتين : فئة يكون الإنتاج فيها بحسب ما تمليه خطة الدولة، وفي هذه الحالة تقوم الدولة بإمدادها بالمواد الخام، أما الفئة الأخرى فتمدها المصانع الكبرى بالمواد الخام فتحولها الي قطع غيار، وتتبع المصانع التي

تديرها المدارس مبدأ الاعتماد علي النفس والانتفاع بما هو متاح، وقد هيأ الانتشار الكبير للصناعة فرصًا كثيرة للعمل والوظائف للعمال المهرة ونصف المهرة، وانعكس ذلك علي اهتمام الصين بالتوسع في التعليم الفني والتعليم من أجل العمل المنتج (٦٥: ٢٥٦).

وفي ضوء ما سبق يتضح أن الصين قد خطت خطوات كبيرة في مجال التنمية الاقتصادية؛ حيث احتل الناتج المحلي الإجمالي المركز الثاني والقوة الشرائية المركز الأول، إضافة إلي وجود العديد من المنظمات الصناعية ومؤسسات الأعمال والمؤسسات العامة التي تلعب دورًا كبيرًا ومتزايدًا في إدارة التعليم الصيني؛ فحددت الحكومة الصينية هدف بناء "مجتمع اشتراكي متناغم" من خلال اتخاذ خطوات لتقليل التفاوت في الدخل، وسيادة القانون، وتعزيز حماية البيئة، والحد من الفساد، وتحسين السلامة الاجتماعية في البلاد؛ فأعلنت الحكومة الصينية عن خطط لإعادة التوازن إلى الاقتصاد وتعزيز الابتكار، وتشجيع التعليم المهني في المناطق الريفية في القطاع الزراعي، ورفع مستوي المهارات وجودة المزارعين والعمال الريفيين، ومنذ أن بدأت الصين سياسة الإصلاح الاقتصادي مرت بها تحولات هائلة من الاقتصاد المخطط مركزيًا إلى اقتصاد السوق وكانت هناك تغييرات هامة في الأنشطة الجغرافية والاقتصادية للصين؛ فجربت الحكومة الصينية سلسلة من السياسات اللامركزية المالية باعتبارها عنصرًا أساسيًا من الإصلاح الاقتصادي، واعتمدت سياسة موحدة من اللامركزية المالية عبر مناطق مختلف بالصين أجراها المكتب الوطني للصين وغطت الدراسة جميع الشركات المملوكة للدولة والشركات غير المملوكة للدولة .

٢- العامل الاجتماعي .

إن لكل مجتمع إنساني بناءه الاجتماعي وثقافته التي يتميز بها عن غيره من المجتمعات، وله بناءه الاقتصادي والسياسي أيضاً، وله عقيدته

وتراثه وقيمه، وله عاداته وتقاليده ومثله العليا التي تنبثق منها أيديولوجياته الفكرية وتوجهاته العقائدية .

وتعد نسبة الكثافة السكانية فى الصين من أعلى النسب فى العالم؛ حيث يبلغ متوسط كثافة السكان حوالي ١٣٤ نسمة لكل كيلو متر مربع، كما تعد الصين من الأكثر شمولاً للأقليات والقوميات ، حيث يوجد بها حوالى ٥٦ قومية، وتعد قومية هان أكثر القوميات الصينية تعدادًا للسكان بها حوالى ١٩% من السكان، وباقى الأقليات الـ ٥٥ هناك ١٨ قومية منها يتجاوز عدد أفرادها المليون نسمة، وأكثرها عددًا قومية تشوانغ، التي يتجاوز عددها ١٦ مليون نسمة، بالإضافة إلى ١٧ قومية يتراوح عدد سكانها بين ١٠٠ ألف نسمة إلى مليون نسمة، و٢٠ قومية يتراوح عدد سكانها بين أقل من ١٠ آلاف إلى ١٠٠ ألف نسمة ، وهذه الأقليات الـ ٥٥ لديها أكثر من ٨٠ لغة كلام وحوالي ٣٠ من اللغات المكتوبة بموجب دستور جمهورية الصين الشعبية (١١٢: ٣-٤)، وتعد أقلية هان الصينية الأقلية العرقية الأكبر في العالم؛ حيث تشكل حوالي ١٩ % من إجمالي السكان في العالم عام ٢٠١١م (١٨٦).

وفي السنوات الأخيرة عملت الحكومة الصينية علي خلق مجتمع متناغم لتوفير تكافؤ الفرص للمواطنين وتشجيع مشاركتهم في العملية الديمقراطية، ومع ذلك فإن الهيكل الاقتصادي المزدوج بين المناطق الحضرية والريفية لا يزال قائمًا في مكانه والمشاكل الاجتماعية التي تعانى منها الفئات المحرومة مثل الفقراء وسكان المناطق الريفية لا تزال بارزة، لذلك قامت الحكومة برسم سياسات وأولويات لتقليل الفجوة والسعي للتوزيع الأكثر عدالة للثروة الاجتماعية لتحقيق التنمية في البلاد، ومن بين التدابير المتخذة لتحقيق هذه الغايات اعتبار التعليم وسيلة للتخفيف من الفقر (١٥٠: ٨)؛ فالمادتان (٣٧، ٣٨) من الدستور الصيني تنص علي الكرامة الشخصية للمواطنين وعدم انتهاك حرمته (١٣٧: ٣١- ٣٢).

بالإضافة إلى ذلك ، اعتمدت الصين سلسلة من القوانين واللوائح التعليمية مثل قانون التعليم الصيني، وقانون التعليم الإلزامي، وقانون المدرسين الصينيين، وقانون التعليم المهني، وقانون التعليم العالي، وقانون التعليم الصيني المدني، ولوائح التعليم لمحو الأمية وأنظمة توفير التعليم للمعوقين (١١١ : ٧-٨).

ونتيجة للتغيرات التي لحقت بالبلاد منذ إعلان جمهورية الصين الشعبية؛ فقد قرر قادتها أن يوجهوا إلي التعليم غاية جهدهم فقد تعلموا من الروس عقب الحرب العالمية الأولي إن التربية يمكن أن تكون عاملًا فعالًا في النهوض بالأمم، لذا كان إيمان الصينيين قويًا بأن التربية هي السبيل إلي تشكيل الأفراد علي النحو الذي في عقولهم وعن طريق الوصول بالأفراد إلي تحقيق التقدم والتنمية المتطلبة في القرن الحادي والعشرين، وقد اتخذت الحكومة الصينية العديد من علي الإجراءات بهدف الإصلاح التربوي الشامل في الصين ثم تلي ذلك إصدار عدد من التشريعات والقوانين والسياسات التربوية والتي وضعت من أجل بلوغ هدف الصين الكبير وهو الوصول بالصين إلي مصاف الدول المتقدمة في مجال التطور الاجتماعي والاقتصادي وذلك في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين (٣٩: ٣٠٥-٣٠٧).

وتولي الحكومة الصينية أولوية إستراتيجية عالية من أجل تطوير التعليم والتدريب المهني من خلال برنامج الخطة الخمسية الحادية عشرة في الفترة من عام (٢٠٠٦-٢٠١٠م) وما بعدها، وهذا يعكس فوائد اجتماعية واقتصادية كبيرة يمكن أن تعزز التعليم والتدريب المهني من خلال المساعدة على (٨٨: ١):

- معالجة مجموعة من قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية متوسطة وطويلة الأجل .
- بناء مجتمع متناغم والذى يعد هدفًا رئيسًا من الخطة الخمسية الحادية عشرة.
- تحسين التعليم والتدريب المهني يساعد على معالجة القضايا ذات الصلة بالمهارات والعمالة التي تأثرت بواسطة الهجرة من الريف إلى الحضر.

ويتكون سكان الريف في الصين من حوالي ٧١٣ مليون نسمة من الأفراد (٥٣ % من الإجمالي)، ويبلغ نصيب الفرد من الدخل القابل للصرف في الحضر حوالي٢٥٢٦ دولار، ويرجع الدخل العالي إلي أن الأسر الحضرية تشكل حوالي٧٥ % من استهلاك الأسر المعيشية في البلاد، ويقدر معدل النمو السكاني في الصين لعام ٢٠١٠م بحوالي ٠,٤٩٤ % من سكان الصين، ويستحوذ عدد سكان الحضر في الصين على ٥٠ % من مجموع السكان في عام ٢٠١٣م، وتشير التقديرات إلى أن الأسواق الحضرية والريفية تمثل ٩٣ مليار دولار و ٢٨ مليار دولار في عام ٢٠١٣م على التوالي (١٤١: ٧، ١٢-١٣).

وقد بلغت نسبة التعداد السكاني للصين وفقًا لإحصاءات عام٢٠١٣م حوالي ١٣٦١٠٠٠٠٠٠ نسمة، أما في ديسمبر عام٢٠١٤م وقد بلغت نسبة التعداد السكاني للصين حوالي١٣٦٦٩٦٠٠٠٠ نسمة، وبلغ الإجمالي بالنسبة للتعداد السكاني في العالم حوالي ١٩ % (١٨٦).

أما بالنسبة لإقبال الفتيات علي التعليم المهني في الصين؛ فازداد إقبال الفتيات علي التعليم المهني، خصوصًا وأنه يتناسب مع البيئة الصينية ؛ حيث بلغ عدد الفتيات اللاتي التحقن بالمدارس الفنية والمهنية الثانوية والمتوسطة

٣,٧٣ مليون فتاة، أي ما يوازي ٤٤,٧% من إجمالي الطلبة في هذه المدارس (٧٣: ٢٥٦).

ومن ناحية أخرى فقد أعطت الحكومة الصينية اهتمام خاص لدعم وتطوير التعليم في المناطق النائية والتي تعاني من الفقر ومناطق الأقليات، وكذلك الفئات المحرومة مثل الطلاب الذين يعانون من توتر مالي أسريًا، والمعوقين، وطلاب الأقليات؛ حيث أكد(جين تاو) الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني: أن ينبغي علي البلاد إلا تحيد عن تنفيذ استراتيجيات "تجديد شباب الأمة من خلال العلم والتعليم" والاعتماد على المواهب المبتكرة والموارد البشرية لبناء مجتمع رغيد الحياة على نحو شامل وتحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية (١١٢: ٨-١٠).

وفى ضوء ما سبق يتبين أن الصين تعد دولة نامية مع أكبر عدد من السكان في العالم، وهو ما يمثل حوالي ١/٥ سكان العالم؛ فتعد الصين واحدة من بلدان العالم ذات الكثافة السكانية العالية، ولكن توزيع السكان غير متوازن؛ حيث كان التعداد السكاني بنسبة كثيفة جدًا في المناطق الساحلية في الشرق؛ فتوثر العوامل الاجتماعية علي إدارة التعليم في الصين وذلك لأن الصين دولة متعددة الجنسيات والأعراف، ودولة تتصف بالزيادة السكانية، إضافة إلي تعدد الديانات بها؛ فتعمل الحكومة الصينية علي خلق مجتمع متناغم لتوفير تكافؤ الفرص للمواطنين وتشجيع مشاركتهم في العملية الديمقراطية، ومع ذلك فإن الهيكل الاقتصادي المزدوج بين المناطق الحضرية والريفية لا يزال قائمًا في مكانه والمشاكل الاجتماعية التى تعانى منها الفئات المحرومة مثل الفقراء وسكان المناطق الريفية لا تزال بارزة، لذلك قامت الحكومة الصينية برسم سياسات وأولويات من أجل تقليل الفجوة والسعي للتوزيع الأكثر عدالة للثروة الاجتماعية لتحقيق التنمية في البلاد.

٣- العامل السياسي .

تسعى السياسة التعليمية في جمهورية الصين الشعبية إلى عدم الفصل بين التربية والسياسة والعمل علي الدمج بينهما، وأنها تستمد أهداف التربية من طبيعة الديمقراطية الجديدة التي تمثل سياسة الدولة، وتتخذ الصين الآن شعارًا لها هو(تعلم، تعلم، ثم تعلم) ومعني تعلم هنا هو التعرف علي نظام الحكم ومنهجه، والوقوف علي مساوئ الإقطاع ومحاربته ومعاونة الحكومة علي تحقيق أهدافها الأساسية في الوقت الحاضر، والاشتراك الفعلي في الحركات الاجتماعية والثقافية والعلمية التي تعود بالنفع علي جميع المواطنين.

وتعد الصين دولة اشتراكية دستورها يدعو الأمة إلى التركيز على التحديث الاشتراكي ذي الخصائص الصينية"؛ حيث يقاد النظام السياسي في الصين من قبل الحزب الشيوعي الصيني؛ فتكون العمليات السياسية موجهة بدستور الحزب، وعلى نحو متزايد من قبل دستور الدولة والذى يؤكد على مبدأ المركزية الديمقراطية التي يتم بموجبها انتخاب الأجهزة الممثلة للحزب والدولة على حد سواء من قبل الهيئات الدنيا من الناحية النظرية، ويعد حزب المؤتمر الوطني في المركز بوصفها أعلى جهاز لسلطة الحزب، ولكن القوة الفعلية تكمن في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ومكتبها السياسي.

أما بالنسبة للسلطة التنفيذية: تنص المواد (٧٩ ، ٨٠) من الدستور الصيني على أن الرئيس ونائب الرئيس يتم انتخابهم من قبل المؤتمر الوطني الشعبي لمدة خمس سنوات ، وعملًا بقرارات اللجنة الدائمة للمجلس الوطني يقوم الرئيس بالمصادقة علي الاتفاقيات والمعاهدات المهمة المبرمة مع الدول الأجنبية، ويشارك في الأنشطة الخاصة بشئون الدولة ويستقبل ويمثل الدبلوماسية الأجنبية، ونائب الرئيس يساعد الرئيس في عمله، ويمارس أجزاء من مهام وصلاحيات رئيس

الجمهورية، ويرأس الحكومة مجلس الدولة وهو ما يعادل مجلس الوزراء، وهناك أربعة نواب لرئيس الوزراء وخمس أعضاء لمجلس الدولة وواحد من رؤساء الوزراء نائب واثنان من أعضاء مجلس الدولة والوزراء المسئولين عن الحقائب الوزارية الأساسية مثل الدفاع الوطني، والأمن العام، والصحة العامة، كما يوجد في الصين حوالي ٢٢ وزارة وأربع لجان تابعة لمجلس الدولة (١٣٧: ٢٦- ٢٧).

ويشغل رئيس الدولة موقع الرئيس للسلطتين التنفيذية والتشريعية، ويقوم بحكم موقعه بإصدار توجيهاته الخاصة بالسياسة التعليمية لأجهزة الدولة، ويرأس الحزب الشيوعي الصيني ويضع السياسة التعليمية من خلال توجيهاته المعلنة في الخطب السياسية ومؤتمرات الحزب الوطني، وأعمال اللجنة المركزية للتعليم، وقد تم التحول من المركزية الشديدة الي اللامركزية فأصبح يتم أشراك جميع المسئولين من خلال عقد المؤتمر الوطني الشعبي كل خمس سنوات (٦٥: ٢٧٢).

أما بالنسبة للسلطة التشريعية؛ فيعد المؤتمر الشعبي الوطني وفقًا للدستور "أعلى جهاز لسلطة الدولة"؛ فيمارس المؤتمر ولجنته الدائمة السلطة التشريعية للدولة، ويتكون المؤتمر من نواب يتم انتخابهم بواسطة المقاطعات، والمناطق ذاتية الحكم، والبلديات الخاضعة جميعها لإدارة مباشرة من الحكومة المركزية، كما يتم انتخاب نواب المؤتمر أيضًا بواسطة القوات المسلحة، ويسمح لجميع الأقليات في الصين بتمثيل ملائم داخل المؤتمر، وتقوم اللجنة الدائمة للمؤتمر بقيادة عملية الانتخابات (١٣٧: ٢٦- ٢٧).

وتعطي السلطة الدستورية المجلس الشعبي سلطة تعديل الدستور، والإشراف على تنفيذه، وسن وتعديل القوانين، والتصديق وإلغاء المعاهدات، والموافقة على الموازنة العامة للدولة وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

ومساءلة كبار المسئولين في الدولة والقضاء، والإشراف على عمل مجلس الدولة، والمحكمة الشعبية العليا، وفي الواقع يمارس المجلس الشعبي العديد من تلك المهام في الاسم فقط وأحدي الأسباب الرئيسة لضعف المجلس الشعبي هو إصرار الحزب الشيوعي باعتبار مجلس الشعب بمثابة ختم مطاطي لقرارات الحزب (١٣٤: ٣-٧).

وتجتمع اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبى مرة واحدة سنوياً ،وتملك سلطات تشريعية واسعة، وتتألف اللجنة الدائمة للمجلس الوطنى من الرئيس وخمسة عشر نائبًا للرئيس، والأمين العام، ومائة ثلاثة وخمسون عضوا، من بينهم الضباط، ولا يسمح لأي شخص في اللجنة بتولي أي منصب في أية هيئة إدارية، أو قضائية، أو نيابية تابعة للدولة، ويشمل لجنة القوميات، ولجنة القانون واللجنة الاقتصادية والتمويل، ولجنة التعليم والعلوم والثقافة والصحة العامة، ولجنة الشئون الخارجية، ولجنة الصينيين بالخارج وغيرها من اللجان الخاصة (١٣٧: ٢٧).

واتجهت الصين تدريجيًا نحو الديمقراطية خلال العقد الثامن من القرن العشرين؛ حيث سمح الرئيس (تشيانغ تشينغ كيو) بإنشاء أحزاب جديدة وتبعه في ذلك الرئيس (لي تينغ هوي) مما ساعد على نشأة أول أحزاب المعارضة وهو الحزب الديمقراطي التقدمي(٨٣).

ويعد الحزب الشيوعي الصيني الحزب السياسي الوحيد القانوني في جمهورية الصين الشعبية، ولدى الحزب ما يزيد عن ٧٠ مليون عضوا، أي حوالي ٥% من سكان الصين، مما يجعله الحزب السياسي الأكبر في (١٢٢: ٢٣).

كما يهيمن الحزب الشيوعي الصيني بصفة عامة علي الدولة والمجتمع في الصين، ويسيطر على حوالي ٢,٢٥ مليون شخص كقوي عسكرية في

الصين؛ فيسيطر جيش التحرير الشعبي الصيني على تعيينات الموظفين في جميع المؤسسات السياسية، والجيش، والشركات المملوكة للدولة، والمؤسسات العامة، وسيطرته على وسائل الإعلام، وله سيطرة على القضاء وأجهزة الأمن الداخلي، كما يشمل النظام السياسي للدولة اثنين من المؤسسات الأخرى : الأولي هي المؤتمرات الاستشارية السياسية الشعبية، والثانية ثمانية أحزاب سياسية طفيفة في الصين والمعروفة باسم " الأحزاب الديمقراطية ".

ويقوم الحزب بتحديد أهداف النظام التعليمي والإشراف علي تحقيقها وتوجيهها، ويقوم بصياغة السياسات التعليمية، وتحديد وسائل تنفيذها والإشراف علي عملية تنفيذها ورقابتها، ومن ناحية أخرى يقوم الحزب بدور التعبئة للمجتمع لتنفيذ الأهداف، ويفرض تدخله وهيمنته علي صنع السياسات وتنفيذها ورقابتها، وعلاقة الحزب واضحة بكل مستويات صنع السياسات التعليمية فهو يقوم بالدور الرئيس في صياغتها، وهو الذي يشرف علي تنفيذها من خلال اللجنة المركزية والمكتب السياسي، ثم يقوم الحزب بالرقابة علي تنفيذ هذه السياسات، ومدي تحقيقها لأهدافها، ويتبع الحزب الشيوعي في ذلك أسلوب المساواة المستترة مع بعض جماعات المصالح غير المنظمة، كما يتبع أسلوب الصراع داخل الحزب (٦٤: ١٢١).

كما يعد مجلس الدولة الجهاز التنفيذي للهيئة العليا لسلطة الدولة والجهاز الإداري الأعلى للدولة وهو مسئول أمام المجلس الوطني لنواب الشعب ولجنته الدائمة ويقدم له التقارير عن أعماله ويحق لمجلس الدولة تحديد الإجراءات الإدارية ووضع اللوائح وإصدار القرارات والأوامر في حدود صلاحياته (٨١: ٦٣). ويتكون مجلس الدولة من رئيس مجلس الدولة، ونواب رئيس مجلس الدولة، وأعضاء مجلس الدولة، والوزراء المسئولين عن الوزارات، واللجان التابعة لمجلس الدولة، والذين يتحملون كامل المسئولية عن وزاراتهم ولجانهم وتسيير شئونها، والرئيس العام لحسابات مجلس الدولة(٤٦: ٢٢٣- ٢٢٥).

وتعد المحاكم الشعبية العليا في جمهورية الصين الهيئات القضائية للدولة، وبموجب الدستور تقوم الدولة بإنشاء المحاكم الشعبية العليا، ويتم تعيين رئيس المحكمة الشعبية العليا لمدة تصل إلي خمس سنوات (نفس فترة بقاء المؤتمر الشعبي الوطني) ولا يجوز تعيينه لأكثر من فترتين متتاليتين (٨ : ٢٥٢).

فالمحكمة الشعبية العليا هي أعلي هيئة قضائية في الصين ؛ فهي تشرف علي إدارة العدالة التي تتم بواسطة المحاكم الشعبية المحلية علي مختلف المستويات، والمحاكم الشعبية الخاصة، والمحكمة الشعبية العليا مسئولة أمام المؤتمر الشعبي الوطني ولجنته الدائمة، بينما تكون المحاكم الشعبية المحلية علي مختلف المستويات مسئولة أمام هيئات سلطة الدولة التي قامت بإنشائها (٨ : ٢٥٢).

وتمتلك جمهورية الصين الشعبية نظام قضائي مكونة من أربعة مستويات، في الجزء العلوي المحكمة الشعبية العليا في بكين، والمحاكم الدنيا وهي المحاكم الشعبية العليا في المقاطعات والمناطق ذاتية الحكم والبلديات الخاصة، والمحاكم الشعبية المتوسطة على مستوى المحافظة وأيضا في أجزاء من المقاطعات والمناطق ذاتية الحكم والبلديات الخاصة، والمحاكم الشعبية الأساسية في المحافظات والبلدات، ودوائر البلدية، ومحاكم خاصة للتعامل مع المسائل التي تمس النواحي العسكرية، والنقل والسكك الحديدية، ونقل المياه، والغابات (١٣٨: ٢٨).

وعلى هذا فإن العوامل السياسية لها تأثير كبير علي إدارة التعليم المهني الصناعي في الصين بصفة عامة والإدارة المدرسية بصفة خاصة، وذلك لأن العامل السياسي يحدد فلسفة التعليم وأهدافه، وأيضًا من خلاله يتم غرس المبادئ السياسية التي تدور حول النظام الاشتراكي؛ فتتميز الصين بوجود نظام سياسي

فريد يميزها عن كثير من الدول الأخرى؛ فالقيادة السياسية الصينية تحرص دائمًا علي وجود قوانين وتشريعات تنظم العمل التعليمي في كافة أشكاله ومنها قانون التعليم الصيني، وقانون التعليم الإلزامي، وقانون المدرسين الصينيين، وقانون التعليم المهني، وقانون التعليم العالي، ولوائح التعليم لمحو الأمية وأنظمة لتوفير التعليم للمعوقين، وأيضًا وجود العديد من الجهات المسئولة عن إدارة التعليم في هذا المستوي ومنها رئيس الدولة، ووزارة التعليم ووزارة الموارد البشرية والأمن الاجتماعي والحزب الشيوعي الصيني ومجلس الدولة والمؤتمر الشعبي الوطني والمحكمة الشعبية العليا وغيرها من الهيئات المسئولة عن إدارة التعليم الصيني .

ثالثاً: ملامح الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي في أستراليا:

ينقسم نظام التعليم في استراليا إلي ثلاث مراحل : التعليم الأساسي، والتعليم الثانوي، والمرحلة الجامعية؛ فالتعليم في أستراليا إلزاميًا من سن الست سنوات حتي سن الخامسة عشرة أو السابعة عشرة بناءً علي الإقليم أو الولاية، ويتبع مرحلة التعليم الإلزامي تعليم ينظم بناء علي الإطار الأسترالي للمؤهلات، كما يأتي التعليم الفني والتدريب المهني في أستراليا في مرحلة ما بعد التعليم الثانوي ويتم من خلال المؤسسات التدريبية المسجلة، وهذا النظام يشمل كل من المؤسسات العامة والمؤسسات التدريبية الخاصة، والمؤسسات الصناعية التي توفر تدريبًا في إطار معايير خاصة (١٨١)، لذلك يعد التعليم المهني الصناعي جزءًا مهمًا من النظام التعليمي في أستراليا.

وهناك بعض الملامح التي يتصف بها نظام التعليم المهني في استراليا بأنه نظام قومي يقود إلي بناء الصناعة الاسترالية، وله مجالات ومسارات مفتوحة في سوق العمل، ويقوم على الكفاءة والمهارة، ويركز ويهتم على ما يسمى بالتلمذة الصناعية، ويتناسب ويفيد جميع الأعمار (٢١٣ : ٨).

ويتناول الباحث فى تحديد ملامح الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي في أستراليا في ضوء القوي والعوامل الثقافية المؤثرة فيها المحاور التالية:

١- فكرة موجزة عن إدارة التعليم الثانوي الصناعي في أستراليا.
٢- الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي في أستراليا.
٣- القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فى الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي في أستراليا.

ويمكن عرض هذه المحاور على النحو التالي:

١-فكرة موجزة عن إدارة التعليم الثانوي الصناعي في أستراليا:

تتسم إدارة التعليم المهني الصناعي في استراليا بالطابع اللامركزي؛حيث تعد أستراليا دولة اتحادية تتكون من الحكومة الوطنية 'الكومنولث'، وست ولايات وإقليمين؛ فتنقسم المسئولية في التعليم المهني بين حكومة الكومنولث وحكومات الولايات والأقاليم، وتقع المسئولية الرئيسة في إدارة التعليم المهني وتنظيمه على عاتق الولايات والأقاليم وتعد هذه الولايات والأقاليم مسئولة عن تخصيص الأموال لمقدمي التعليم المهني الفردي مثل: معاهد التعليم الفني التكميلي المملوكة للدولة، وبعض منظمات المجتمع المحلي للكبار، ودور الكومنولث في المقام الأول من خلال توفير التمويل للولايات والأقاليم، والمشاركة في صنع السياسات الوطنية (١٠٦: ٢٣-٢٤).

ويمكن تحديد أهم الهيئات والجهات المسئولة عن إدارة التعليم المهني الصناعي في أستراليا علي المستوي القومي فيما يلى:

- مجلس الحكومات الاسترالية :والذى يتألف من رئيس الوزراء، وزراء من الولايات الست ورؤساء وزراء الأقاليم ورئيس رابطة الحكومات المحلية الأسترالية؛ وهو مسئول عن توفير برنامج قيادي للإصلاح على

مستوى عال في التعليم المهني بين الحكومات التسعة ومختلف الهيئات على المستوى الوطني، ودور مجلس الحكومات الأسترالية في قضايا التعليم المهني والتدريب يتمثل في إزالة الحواجز أمام التجارة بين الولايات للاعتراف ببعض المهن، تطوير نموذج التدقيق المستند إلي نتائج وطنية ومعايير جودة أقوى علي أساس نتائج منظمات التدريب المسجلة (١٢٦: ١٠).

- وزارة الكومنولث للتربية والعلوم والتدريب والتي تعد تتولى مسئولية تطوير وتعزيز سياسات التعليم والتدريب في جميع أنحاء أستراليا في شراكة مع الولايات، والأقاليم، والأطراف الأخرى، بما في ذلك مقدمي الخدمات وأصحاب العمل (١١٤: ٨).
- المجلس الوزاري للتعليم المهني والفني والذى يتألف من مجلس الحكومات الاسترالية، وزراء الأقاليم والولايات للتعليم المهني، ويعد هذا المجلس مسئولًا بشكل أساسي عن التخطيط الاستراتيجي وسياسات الأداء في التعليم والتدريب المهني وكذلك تخطيط القوى العاملة بما في ذلك الاحتياجات من المهارات (١٢٧: ١٠).
- المجلس الوزاري لهيئة التدريب الوطنية الاسترالية وهو أعلي سلطة استشارية لوزارة الكومنولث للتربية والعلوم والتدريب بأستراليا (٦٧: ٩٧).
- المركز القومى لبحوث التعليم المهني وهو مسئول أمام المجلس الذي يضم ممثلين عن الحكومة الاسترالية، وحكومات الولايات، والأقاليم، والصناعة، والنقابات، وسلطات التدريب في مجال التعليم المهني (١١٤: ٢٦).
- هيئة التدريب الوطنية الأسترالية: وتعد هذه الهيئة مسئولة عن تقديم المشورة إلي المجلس الوزاري بشأن وضع وتنفيذ ومراجعة السياسة الوطنية في التعليم والتدريب المهني (١٤٧: ١٣١).

- المجلس الوطني لمعايير المهارات ولجنة المجلس الدائم للتعليم العالي والمهارات والتوظيف: ويعد هذا المجلس إحدى المجالس الدائمة التي تقدم التقارير إلي مجلس الحكومات الاسترالية بشأن التعليم المهني (١١٧: ١-٢).
- وزارة التعليم والتوظيف وعلاقات العمل التي تختص بالقيادة القومية فيما يتعلق بالتعليم، والتدريب، والانتقال من التعليم إلي العمل، والتحكم في ظروف بيئة العمل (٩٩: ٨)، وتشارك هذه الوزارة في اتخاذ القرارات التعليمية من خلال تطبيقها لسياسات وبرامج تضمن توفير التعليم والتدريب وزيادة

أما فيما يتعلق بإدارة التعليم المهني الصناعي في أستراليا علي المستوي الإقليمي فإن حكومات الولايات والأقاليم الأسترالية تتحمل المسئولية الدستورية الكاملة لإدارة وتخطيط وتنظيم التعليم والتدريب المهني على مستوى الولاية (٩٦: ٧)،(٩٨: ٣٨- ٣٩).

ويمكن تحديد أهم الهيئات المسئولة عن إدارة التعليم المهني الصناعي علي المستوي الإقليمي كما يلى:

- وزارة التعليم بالولاية :والتى تعد مسئولة عن انجاز رؤية وأهداف حكومة الولاية فيما يتعلق بالسياسة التعليمية والتأكيد علي تحقيق تعليم كفء وفعال يؤدي إلي ارتفاع الإنجاز والتحصيل ويؤدي إلي تكافؤ لفرص وتحقيق مخرجات تعليمية ذات جودة وكفاءة عالية (٧١ : ٥٣٠-٥٣١).
- هيئات التسجيل بالولايات والأقاليم :والتى يقع على عاتقها مسئولية عن مؤسسات التدريب المسجلة وضمان جودة التدريب وخدمات التقييم التي تقدم وفقًا لإطار جودة التدريب الاسترالي والتشريعات ذات الصلة داخل كل اختصاص والمعايير والمبادئ التوجيهية التي توفر دعم لإطار التشغيل الوطني (٩٤: ٦٦).

- هيئات الاعتماد بالولايات والأقاليم وهى هيئات مسئولة عن تلبية متطلبات معايير جودة التدريب الاسترالي بالولايات والأقاليم (٩٤: ٦٦).
- مؤسسات التدريب المسجلة : وتشمل كليات ومعاهد التعليم التقني التكميلي، ومقدمي تعليم الكبار والمجتمع، والمؤسسات المجتمعية والمدارس ومؤسسات التعليم العالي، ومقدمي التدريب التجاري، والهيئات الصناعية وغيرها (١٦٠ : ٢٣)،(١٧٣: ٤).

بينما تتمثل إدارة التعليم المهني الصناعي في أستراليا علي المستوي المحلي في السلطات التعليمية المحلية أو المكتب الإقليمي للتعليم، والذي يعد السلطة التعليمية المحلية التي تحقق التعاون والتواصل مع المدارس المحلية لإنجاز أهداف الحكومة التعليمية وتحسين المراقبة علي أداء الحكومة، ومراقبة معايير الجودة في المدارس المحلية (٦٧: ١٠٩).

ويمكن تحديد أهم الهيئات المسئولة عن إدارة التعليم المهني الصناعي علي المستوي المحلي في استراليا كما يلي :

- اللجنة الوطنية للمهارات الصناعية : وهى مسئولة عن تقديم المشورة للمجلس الوزاري للتعليم الفني والمهني بشأن التخطيط للقوى العاملة وأولويات التدريب في المستقبل والقضايا الأخرى التي تواجه رأس المال البشري في الصناعة الأسترالية، وهذه اللجنة توفر المشورة للتدريب الاستراتيجي (١٥١: ٩)
- المجلس القومي للجودة :والذى يختص بالإشراف على ضمان الجودة، ويتضمن الاعتماد الوطني في تطبيق معايير إطار المؤهلات الاسترالية لمراجعة وتسجيل مقدمي التدريب، وتصديق الحزم التدريبية، وتقديم المشورة للمجلس الوزاري للتعليم المهني والتقني عن التغييرات في إطار الجودة للتدريب الاسترالي (٨٥: ١٠٩)،(١٣٢: ٢٨).
- اللجنة الوطنية لكبار المسئولين : وتشكل هذه اللجنة الذراع الإداري

للمجلس الوزاري للتعليم الفني والمهني، وهي المسئولة عن تنفيذ قرارات المجلس الوزاري، وتأسيس مجموعات العمل الوطنية على أساس الاحتياجات ، وتقديم المشورة لوزرائها والنظر في مشاريع القرارات الخاصة بالمجلس الوزاري، وتعمل على زيادة التعاون بين الولايات والأقاليم في نظم التعليم المهني والتدريب (٩٢: ٨)،(١٣٣: ٤).

- مجالس المهارات الصناعية :والتى يقع على عاتقها توفير تقارير صناعية عن قطاع التعليم والتدريب المهني في ضوء الاحتياجات الحالية والمستقبلية للتدريب، بما في ذلك تقارير عن المهارة الصناعية (١٣١: ٦)،(١٤٨ : ١٣)،(٩٦ : ٧).
- مجموعات العمل الوطنية :وهى تتولى تقديم المشورة بشأن متطلبات التدريب والإستراتيجيات الخاصة بالسكان الأصليين، والأفراد ذوي الإعاقة وغيرهم ممن لديهم احتياجات خاصة (١٣٢: ٢٩).
- الهيئات الاستشارية للتدريب الصناعي :وهي تختص بتقدم المشورة إلي الحكومة بشأن الأولويات التدريبية في الصناعة، وتختص هذه الهيئات بتعزيز التعليم المهني والمبادرات المقدمة في قطاعات الصناعة المختلفة، وتقوم أيضًا بتصميم الاستراتيجيات المحددة في قطاع الصناعة وجمع مصادر الأنظمة في التعليم المهني والتدريب (١٥٤: ١٦).
- المكتب الإقليمى للتعليم :والذى يختص بإدارة التعليم علي المستوى المحلي في أستراليا ، ويتعاون مع المدارس لإنجاز أهداف الحكومة فيما يتعلق بقطاعي التعليم والتدريب، ويقوم المكتب بدعم المدارس لتطبيق برامج جديدة تؤدي إلي زيادة كفاءتها التعليمية (١٦٢: ١).
- المجلس الاستشاري لإطار المؤهلات الاسترالية ويعد هذا المجلس مسئولًا عن تعزيز ومراقبة تطبيق النظام القومى لمؤهلات التعليم المهني

والتدريب (١٥١: ٩)، ويتم تمثيل هيئات الصناعة الوطنية والمحلية مع أرباب العمل في استراليا في التعليم المهني والتدريب (١١٥: ٢٣)، (١٣٢: ٤٨).

- المجلس المحلي و الهدف الرئيس لهذا المجلس هو السعي لتحقيق أفضل النتائج من أجل المجتمع المحلي (١٧٩).

وبالتالى يمكن تتعدد الهيئات والجهات الإشرافية على التعليم المهني الصناعي في أستراليا علي المستوي القومي في مجلس الحكومات الاسترالية الذى يتألف من رئيس الوزراء، وزراء من الولايات الست ورؤساء وزراء الأقاليم ورئيس رابطة الحكومات المحلية الأسترالية، ووزارة الكومنولث للتربية والعلوم والتدريب، والمجلس الوزاري للتعليم المهني والفني، والمجلس الوزاري لهيئة التدريب الوطنية الاسترالية، والمركز القومى لبحوث التعليم المهني، والمجلس الوطني لمعايير المهارات ولجنة المجلس الدائم للتعليم العالي والمهارات والتوظيف.

أما على المستوى الإقليمى فتتمثل هذه الجهات والهيئات في وزارة التعليم بالولاية في هيئات التسجيل بالولايات والأقاليم، وهيئات الاعتماد بالولايات والأقاليم، ومؤسسات التدريب المسجلة، و مؤسسات التدريب المسجلة.

بينما تتعدد هذه الجهات والهيئات الإشرافية على المستوى المحلى لتشمل اللجنة الوطنية للمهارات الصناعية، والمجلس القومي للجودة، واللجنة الوطنية لكبار المسئولين، ومجالس المهارات الصناعية، ومجموعات العمل الوطنية، والهيئات الاستشارية للتدريب الصناعي، والمكتب الإقليمى للتعليم ، والمجلس الاستشاري لإطار المؤهلات الاسترالية ، والمجلس المحلي.

٢-الإدارة المدرسية للتعليم المهني الصناعي في أستراليا:

لقد شهد النظام الإداري للتعليم الاسترالي بصفة عامة تغيرات واسعة يأتي في مقدمتها التوجه نحو مزيد من اللامركزية ومنح الاستقلالية الذاتية للمدارس في تيسير شئونها وفقًا لحاجتها وإمكانياتها البشرية والمادية مع تدعيم صنع القرارات المحلية بالمدرسة، وزيادة التمويل المجتمعي للمدرسة ومنحها المزيد من المرونة في توظيفه، ويعرف هذا التوجه في استراليا باسم الإدارة الذاتية للمدرسة والتفويض (٣١: ٣٨).

وفي ظل الإدارة الذاتية للمدرسة شهد النظام الإداري للتعليم الأسترالي العديد من التطورات والتي تمثلت فيما يلي (٨٤: ٥٤):

- لا مركزية في اتخاذ القرارات التي ترتبط بالمنهج، واستخدام الموارد لكل من المدرسة والمجتمع.
- تطوير السياسات والأولويات وأطر العمل الخاصة بالمحاسبية من قبل السلطات والحكومة المركزية.
- تشجيع المدارس علي الاهتمام بالتطوير والمشاركة في اتخاذ القرارات والتخطيط قصير وطويل المدي.
- محاسبة المدارس لمجتمعاتها وسلطاتها المركزية فيما يتعلق بتحقيق الأهداف التعليمية المتفق عليها والأولويات التدريسية.

وتتمتع إدارة المدرسة بأستراليا بقدر كبير من المسئوليات والصلاحيات للشئون الإدارية والتعليمية، وصنع القرار التعليمي علي مستوي المدرسة، وضع ملامح المناهج الدراسية؛ حيث تعتمد الإدارة المدرسية بأستراليا علي الاستقلال الذاتي وهو ما يعرف بالقيادة المشتركة؛ فالمدارس في استراليا هي المسئولة عن صنع القرارات التعليمية وإدارة التعليم بصورة مباشرة في المحليات والولايات والأقاليم الاسترالية (٦٧: ١١٣- ١١٤).

إذ تعد المدرسة الاسترالية عنصرًا هامًا من العناصر المعنية بصناعة القرار التعليمي؛ حيث إنها جزء لا يتجزأ من السلطات التعليمية المحلية بالولايات والأقاليم الاسترالية، وتقوم المدرسة الاسترالية بالعديد من المهام والمسئوليات والتي منها (٧٢: ٧٨ -٧٩):

- رسم ملامح السياسة التعليمية داخل المدرسة .
- تطبيق الأهداف الوطنية للتعليم بأستراليا وانجاز أهداف التعليم .
- التأكيد علي اللامركزية في اتخاذ القرارات التعليمية وهي واحدة من هذه الاستراتيجيات وذلك بإتاحة المشاركة لأصحاب المصلحة في إدارة شئون التعليم بالمدرسة .
- إدارة وتنظيم التعليم علي المستوي المدرسي؛ حيث تدار المدارس من خلال المجالس المدرسية ولجان المدرسة وذلك لدعم صنع واتخاذ القرارات التعليمية .

وفيما يلي عرض للجهات والهيئات المسئولة عن الإدارة المدرسية للتعليم المهني الصناعي في أستراليا :

١- مدير المدرسة :

يعمل مدير المدرسة الاسترالية مع المعلمين ويشاركهم في جو تسوده الديمقراطية من أجل تحسين جودة التعليم وهو يؤدي أدوارًا عديدة في خلق الثقافة المهنية، وذلك لحفز المعلمين مهنيًا ورفع مستواهم وإشراكهم في صنع القرار التعليمي ورسم ملامح السياسة التعليمية علي مستوي المدرسة (٨٦: ٣٢).

وتتعدد مهام ومسئوليات مدير المدرسة والتى منها:

- تعيين المعلمين من ذوى الكفاءات العالية.
- توفير المناهج الجيدة وبرامج الأنشطة الملائمة للطلاب.

- تحقيق التعاون بين أولياء الأمور وعناصر المجتمع المحلى ومجتمع المدرسة .
- تقديم الإرشاد والنصح للمعلمين في صفوفهم .
- العمل على إحداث التغيير الإيجابي في العملية التعليمية داخل المدرسة .
- النهوض بالعملية التعليمية والتأكد من جودة الأداء المدرسي .

٢- مجلس المدرسة:

للمجالس المدرسية العديد من المسئوليات والأدوار، حددها قانون إصلاح التعليم، والتى منها (١٠: ٤٢):

- تحديد ورسم السياسة العامة التعليمية .
- رصد وتقييم أداء المدرسة ومتابعة مدى تحقيقها للأهداف والغايات الواردة في الخطة الاستراتيجية للمدرسة.
- الإشراف العام على المباني المدرسية والأراضي المحيطة بها ومتابعة صلاحية مرافقها ومطابقتها للشروط الصحية والأمنية.
- الموافقة على رصد ميزانية المدرسة والتي يجب أن تكون متسقة مع خطة المدرسة الاستراتيجية.

٣-لجنة المدرسة:

حدد قانون التعليم بأستراليا تشكيل لجنة المدرسة علي النحو التالي (٩١: ٦٠):

- رئيس (مدير المدرسة) .
- عضو يقوم بتعيينه الرئيس التنفيذي .
- عضوان من الموظفين .
- ثلاثة أعضاء يتم انتخابهم من بين أعضاء أولياء الأمور والمواطنين .
- عضوان ممثلان للطلاب .

- عضو أو عضوان أو أكثر يتم تعيينهم بلجنة المدرسة .

ولقد حدد قانون التعليم مهام لجان المدرسة من أهمها ما يلي (٨٩: ٥٧- ٥٨) ، (٩٠: ٢٧- ٢٨):

- تطوير أداء المدرسة، ومراجعته من حين لآخر، وتقديم تقرير عنه للرئيس التنفيذي في وزارة التعليم بالولاية، وأعضاء هيئة التدريس بالمدرسة، وإعطاء نسخ من التقرير لأولياء أمور الطلاب .
- اقتراح السياسات التمويلية الخاصة بميزانية المدرسة، واعتماد هذه الميزانية .
- تطوير العلاقات القائمة بين المدرسة والمجتمع، وبين المدرسة ومنظمات المجتمع وتشجيع أولياء أمور الطلاب للمشاركة في تعليم أبنائهم.

٤-اتحاد أولياء الأمور والمواطنين :

يعد اتحاد أولياء الأمور والمواطنين أعلي منظمة في الولاية لتمثيل أولياء الأمور والمجتمع المحلي في إدارة المدرسة وبجانب أدواره الاستشارية في صنع القرار التعليمي بأستراليا تتعدد اختصاصاته والتى منها :دعم صنع القرارات التعليمية بمشاركة الآباء والمعلمين وأعضاء المجتمع المحلي، وتوفير منتديات لمناقشة الوالدين للقضايا والمشكلات التعليمية ،وتحقيق التعاون بين المدارس الحكومية والآباء والمعلمين والمواطنين والمجتمعات المحلية من أجل تحقيق الجودة العالية في التعليم بالمدارس (٦٧: ١٢٠- ١٢١).

٥- مجلس اتحاد الطلاب:

يؤدي مجلس اتحاد الطلاب دورًا حقيقيًا في صنع القرار التعليمي داخل المدارس الأسترالية خاصة فيما يتعلق بقضايا الطلاب، وينوب عن هذا المجلس أعضاء منتخبون منه في لجنة المدرسة وكذلك عضوية الشبكة

الطلابية للخدمات المجتمعية وقسم التعليم وقسم الكبار، ومن بين أدوار هذا المجلس ما يلي (٧١: ٥٨٢- ٥٨٣):

- دعم الأنشطة الطلابية والترفيهية.
- دعم الأنشطة المدرسية لزيادة مصادر تمويل المدرسة.
- إعلان تقارير دورية عن أداء المدرسة والمعلمين في العملية التعليمية وإبراز المشكلات التعليمية التي تقابل تقدم المدرسة والمساعدة في اقتراح الحلول والبدائل لحلها.

وفي ضوء ما تقدم يتضح أن إدارة التعليم في استراليا تتميز باللامركزية؛ حيث تتمتع إدارة المدرسة بأستراليا بقدر كبير من المسئوليات والصلاحيات للشئون الإدارية والتعليمية، وصنع القرار التعليمي على مستوي المدرسة، ووضع ملامح المناهج الدراسية؛ حيث تعتمد الإدارة المدرسية بأستراليا على الاستقلال الذاتي مما يعطي فرصًا أكبر للقادة والرؤساء للإبداع وهو ما يعرف بالقيادة المشتركة؛ فالمدارس في استراليا هي المسئولة عن صنع القرارات التعليمية وإدارة التعليم بصورة مباشرة في المحليات والولايات والأقاليم الاسترالية، ويرجع ذلك إلي الاتجاهات المتزايدة بأستراليا لنقل المسئولية إلي مستوي المدرسة، وتشجيع الحكومات الاسترالية بالحكم الذاتي للمدارس والإدارة الذاتية نحو مزيد من اللامركزية التي تقرها السياسة العامة لأستراليا، إذ تعتبر المدرسة الاسترالية عنصرًا هامًا من العناصر المعنية بصناعة القرار التعليمي؛ حيث إنها جزء لا يتجزأ من السلطات التعليمية المحلية بالولايات والأقاليم الاسترالية؛ حيث يتعاون مع مدير المدرسة اللجان والمجالس المدرسية واتحاد أولياء الأمور والمواطنين بالإضافة إلي مجلس اتحاد الطلاب لتحقيق هدف واحد مشترك هو تطوير المدرسة والارتقاء بها.

٣- القوي والعوامل الثقافية المؤثرة في الإدارة المدرسية للتعليم المهني الصناعي في أستراليا:

تتعدد وتتنوع القوي والعوامل الثقافية المؤثرة في إدارة التعليم المهني الصناعي في أستراليا بحيث تشمل ما يلي :

١- العامل الجغرافي .

تعد أستراليا إحدى دول الكومنولث البريطاني تتكون من ست ولايات هي نيو ساوث ويلز وفيكتوريا وكوينزلاند وجنوب أستراليا وغرب أستراليا وتاسمانيا، وإقليمين هما: إقليم العاصمة الأسترالي والإقليم الشمالي، وبها حوالي ٧٠٠ حكومة محلية (١١٣: ١٤)،(٩٧: ١٠)،(٩٥: ١٧).

ويتركز غالبية السكان في أستراليا على طول الساحل من برسبان إلى أديلد؛ حيث يمثل عواصم الولايات ٦٠ % من السكان، ويعيش ثلثهم في نيوساوث ويلز وربعهم في فيكتوريا حيث المناخ أقل قسوة، أما سكان الريف فهم أقل من ١٥ % من السكان. ويتركز معظم سكان أستراليا في المناطق الحضرية، لا سيما في المنطقة الجنوبية الشرقية والساحل الشرقي، والي حد أقل في المنطقة الجنوبية الغربية من القارة، مع أن غالبية الاستراليين يعيشوا في عواصم الولايات والأقاليم التي تتميز بالكثافة السكانية علي الرغم من إن نصف المساحة الكلية لأراضي القارة تضم حوالي٠,٣ % من السكان ، ونيو ساوث ويلز هي الولاية الأكثر سكاناً (١١٨: ١)،(١٢٥: ١٠).

وتقع قارة أستراليا في نصف الكرة الجنوبي بين المحيط الهندي وجنوب المحيط الهادئ، بالإضافة إلي العديد من الجزر أبرزها جزيرة تسمانيا وتشمل الدول المجاورة اندونيسيا في الشمال الغربي بابوا غينيا الجديدة وجزر سولومن في الشمال الشرقي، ونيوزيلندا والقارة القطبية الجنوبية في الجنوب الشرقي ، وبها حوالي ٦٨٩٢٠ كيلومترا مربع مياه،

ويبلغ طول الخط الساحلي الاسترالي حوالي ٢٥،٧٦٠ كيلومترا (١٣٩: ٦).

وتبلغ مساحة أستراليا حوالي ٧،٦١٧،٩٣٠ كيلومتر مربع، يحدها المحيط الهندي من الغرب والمحيط الهادئ من الشرق، ويفصلها عن آسيا بحر آرافورا وبحر تيمور ويفصلها بحر تسمان عن نيوزيلندا، ويفصلها المحيط المتجمد الجنوبي عن القارة القطبية الجنوبية، وتعد أستراليا أصغر قارة من حيث المساحة، وهى بذلك تعد قارة جزيرية، وتبلغ مساحة شواطئ أستراليا حوالي ٣٤،٢١٨ كيلومتر (باستثناء كل الجزر البحرية) (٨٢).

وتقع أستراليا بين دائرتي عرض ٤١°, ١٠′ جنوب كوينزلاند و ٣٨°, ٤٣′ جنوب شرق تاسمانيا، وبين خطي طول ١١٣,٠٩ شرق أستراليا الغربية و ١٥٣,٣٨ شرق نيو ساوث ويلز (١٦٤: ٣٤)، وتعد أستراليا الجزيرة الأكبر في العالم؛ حيث تمتد من الشمال إلي الجنوب بحوالي ٣٧٠٠ كيلو متر، ومن الشرق إلي الغرب بحوالي ٤٠٠٠كيلو متر، ومن حيث المساحة تعد السادسة بعد كلاً من روسيا، وكندا، والصين، والولايات المتحدة والبرازيل (٩٥: ١٧).

أما عن مناخ استراليا فهي تقع جنوبي خط الاستواء، ومن ثم تختلف فصول السنة فيها عن نصف الكرة الشمالي، ويتراوح المناخ فيها بشكل عام بين جاف وشبه جاف، معتدل في الجنوب والشرق ومداري في الشمال، مما ينعكس علي تمركز معظم السكان في المنطقة الجنوبية الشرقية للبلاد؛ حيث يسكن حوالي ٥٠% من السكان في المدن الثلاثة الكبرى سيدني وملبورن وبرسبان (٨٦: ١٣) ، ويتراوح متوسط درجة الحرارة العظمى اليومية من ١٧,٢ درجة مئوية في هوبارت الي ٣٢,١ درجة مئوية في داروين، ويتراوح متوسط درجة الحرارة الصغرى اليومية من ٦,٧ درجة مئوية في كانبيرا الي ٢٣,٤ درجة مئوية في داروين (١٣٩: ٦- ٧).

وما يميز المناخ في استراليا، كون السواحل الشرقية أقل دفئًا من السواحل الغربية؛ فمدينة برث علي الساحل الغربي مثلًا أكثر دفئًا من سيدني علي الساحل الشرقي طوال العام تقريبًا؛ حيث يبلغ المدي الحراري السنوي في الشرق حوالى ٣° مئوية بينما لا يتجاوز ٢°مئوية في الغرب (٩: ٣٤).

وهناك تباين كبير في معدلات المشاركة في التعليم المهني في استراليا، لا سيما بين المناطق الريفية والنائية من جهة، ومناطق العواصم والمناطق الحضرية من جهة أخرى؛ فالمناطق النائية والريفية لديها أكبر معدلات من مشاركة الطلاب في التعليم والتدريب المهني في أستراليا، وعلى النقيض من ذلك فإن معدلات المشاركة في التعليم المهني هي الأدنى في العواصم، أما نسبة المشاركة في التعليم والتدريب المهني في المناطق الحضرية الأخرى هو أعلى قليلًا من العواصم، ولكن أقل من المناطق الريفية والمناطق البعيدة (١٥٦: ٨-١٨).

ويختلف التوزيع الجغرافي للسكان الأصليين عن توزيع السكان بشكل عام؛ فغالبية السكان الأصليين الأستراليين يعيشوا في نيو ساوث ويلز بنسبة ٢٩% وكوينزلاند بنسبة ٢٧%، وأكبر نسبة من السكان في الإقليم الشمالي ما يقرب من ٢٩%، على الرغم من أن أكثر من ربع سكان جزر مضيق توريس والسكان الأصليين يعيشون في العواصم بنسبة ٢٦% (١٠٢: ٥٢).

ويتضح تأثير العامل الجغرافي من خلال المكتب الإقليمي للتعليم الذي يختص بمسئولية إدارة التعليم في أستراليا علي المستوى المحلي، ويتعاون مع المدارس لإنجاز أهداف الحكومة فى ما يتعلق بقطاعي التعليم والتدريب، كما يمد المدارس بالمناهج، ووسائل إراحة الطلاب، والموظفين، والتسهيلات المختلفة، ويقوم المكتب بدعم المدارس لتطبيق برامج جديدة تؤدي إلي زيادة كفاءتها التعليمية، هذا بخلاف البرامج الموجودة أصلاً لدعم المدرسة، مثل

البرامج المبكرة، والوسطي والمتأخرة، والتي تهدف إلي تطوير تعليم الطلاب.

وقد أثرت العوامل الجغرافية علي إدارة التعليم المهني الصناعي من خلال اتجاه أستراليا إلي اللامركزية في إدارة التعليم بسبب اتساع مساحة الدولة وانقسامها إلي ست ولايات ومقاطعتين، ومن ثم كان العامل الجغرافي له تأثيرًا مهمًا في إدارة التعليم المهني الصناعي على المستوى القومي من خلال وزارة الكومنولث للتربية والعلوم والتدريب التي تعد الإدَارة المسئولة عن تطوير وتعزيز سياسات التعليم والتدريب في جميع أنحاء أستراليا في شراكة مع الولايات والأقاليم والأطراف الأخرى، بما في ذلك مقدمي الخدمات وأصحاب العمل، أما التخطيط للتعليم المهني والتدريب فيتم تحديدها بواسطة حكومات الولايات والاقاليم والتي تدار من خلال وزراء التعليم بكل ولاية ومقاطعة.

ويتضح تأثير العوامل الجغرافية في الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي، من خلال تتمتع إدارة المدرسة بأستراليا بقدر كبير من المسئوليات والصلاحيات للشئون الإدارية والتعليمية، وصنع القرار التعليمي علي مستوي المدرسة، وضع ملامح المناهج الدراسية؛ حيث تعتمد الإدارة المدرسية بأستراليا علي الاستقلال الذاتي مما يعطي فرصًا أكبر للقادة والرؤساء للإبداع وهو ما يعرف بالقيادة المشتركة؛ وذلك نظرًا لما تتميز به استراليا من اللامركزية في إدارة التعليم وصنع القرارات التعليمية.

٢- العامل الاقتصادي .

تعد استراليا واحدة من الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى؛ حيث تقع بالقرب من جنوب شرق آسيا وجنوب المحيط الهادي وهي دولة غنية بمواردها الطبيعية (٣١: ٣٢)؛ فيقدم نظام التعليم والتدريب المهني في أستراليا أكبر تغطية من القوى العاملة في العالم بعد كل من سويسرا وألمانيا والنمسا، وقد دعمت مزيد من الإصلاحات في التعليم المهني والتدريب في

أستراليا من أجل تطوير مبادرات المدارس التي توفر للطلاب مجموعة واسعة من المسارات للانتقال من المدرسة إلي العمل أو مواصلة التعليم والتدريب ، وتعزيز الروابط الوثيقة بين المدارس والصناعة والمجتمع (١٥٥: ١٢٠).

وتسهم الحكومة الأسترالية والولايات والأقاليم حاليًا بما يقرب من ٣,٨ مليار دولار سنويًا على التعليم المهني والتدريب، بينما تسهم الصناعة بحوالي ٣,٦بليون دولار علي التدريب سنويًا (١٠٠: ٦)، كما قدمت الحكومة الأسترالية مقترحات للتوسع في أماكن التدريب للعاملين، واقترحت بأن حوالي ٩٠ % من التكاليف تكون مشتركة بين الحكومة الأسترالية والولايات؛ فيقدم أرباب العمل مساهمة ١٠ % من تكلفة التدريب للعاملين الحاليين، وفي كثير من الحالات توفر أرباب العمل التدريب المنظم لموظفيها، وتقدر نفقات التدريب لصاحب العمل بحوالي٤٠٠٠ مليون دولار (١٠٥: ١١).

وتعد أستراليا بلدًا ذات دخل مرتفع؛ حيث يصل نصيب الفرد من الدخل حوالي ٣٢،٠٠٠ ألف دولار أمريكي؛ فأصبحت استراليا واحدة من أعلى دول منظمة التعاون الاقتصادي، ويرجع الأداء الاقتصادي القوي في استراليا إلي عدة العوامل منها: أستراليا دولة غنية بالموارد الطبيعية ومزدهرة عالميًا بالسلع التي غذت الصادرات الي آسيا، القوى العاملة مدربة ومتعلمة تعليمًا ذا جودة عالية، الإصلاحات الهيكلية التي فتحت الاقتصاد أمام الاستثمار والمنافسة، وزيادة الإنتاجية، واستقرار الاقتصاد الكلي (٨٦: ١٥).

وتمتلك أستراليا سوقًا اقتصاديًا ذا إنتاج محلي مرتفع مع انخفاض معدل الفقر ، وتصنف أستراليا الثالثة في مؤشر الحرية الاقتصادية عام٢٠١٠م، وتعد أستراليا في المركز الثالث عشر كأكبر اقتصاد والتاسع من حيث الناتج

المحلي الإجمالي للفرد أعلى من المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وكندا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية (٨٢).

وتعد استراليا قارة غنية بالموارد الطبيعية والتى منها: خام الحديد، والفحم، والغاز الطبيعي، والمعادن الثمينة، واليورانيوم والماس وغيره، ولديها أيضًا قدرة كبيرة من حيث الطبيعية الإنتاجية كالصوف والقمح، واللحوم، والنبيذ وغيرها (١٣٢: ٢٢)، ومن ناحية أخرى تمتلك استراليا توازنًا في العلاقات الاقتصادية الخارجية مع الولايات المتحدة والشراكة الاقتصادية مع الصين في مهدها؛ فالاتحاد الأوروبي يعد أكبر شريك تجاري لأستراليا عمومًا، والولايات المتحدة هي أكبر مستثمر في الاقتصاد الاسترالي.

كما تشير تقديرات المركز الوطني لبحوث التعليم المهني في أستراليا عام ٢٠١١م، أن الحكومة الأسترالية قد استثمرت حوالي ٢,٢٢ بليون دولار علي التعليم المهني والتدريب، أما الولايات والأقاليم استثمرت حوالي ٣,٩٦ بليون دولار علي التعليم المهني، بالإضافة إلي ذلك توفر كل مستويات الحكومة مجموعة من الحوافز لدعم تنمية المهارات، لا سيما في مجال التلمذة الصناعية والتدريبية (١١٧: ٦).

وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤م حوالي ١,٥٢٥ تريليون دولار؛ حيث احتل المركز الثاني عشر من حيث الناتج المحلي الإجمالي والسابع عشر من حيث القوة الشرائية؛ فزاد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣,٥%، أما معدل البطالة فكان حوالي ٦,٤ %؛ حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد حوالي ٦٧،٧٢٢دولار وفقًا لإحصاءات عام ٢٠١٣م، كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الزراعة ٤ %، والصناعة ٢٧,٣ %، والخدمات ٦٨,٨ % (١٨٤).

وبحلول عام ٢٠٢٥م ستنخفض نسبة مشاركة القوي العاملة في استراليا

من مستواه الحالي ٦٥,١ % الي حوالي ٦٣,٩ % بسبب شيخوخة السكان، ومن أجل الحفاظ علي النمو الاقتصادي، وتجنب النقص في المهارات وزيادة الإنتاجية، كان من الضروري زيادة وتعميق مهارات القوى العاملة بمختلف الطرق في أستراليا (١٣٦: ٣٨٩).

كما يختص مجلس المهارات الصناعية بتقديم المشورة بشأن تطوير معايير الصناعة والمهن من خلال قطاع التعليم والتدريب المهني، وتنطوي هذه المجالس علي تعاون النقابات ومجموعات العمل (١١:١٤٥)؛ فتتضمن الحقائب التدريبية حوالي ٧٥ % من حقائب التدريب على الصعيد الوطني وتغطي حوالي ٨٠% من القوى العاملة اللازمة بالإضافة النتائج التي تحددها الصناعة (١٦٧: ١١).

وقد تطور التعليم في استراليا بسبب التطور الاقتصادي، وكان من نتائج ذلك الاهتمام بالتقنية وإدخالها في مجال التعليم بشكل واسع، وتركز استراليا كثيرًا علي التعليم المهني والفني والتقني، إذ تولي الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية اهتمامًا خاصًا بهذا النوع من التعليم؛ فلكل ولاية مناهجها الخاصة في التعليم الفنى والتدريب المهني ومصادر تمويلها ، بالإضافة إلى تضافر الجهود المبذولة من خلال الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية والشركات والمؤسسات الصناعية لرفع مستويات هذا التعليم على كافة المستويات.

وبهذا يتضح تأثير العامل الاقتصادي على الإدارة للتعليم في أستراليا بصفة عامة والتعليم المهني الصناعي بصفة خاصة؛ فيقدم نظام التعليم والتدريب المهني في أستراليا أكبر تغطية من القوى العاملة في العالم بعد سويسرا وألمانيا والنمسا، كما تعد استراليا أحدي الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى؛ فهي دولة غنية بمواردها الطبيعية، وقد أدى ذلك إلى اهتمام الهيئات الفيدرالية والإقليمية المسئولة عن إدارة التعليم بالبحوث التربوية والاقتصادية،

كما تضم وزارة الكومنولث للتربية والعلوم والتدريب مجموعة من الهيئات والوكالات التي تهتم بقطاع التعليم المهني والتدريب، ومن أهدافها أنها تمتلك من العلوم والبحوث، والقدرات الابتكارية والعلاقات الدولية في مجال التعليم والعلوم والتدريب ما يؤهلها لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وكان أيضا وجود مجالس التنمية الاقتصادية بالولاية والتي توفر المشورة اللازمة لحكومات الولايات بشأن القضايا الاقتصادية بشكل أشمل، وكثير منها يتعلق بالتدريب وتنمية المهارات، أيضا وجود الهيئات الاستشارية للتدريب الصناعي واللجنة الوطنية للمهارات الصناعية ومجالس المهارات الصناعية الأحد عشر، بالإضافة إلي وجود مجموعة من الهيئات الصناعة الوطنية والمحلية في أستراليا في التعليم المهني والتدريب مثل غرف التجارة والصناعة الاسترالية، ومجموعة الصناعة الأسترالية، ومجلس الأعمال الاسترالي وكل هذه الهيئات لها تأثيرًا علي إدارة التعليم المهني الصناعي.

٣- العامل الاجتماعي .

تتميز استراليا بأنها مجتمع متنوع الثقافات والأجناس، وهذا التنوع الفريد كان سببًا في سعيها لإيجاد المشاركة الاجتماعية في صناعة القرار التعليمي والتي كانت سببًا قويًا في انتشار اتحادات الآباء والمواطنين بجميع ولايات وأقاليم استراليا لتسهم في صناعة القرارات التعليمية بموضوعية (٨٦ : ١٣).

وتشير التقديرات إلي أن السكان الأصليين سكنوا القارة التي تعرف الآن باسم أستراليا منذ ٤٠ ألف سنة على الأقل قبل الاستيطان الأوروبي الذي بدأ مع هبوط الكابتن جيمس كوك في خليج بوتاني عام ١٧٧٠م، ويشكل السكان الأصليون حوالي ٢,٢ % فقط من سكان استراليا، وسكان استراليا في الواقع هم في غاية التحضر، مع وجود حوالي ثلثي السكان الذين

يعيشون في المدن الكبرى (١٦٥: ٣- ٤).

كما يعد حوالي ثلث السكان في أستراليا من المهاجرين؛ فسكان استراليا هم أساسًا من خلفية أوروبية، وأضافت الهجرة لأستراليا نوعًا من التنوع العرقي والثقافي، وخاصة من آسيا وغالبا ما يشار إلي أستراليا كمجتمع متعدد 'الثقافات'؛ فحوالي ٣% من الاستراليين هم من أصل السكان الأصليين، وتعد اللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية في أستراليا، ولا يقل عن ١٥% من السكان يتحدثون لغة أخرى غير اللغة الإنجليزية (٨٦: ١٠-١٣).

وتعد أستراليا دولة غنية بالموارد الطبيعية؛ فتنتج أكثر من ٥٠ % من السلع والخدمات، ومع ذلك لا يتم توزيع الرخاء بالتساوي بين الأسر؛ فالأفراد الذين يعيشون في مدن العاصمة لديهم كسب أكثر من الأفراد الذين يعيشون في أماكن أخرى، وأكثر من ٢٠ % من السكان لديهم ٦١ % من ثروات الأسر (٨٥: ٩٣٦).

كما تفصل مسافات شاسعة جيوب كثيرة من السكان في المناطق الريفية في حين أن الأكثر كثافة بالسكان حوالي ١% من المساحة تحتوي على ٨٤% من السكان، وتراجع عدد السكان في المناطق الريفية والنائية بأستراليا، مما يعكس تأثير التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والصناعية والتأثيرات المحلية، وهذا يضع ضغوطًا إضافية على الخدمات التعليمية والاجتماعية (١٥٣: ٨- ٩).

وفي عام ٢٠٠٣م وصلت نسبة مشاركة الإناث في التعليم المهني في الفئة العمرية من سن ١٥-٦٤ عامًا حوالي ١٢,٥% (١٠٤: ٧)، ولا يزال يهيمن نظام التعليم الفني التكميلي بشكل كبير علي مقدمي التعليم المهني في مرحلة ما بعد الإلزام في أستراليا وهو ما يمثل حوالي ٨٠% من التعليم الرسمي في عام ٢٠٠٤م، ويعد قانون مهارات القوى العاملة الاسترالية عام

٢٠٠٥م نموذجًا فريدًا لاستجابته لاحتياجات الصناعة وأرباب العمل التي تقود سياسات وأولويات التعليم المهني والتدريب (١١٦: ٥٦-٦١).

ووفقًا لإحصاءات عام ٢٠٠٥م يبلغ عدد سكان استراليا حوالي ٢٠ مليون نسمة؛ حيث يعيش معظم سكان أستراليا في منطقتين ساحليتين في الشرق وجنوب غرب السواحل، ويعيش بها أقل من ١٥ % من السكان في المناطق الريفية، والولاية الأكثر اكتظاظًا بالسكان نيو ساوث ويلز، بها حوالي ٦,٦ مليون نسمة، والأقل سكانا تسمانيا، بها حوالي ٤٧٧،٠٠٠ نسمة، والكثافة السكانية الأعلى في إقليم العاصمة الأسترالية حوالي ١٣٧ نسمة لكل كيلومتر مربع، والأدنى في الإقليم الشمالي حوالي ٠,١٦ نسمة لكل كيلومتر مربع، ووفقًا لتقديرات عام ٢٠٠٥م، حوالي ١٩,٨ % من السكان أقل من ١٥ سنة (٩٨: ١)،(١٣٩: ٧-٨).

ويبلغ عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم والتدريب المهني في أستراليا حوالي ١,٧ مليون نسمة، وهذا يمثل ١٢ % من السكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ – ٦٤سنة، وتظهر بيانات منظمة التعاون والتنمية أن أستراليا تحتل المرتبة الثانية بعد المملكة المتحدة في نسبة المشاركة في التعليم للأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٣٠ سنة فأكثر؛ فيلتحق به حوالي ٨٠ % من الطلاب مع مقدمي الحكومي لمؤسسات التعليم الفني التكميلي وحوالي ١٠ % مع مقدمي المجتمع وحوالي١٠ % مع الجهات الأخرى (١٠٥: ٢-٤).

كما يقدر عدد سكان استراليا في مارس عام ٢٠١٤م بحوالي ٢٣٤٢٥٧٠٠ نسمة، وهذا يعكس زيادة قدرها ٣٨٨٤٠٠ فرد منذ مارس عام ٢٠١٣ (١٧٤)، وبهذا تحتل أستراليا المركز ٥٢ من بين الدول من حيث عدد السكان في العالم (١٨٣)، وفي عام ٢٠٥١م يتوقع أن متوسط العمر

سيكون ٤٦,٨ سنة ونسبة السكان في سن ٦٥ سنة أو أكثر ستصل إلي ٢٧,١%، مع نقص السكان في سن العمل من ١٥ إلي ٦٤سنة إلي ٥٨,٩% (١٦٣: ٦١).

وهناك علاقة قوية بين المشاركة في قطاع التعليم والتدريب المهني الأسترالي والوضع الاجتماعي والاقتصادي؛ فكانت المشاركة في التعليم والتدريب المهني أعلي في المناطق الاجتماعية والاقتصادية المنخفضة، وهو رقم أعلى بكثير من نسبة المشاركة الوطنية ١٠,٨%، على النقيض من ذلك سجلت مناطق الوضع الاجتماعي والاقتصادي المرتفع أقل من ذلك بكثير ؛حيث أن نسبة المشاركة كانت حوالي (٨,٧%) مقارنة مع المعدل الوطني بالمناطق الاجتماعية والاقتصادية الأخرى؛ ففي المناطق البعيدة بلغت حوالي ١٦,٤% والمناطق الريفية بلغت حوالي ١٣,٨% والمناطق الحضرية بلغت حوالي ١٠,٦% والمدن الكبرى أو العاصمة بلغت حوالي ٩,٥%(١٥٦: ٨-١٨).

وعلى هذا يتبين أن المجتمع الاسترالي يشهد ضغوطًا اجتماعية قوية علي المدارس لرفع جودة التعليم بها، مما زاد من دور المشاركة المجتمعية في تحسين التعليم وصناعة القرارات التعليمية من خلال مشاركة أولياء الأمور والمواطنين وأفراد المجتمع في رسم ملامح السياسة التعليمية، ويتميز المجتمع الاسترالي بأنه مجتمع يسعي إلي تكثيف الجهود لرفع جودة التعليم وتحقيق الفرص التعليمية أمام جميع الأفراد بغض النظر عن الخلفية الثقافية أو الدينية أو العرقية.

وضوء ماسبق يتبين تأثير العوامل الاجتماعية في الإدارة المدرسية التعليم المهني الصناعي من خلال اتحاد أولياء الأمور والمواطنين الذي يعد أعلي منظمة في الولاية لتمثيل أولياء الأمور والمجتمع المحلي في إدارة المدرسة، وبجانب أدواره الاستشارية في صنع القرار التعليمي ودوره في

دعم وجهات نظر أولياء الأمور في النظام المدرسي وتشجيع المناقشة، وتحقيق التعاون بين المدارس الحكومية والآباء والمعلمين والمواطنين والمجتمعات-المحلية من أجل تحقيق الجودة العالية في التعليم بالمدارس، أو من خلال وظائف لجنة المدرسة المسئولة عن تطوير العلاقات القائمة بين المدرسة ومنظمات المجتمع.

٤- العامل السياسي .

يعد نظام الحكم فى أستراليا نظامًا ملكيًا دستوريًا؛ حيث تعد الملكة إليزابيث الثانية الرئيس الرسمي للدولة، ويمثل الملكة الحاكم العام الذي يؤدي مهام رئيس الدولة تحت مشورة وتعليمات رئيس وزراء أستراليا، وبموجب دستور عام ١٩٠١م، أنشئت استراليا نظام الحكم الفيدرالي لتوزيع السلطات بين الحكومة الوطنية، والولايات الست واثنين من الأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي التي تشكل البلاد، ويعزز الكومنولث سياسات الحكومة الاتحادية لتحقيق التعليم والتدريب من خلال التفاوض مع الولايات والأقاليم، كما تمتلك استراليا نظام تعليمي متطور يكون للولايات والأقاليم المسئولية الرئيسة عن التعليم الابتدائي والثانوي والعالي والتدريب في معاهد التعليم التقني التكميلي (١١٤: ٧).

وعلي الرغم من أن أستراليا لديها نظام حكم فيدرالي؛ فتقسم المسئوليات بين حكومة الكومنولث وحكومات الولايات والأقاليم، ويحدد الدستور الاسترالي صلاحيات حكومات الكومنولث والولايات وكل مستوى من مستويات الحكومة لديه مجالات مختلفة من المسئولية؛ فتمتلك أستراليا حوالي ٧٥٠ من مجالس الحكومة المحلية، وتختلف وظائف هذه المجالس ولكن بصفة عامة تشمل المسئولية عن خدمات البلدة وتنظيم الطرق والشوارع والجسور والصرف الصحي والنفايات والمرافق الترفيه بالمجتمع

(١٥٣: ١٠)،(١٢٥: ١٥).

كما أن النظام السياسي في استراليا ديمقراطيًا برلمانيًا يعمل وفقًا لنموذج الكانتدرائية الغربية، والملامح الرئيسة لنظام الكانتدرائية الغربية هو أن الغالبية في مجلس النواب تشكل الحكومة وتعين رئيس الوزراء، وتشكل أحزاب الأقلية المعارضة الموالية؛ حيث يتم تقسيم السلطة بين الحكومة الوطنية (المعروفة باسم الكومنولث) والولايات (١٣٩: ١٥).

وتعد الملكة إليزابيث الثانية ملكة المملكة المتحدة وهي أيضًا ملكة أستراليا رسميًا، والتي تقوم بتعيين الحاكم العام ليقوم بتمثيلها ويكون التعيين مبنيًا علي نصيحة من الحكومة الاسترالية المنتخبة (٩٣: ١)، كما يعد المجلس التنفيذي الاتحادي الاسترالي آلية دستورية مهمة لتقديم المشورة الوزارية إلى الحاكم العام، وتعد إجراءاته رسمية بالكامل، وأعضاء المجلس من الوزراء والسكرتير البرلماني، ويرأس المجلس من قبل الحاكم العام أو من قبل نائب يعينه الحاكم العام.

ويعد رئيس الوزراء الاسترالي الرئيس الفعلي للبلاد؛ وهو أيضاً رئيس الحكومة، ويشترط أن يكون رئيس حزب الأغلبية، ومن مهامه تقديم النصح والمشورة للملكة في شئون البلاد، تحديد موعد انتخابات مجلس النواب، توزيع المسئوليات علي مجلس الوزراء، متابعة الشئون الداخلية والخارجية للبلاد، الإشراف علي المجلس الوزاري للتعليم والتوظيف وَالتدريب وشئون الشباب.

كما يعطى الدستور الأسترالي للسلطة القضائية مهمة تفسير القوانين وترجمتها ومنها القوانين التعليمية وإصدار الأحكام؛ فالمحكمة العليا أنشئت بموجب الدستور، بينما المحاكم الاتحادية الأخرى أنشئت بموجب القوانين والتشريعات البرلمانية؛ فالقضاة يتم تعينهم من قبل الحاكم العام ويعملون وفق نصيحة رئيس الوزراء (١٧٨).

وتتضمن محاكم الكومنولث بأستراليا المحكمة العليا، والمحكمة الاتحادية، والمحكمة العائلية، والمحكمة القضائية الاتحادية، والمحكمة العليا هي محكمة الاستئناف النهائية لمحاكم الكومنولث والولايات، أما المحكمة القضائية الاتحادية تختص بالنواحي التجارية والقوانين الإدارية، بينما المحكمة العائلية تختص بشئون الأطفال والأسرة (١٤٤: ٣١٥).

وبهذا يتبين أن العوامل السياسية تؤثر علي إدارة التعليم الاسترالي؛ فالتقسيم الإداري للبلاد إلي ست ولايات وإقليمين أدي إلي تبني استراليا النمط اللامركزي في إدارة شئون التعليم بها، ومن ناحية آخري تمتلك أستراليا نظامًا ديمقراطيًا برلمانيًا ذات مستويات حكومية ثلاثة هي: الكومنولث، والولاية، والمستوي المحلي، لذلك تعد العوامل السياسية التي يعيشها المجتمع لها تأثير قوي علي النظم التعليمية؛ فالنظم السياسية تؤثر علي السياسة التعليمية، وعلي أهداف التعليم، وعلي إدارته.

ونظرًا لما تتميز به استراليا من اللامركزية في إدارة التعليم وصنع القرارات التعليمية، تتمتع إدارة المدرسة بأستراليا بدور كبير من المسئوليات والصلاحيات للشئون الإدارية والتعليمية، وصنع القرار التعليمي علي مستوي المدرسة، وضع ملامح المناهج الدراسية؛ حيث تعتمد الإدارة المدرسية بأستراليا علي الاستقلال الذاتي مما يعطي فرصًا أكبر للقادة والرؤساء للإبداع وهو ما يعرف بالقيادة المشتركة .

رابعاً: تحليل مقارن للإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي فى كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية الصين الشعبية واستراليا

يقوم الباحث بعمل تحليل مقارن للإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي فى كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية الصين الشعبية واستراليا بهدف الوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدول ، وذلك

من خلال ما يلى :

أ- أوجه التشابه

- تتشابه كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية الصين الشعبية في النمط الإداري المتبع؛ فكل منهما يتبني الطابع المركزي في إدارة التعليم الثانوي الصناعي، ويرجع السبب في ذلك إلي العوامل السياسية والتاريخية؛ فالنظام السياسي في مصر نظام جمهوري في الحكم ؛ حيث يضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة، ويشرفان على تنفيذها، كما أن قطاع التعليم في مصر يتسم بالمركزية حيث تسيطر وزارة التربية والتعليم علي كل الشئون الخاصة بالتعليم دون وجود مشاركة للمستويات الأخرى. أما في الصين فقد يرجع ذلك إلي العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية التي مرت بها الصين؛ حيث إنها تعد مهد الشيوعية في العالم والنظام الاقتصادي والاجتماعي السائد فيها هو النظام الاشتراكي، إضافة إلي سيطرة الحزب الشيوعي الصيني علي كل مقاليد الإدارة والحكم في البلاد.
- تتشابه دول المقارنة الثلاث في أن القائد الفعلي في المدرسة هو مدير المدرسة والذي يعد مسئولًا عن الأعمال التربوية والتعليمية داخل المدرسة، ولعل السبب في هذا التشابه يرجع الي إيمان هذه الدول بضرورة وجود قائد للمدرسة، يتحمل مسئولية إدارة شئونها، ويكون حلقة وصل بين المدرسة والقيادات الإدارية العليا .
- تتشابه دول المقارنة في وجود مجلس المدرسة علي الرغم من اختلاف مسماه فى دول المقارنة ؛ ففي الصين واستراليا يسمي بمجلس المدرسة، وفي مصر يسمي بمجلس إدارة المدرسة، ويرجع السبب في وجود هذا المجلس إلي عدم تمكين مدير المدرسة من الانفراد بسلطة اتخاذ القرارات داخل المدرسة .

- تتشابه كل من أستراليا ومصر في وجود جماعات ضاغطة تؤثر في عملية اتخاذ القرارات التربوية وصنع السياسات التعليمية في البلاد ولكن بدرجة متفاوتة، ففي استراليا يوجد اتحاد أولياء الأمور والمواطنين، وفي مصر مجلس الآباء والمعلمين وتقوم تلك الجماعات بدور حيوي ومؤثر في صنع القرارات التربوية علي المستويين القومي والإقليمي في هذه الدول، وقد يعود السبب في ذلك إلي العوامل الاجتماعية في هذه الدول ورغبتها في تحقيق المشاركة المجتمعية في عملية صنع واتخاذ القرار التعليمي.
- تتشابه دول المقارنة من حيث تعدد الهيئات الاستشارية علي مستوي المدرسة، والتي تعاون مدير المدرسة في إدارة المدرسة، وتقدم النصح والاستشارة له، والتعاون مع المجتمع المحلي وأولياء الأمور من أجل النهوض بالعملية التعليمية داخل المدرسة ومن أمثلة تلك الهيئات مجالس المعلمين واتحادات أولياء الأمور والطلاب، ويرجع السبب في ذلك إلي رغبة تلك الدول في وجود هيئات أو مجالس مدرسية تكون بمثابة أداة لربط المدرسة بالمجتمع المحلي، وإشراك المجتمع المحلي والمعلمين، وأولياء الأمور والطلاب في إدارة المدرسة، والاستفادة من خبرات أعضاء المجتمع المحلي، والطلاب وأولياء أمورهم من أجل تطوير المدرسة، وحل مشكلاتها، ورفع مستوي أدائها .
- تتشابه دول المقارنة في مشاركة الطلاب في إدارة المدرسة، سواء من خلال عضويتهم في بعض المجالس المدرسية، كمجلس المدرسة، أو من خلال وجود هيئة تمثلهم وتعبر عن أرائهم ووجهات نظرهم، وتقدم بعض الخدمات التعليمية والترويحية لهم، ومن أمثلة هذه الهيئات مجلس ممثلي الطلاب في استراليا، ولجنة الفصل في جمهورية الصين الشعبية،

ومجلس اتحاد الطلاب في مصر، وقد يأتي ذلك رغبة من هذه الدول في الوقوف علي أراء الطلاب ومقترحاتهم بخصوص الأدوار التعليمية والتربوية والاجتماعية التي تقوم بها المدرسة، ومدى قناعتهم بها، بالإضافة إلي الاستفادة من هذه الآراء والمقترحات في تطوير المدرسة ورفع مستوي أدائها .

- تتشابه استراليا ومصر في مشاركة أولياء الأمور في إدارة المدرسة، سواء من خلال عضويتهم في بعض المجالس المدرسية، كمجلس المدرسة، أو من خلال وجود هيئة تمثلهم وتعبر عن أرائهم ووجهات نظرهم، وتقدم بعض الخدمات التربوية ، واتحاد أولياء الأمور والمواطنين في استراليا، ومجلس الآباء والمعلمين في مصر، والسبب في ذلك يرجع إلي رغبة هذه الدول في الاستفادة من جهود أولياء الأمور ومقترحاتهم بخصوص الأدوار التعليمية والتربوية والاجتماعية التي تقوم بها المدرسة، ومدى قناعتهم بها، بالإضافة إلي الاستفادة من هذه الآراء والمقترحات في تطوير المدرسة ورفع مستوي أدائها .
- تتشابه دول المقارنة في مشاركة معلمي المدرسة في إدارتها، سواء من خلال عضويتهم في بعض المجالس المدرسية، كمجلس المدرسة، أو من خلال وجود هيئة تمثلهم وتعبر عن أرائهم ووجهات نظرهم وتنقلها إلي الجهات الإدارية العليا، بل وتسهم في حل مشكلاتهم الإدارية والمهنية، ومجلس المدرسة في استراليا، وفي الصين مؤتمر المعلمين وأعضاء هيئة التدريس، وفي مصر مجلس الآباء والمعلمين، ويرجع السبب في ذلك إلي إيمان هذه الدول بأهمية المعلم داخل المدرسة، وأهمية دوره في إدارتها، لأنه أكثر شخص يمكنه الوقوف علي ايجابيات وسلبيات المدرسة، وهموم وتطلعات الطلاب والعاملين، كما أنه فرد من أفراد

المجتمع الذي توجد فيه المدرسة يدرك نظرة المجتمع لهذه المدرسة وما يأمله منها، هذا بالإضافة إلي همومه ومشكلاته الخاصة بكونه مدرسًا داخل المدرسة، من ثم ينبغي إشراكه في إدارة المدرسة للاستفادة من خبراته .

ب- أوجه الاختلاف

- تختلف دول المقارنة في طبيعة الوظائف والاختصاصات التي يقوم بها مدير المدرسة في كل دولة منها؛ ففي الصين من مهام مدير المدرسة : تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس المدرسة، تنفيذ خطط التطوير، والميزانيات السنوية، صياغة القواعد والتنظيمات الخاصة بالمدرسة، تعيين وعزل أعضاء هيئة التدريس بالمدرسة، ومنحهم المكافآت، وتوقيع الجزاءات عليهم، عمل الترتيبات اللازمة لبحوث التعليم والتدريس والبحوث العلمية، والتأكد من جودة التعليم والتدريس بالمدرسة، وإدارة العمل اليومي داخل المدرسة.

أما في استراليا تتمثل مهام ومسئوليات مدير المدرسة فيما يلي: تعيين المعلمين من ذوى الكفاءات العالية، توفير التطوير المهني للمعلمين والإداريين، تشجيع التعاون بين جميع الكوادر الإدارية والفنية بالمدرسة، توفير المناهج الجيدة وبرامج الأنشطة الملائمة للطلاب، تمكين الطلاب ليكونوا من بين صناع القرار التعليمي في مدارسهم، تحقيق التعاون بين أولياء الأمور وعناصر المجتمع المحلى ومجتمع المدرسة، تنفيذ الاستراتيجيات والخطط المناسبة التي تفيد المدرسة.

أما في مصر فيعد مدير المدرسة الإداري الأول في مدرسته وهو مسئول أمام مدير التربية والتعليم عن حسن سير العملية التعليمية والتربوية في المدرسة، واتباع الخطط والمناهج التعليمية واللوائح والقوانين التي تنشر عنها الوزارة وله السلطة التنفيذية في مدرسته في

نطاق اختصاصاته وله سلطة إدارية علي مدرسيها والعاملين فيها، وكذلك كتابة التقارير السرية عنهم لترسل للمديرية التعليمية؛ فهو يراقب كل ما يجري في مدرسته من أول اليوم الدراسي حتي نهايته وهو بطبيعة عمله متصل مباشرة بزملائه وأبنائه الطلبة وهذا الاتصال المباشر هو العنصر الحي من التعليم، إذ يمكنه من أن يقوم بدور عال في توجيه المدرسين باعتباره المسئول الأول عن مدرسته.

وقد يرجع السبب في ذلك إلي العوامل السياسية التى مرت بها دول المقارنة ونظام الحكم المتبع بها والذى يتشابه بشكل كبير مع نمط الإدارة بها ؛ حيث يلاحظ أن النمط الإداري اللامركزي السائد في استراليا يمنح سلطات وصلاحيات أوسع لمديري المدارس، ويكلفهم بمهام ومسئوليات أكبر مما هو موجود في الصين ومصر والتي تتبع النمط المركزي في الإدارة التعليمية .

- تختلف استراليا ومصر عن الصين في وجود لجنة المدرسة، ففي أستراليا تتحمل لجان المدرسة مسئولية تأسيس الإدارة الإستراتيجية ووضع أولويات المدرسة، وتطوير أداء المدرسة، ومراجعته من حين لآخر، وتقديم تقرير عنه للرئيس التنفيذي في وزارة التعليم بالولاية، وأعضاء هيئة التدريس بالمدرسة، وإعطاء نسخ من التقرير لأولياء أمور الطلاب، واقتراح السياسات التمويلية الخاصة بميزانية المدرسة، واعتماد هذه الميزانية، وإنشاء سياسات مؤثرة وفعالة خاصة بسبل استخدام أصول المدرسة وممتلكاتها ، وتشجيع أولياء أمور الطلاب للمشاركة في تعليم أبنائهم.

أما في مصر لجنة إدارة المدرسة الثانوية الصناعية تختص بالمهام الآتية : بحث ميزانية المدرسة وتوجيهها بما يتفق وأهداف العملية التعليمية، أسس تنظيم قبول الطلاب وتوزيعهم على التخصصات أو الشعب

القائمة بالمدرسة ، توثيق صلة المدرسة بخريجيها وبالبيئة، ويرجع السبب في ذلك إلي أن لجنة المدرسة تتمتع بصلاحيات وسلطات تفوق تلك الصلاحيات والسلطات الممنوحة لمجلس المدرسة.

- تختلف استراليا عن الصين ومصر في أن إدارة المدرسة تتمتع بقدر كبير من المسئوليات والصلاحيات للشئون الإدارية والتعليمية، وصنع القرار التعليمي علي مستوي المدرسة، ووضع ملامح المناهج الدراسية؛ حيث تعتمد الإدارة المدرسية بأستراليا علي الاستقلال الذاتي مما يعطي فرصًا أكبر للقادة والرؤساء للإبداع وهو ما يعرف بالقيادة المشتركة؛ فالمدارس في استراليا هي المسئولة عن صنع القرارات التعليمية وإدارة التعليم بصورة مباشرة في المحليات والولايات والأقاليم الاسترالية، ويرجع ذلك إلي الاتجاهات المتزايدة بأستراليا لنقل المسئولية إلي مستوي المدرسة .
- تختلف الصين عن أستراليا مصر في وجود وظيفة منظمة الحزب بالمدرسة من أجل التشديد علي تنفيذ الأنشطة الفكرية والسياسية وتهذيبها بما يتوافق والسياسة العامة للحزب، ويرجع السبب في ذلك إلي العوامل السياسية ورغبة الحزب الشيوعي الصيني في السيطرة علي كل مقاليد الأمور في البلاد، إضافة إلي إتباعها الطابع المركزي في الإدارة .
- تختلف أستراليا عن الصين في أن اتحاد أولياء الأمور والمواطنين يعد أعلي منظمة في الولاية لتمثيل أولياء الأمور والمجتمع المحلي في إدارة المدرسة في أستراليا وبجانب أدواره الاستشارية في صنع القرار التعليمي بأستراليا تتعدد اختصاصاته علي النحو التالي: دعم صنع القرارات التعليمية بمشاركة الآباء والمعلمين وأعضاء المجتمع المحلي ، تحقيق التعاون بين المدارس الحكومية والآباء والمعلمين والمواطنين والمجتمعات المحلية من أجل تحقيق الجودة العالية في التعليم بالمدارس.

- تختلف دول المقارنة في طبيعة المهام التي تقوم بها الهيئات التي تمثل الطلاب؛ ففي أستراليا يقوم مجلس اتحاد الطلاب بالمهام التالية: السعي نحو توفير بيئة تعليمية مناسبة من خلال تحسين مرافق المدرسة، توجيه التلاميذ أو الطلاب الجدد ومساعدتهم في تذليل العقبات التي تواجههم، دعم الأنشطة المدرسية لزيادة مصادر تمويل المدرسة، إعلان تقارير دورية عن أداء المدرسة والمعلمين في العملية التعليمية وإبراز المشكلات التعليمية التي تقابل تقدم المدرسة والمساعدة في اقتراح الحلول والبدائل لحلها.

أما في جمهورية الصين الشعبية فتوجد لجنة الفصل حيث يتم اختيار لجنة الفصل في المدارس الصينية بواسطة مدير المدرسة، أو الطلاب بهدف إدارة الفصل، وتتكون لجنة الفصل من: مراقب الفصل، مراقب مساعد، وبعض الأعضاء المسئولين عن برامج التعلم، والأنشطة الترفيهية، والعمل الفيزيائي (الطبيعي)، والرياضة البدنية.

أما في مصر يوجد مجلس اتحاد الطلاب: حيث ينتخب من تلاميذ المدرسة، ويختار من بينهم أمين، وأمين مساعد للمجلس، وخمسة مقررين للجان (اللجنة الاجتماعية – اللجنة الثقافية – اللجنة الرياضية – اللجنة الفنية – ولجنة الأنشطة)، ومن أهم مهامه العمل على خدمة البيئة في الحي المحيط بالمدرسة، كما يساعد في حل مشاكل الطلاب.

ويرجع السبب في ذلك إلي العوامل الاجتماعية ورغبة هذه الدول في تطبيق النمط اللامركزي في إدارة المدرسة، ورغبتها أيضًا في زيادة المشاركة الاجتماعية باعتبار أن المستوي المدرسي سمة من سمات اللامركزية في هذه الدول.

- تختلف دول المقارنة في طبيعة المهام التي تقوم بها المجالس المدرسية؛

ففي أستراليا مجلس المدرسة منَ مهامه :تحديد ورسم السياسة العامة التعليمية، تحديد الأهداف والغايات ضمن إطار الخطة الإستراتيجية للمدرسة، رصد وتقييم أداء المدرسة ومتابعة مدى تحقيقها للأهداف والغايات الواردة في الخطة الإستراتيجية للمدرسة ، حفز الاهتمام والتشجيع الدائم في المدرسة ، تقديم تقارير سنوية إلى المجتمع المدرسي ووزارة التعليم بالولاية، الموافقة على رصد ميزانية المدرسة والتي يجب أن تكون متسقة مع خطة المدرسة الإستراتيجية.

أما في الصين يقوم مجلس المدرِسة بعدة مهام منها : تنظيم وقيادة الأنشطة التعليمية والتدريسية، إدارة شئون المدرسة باستقلالية طبقًا لقواعدها وتنظيماتها، إدارة عمليات قيد وتسجيل الطلاب ، إدارة الجدول المدرسي وكافة الوثائق الرسمية الأخرى، ، تنفيذ السياسات التعليمية الحكومية، وتطبيق المعايير التي تضعها الدولة والمتعلقة بالتعليم والتدريس، وضمان جودة عملية التعليم والتدريس، وضمان الحقوق القانونية ومصالح المتعلمين والمعلمين والعمال، وتحصيل الرسوم الدراسية طبقًا للتنظيمات الحكومية المقررة، وتقديم التسهيلات الملائمة للطلاب وأولياء أمورهم لمعرفة الأداء الأكاديمي للطلاب، والمعلومات الأخرى ذات الصلة.

أما في مصر يتكون مجلس إدارة المدرسة من مدير المدرسة رئيسًا للمجلس، والأخصائي الاجتماعي أمين سر المجلس، ووكلاء المدرسة والمدرسين الأوائل، ومن وظائفه دراسة حاجات الطلاب والعمل على تنفيذها، ومعالجة المشاكل المدرسية، ورسم الخطة التعليمية بالمدرسة للوصول إلى أفضل النتائج.

ويرجع السبب في ذلك إلي العوامل الاجتماعية والسياسية المتبعة في هذه الدول ورغبتها في تحقيق المشاركة الاجتماعية في اتخاذ القرار

التعليمي داخل المدرسة؛ ففي استراليا يقوم مجلس المدرسة بسلطات وصلاحيات تعليمية أكبر مما هو موجود في مجالس المدرسة بالصين ومصر .

خامساً: نتائج البحث:

توصل الباحث إلي العديد من النتائج من أهمها :

- النمط الإداري المتبع فى أستراليا هو الطابع اللامركزي في إدارة مدارس التعليم الثانوي الصناعي؛ حيث تعد إدارة تلك المداس من مسئوليات الجهات الإقليمية .
- النمط الإداري السائد في كل من الصين ومصر النمط المركزي علي الرغم من المحاولات الإصلاحية في الصين للتقليل من حدة المركزية المتبعة .
- سيطرة وزارة التعليم، ووزارة الموارد البشرية والأمن الاجتماعي في الصين، وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم الفني والتدريب في مصر علي معظم السلطات والصلاحيات الخاصة بشئون التعليم فى تلك المداس
- توجد في دول المقارنة اختلافات في طبيعة الأدوار والوظائف والمهام التي يقوم به مدير المدرسة .
- يوجد في مصر واستراليا لجان للمدرسة؛ ففي أستراليا تتجمل لجان المدرسة مسئولية تأسيس الإدارة الإستراتيجية ووضع أولويات المدرسة، وتطوير أداء المدرسة، ومراجعته من حين لآخر، أما في مصر لجنة إدارة المدرسة الثانوية الصناعية تختص بالآتي: بحث ميزانية المدرسة وتوجيهها بما يتفق مع أهداف العملية التعليمية، أسس تنظيم قبول الطلاب وتوزيعهم على التخصصات أو الشعب القائمة بالمدرسة .
- تحرص دول المقارنة علي وجود هيئات تمثل المعلمين باختلاف درجاتهم

الوظيفية داخل المدرسة ويكون لها دور مهم في صنع القرار التعليمي في هذه الدول.

- اهتمام دول المقارنة بمشاركة الطلاب في صنع واتخاذ القرار التعليمي بالمدرسة والاهتمام بالتعرف علي مشكلاتهم التعليمية والسعي لعلاجها بالتعاون مع المعلمين وإدارة المدرسة.
- تتمتع إدارة المدرسة بأستراليا بقدر كبير من المسئوليات والصلاحيات للشئون الإدارية والتعليمية، وصنع القرار التعليمي علي مستوي المدرسة، وضع ملامح المناهج الدراسية بهذا النوع من التعليم ؛ حيث تعتمد الإدارة المدرسية بأستراليا علي الاستقلال الذاتي مما يعطي فرصًا أكبر للقادة والرؤساء للإبداع وهو ما يعرف بالقيادة المشتركة.
- اللامركزية في إدارة التعليم الأسترالي يتم فيها تفويض سلطات كبيرة للمجالس واللجان والموظفين علي المستوي المدرسي .
- يوجد في دول المقارنة هيئات تمثل الطلاب وأولياء الأمور في إدارة المدرسة.
- يوجد في الصين وظيفة منظمة الحزب بالمدرسة للتشديد علي تنفيذ الأنشطة الفكرية والسياسية وتهذيبها بما يتوافق والسياسة العامة للحزب.
- نجاح المدرسة الثانوية الصناعية في تحقيق أهدافها ورسالتها مرتبط بالكيفية التي يدير بها المدير مدرسته وبالأسلوب القيادي الذي يمارسه والصفات القيادية الناجحة التي تتمثل في شخصيته، ويتوقف نجاح المدرسة الثانوية الصناعية علي مدي فعالية ممارسات مديرها، وعلي أساليبه الإدارية التى يتبعها والتي تنعكس علي العملية التعليمية .
- تعاني الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي فى مصر من القيود المفروضة عليها وهذا يجعلها عاجزة عن اتخاذ أي قرار دون الرجوع إلي الجهات العليا أولًا .

- جمود مناخ العمل بالمدرسة الثانوية الصناعية في مصر نتيجة كثرة اللوائح والتعليمات وجمودها التي تصدرها الوزارة أو مديريات التربية والتعليم بالمحافظات والتي تسد طريق التجديد أمام الإدارة المدرسية على اختلاف مستوياتها .
- استخدام الأساليب الإدارية القديمة التي تقوم علي البيروقراطية من قبل القائمين عليها في إدارة المدارس الثانوية الصناعية.
- مازالت مدارس التعليم الثانوي الصناعي في مصر تسير علي نهج وزارة التربية والتعليم في أتباع النمط المركزي في إدارة التعليم بها.
- يحتاج مديرو ووكلاء المدارس الثانوية الصناعية فى مصر إلي دورات تدريبية لاطلاعهم علي الأساليب الإدارية الحديثة في الإدارة التعليمية .
- تباعد كبير بين البيئة المدرسية والمجتمع المحلي فى مصر ، بموجب ذلك زادت الضغوط والأعباء التربوية والتعليمية على المدرسة كأحد المؤسسات التعليمية التي ترتبط بشكل مباشر بقضايا المجتمع ومشكلاته .
- وجود فجوة عميقة بين الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي فى مصر وأولياء الأمور والطلاب .

سادساً: الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في تطوير الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي فى جمهورية مصر العربية .

يحدد الباحث أوجه الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة فى تطوي الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي فى جمهورية مصر العربية من خلال ما يلي:

- إتاحة شبكات المعلومات من أجل الاتصال بالخبرات الأجنبية مباشرة والاطلاع علي البيانات والمعلومات الالكترونية الحديثة المتاحة علي شبكة الانترنت والخاصة بتجارب الدول المتقدمة في مجال الإدارة

المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي .

- إرسال بعثات علمية للإطلاع على ما أحرزته الدول المتقدمة فى مجال إدارة التعليم الثانوي الصناعي علي المستوي المدرسي .
- إقامة الندوات واستدعاء الخبراء لعقد تلك الندوات والمشاركة فيها للوقوف على الأساليب المطبقة في بلادهم لتطوير الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي وبما يسهم فى رفع التنمية الاقتصادية للمجتمع .
- تحرص دول المقارنة علي وجود هيئات تمثل المعلمين داخل المدرسة ويكون لها دور مهم في صنع القرار التعليمي في هذه الدول، لذا فمن الضروري تفعيل أدوار مجالس الآباء والمعلمين في مصر وأن يكون لهم دور مؤثر في الإدارة التعليمية .
- تحرص دول المقارنة علي وجود دور فعال ومؤثر للهيئات المسئولة عن الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي.
- الاهتمام بالبحث العلمي العربي وتشجيع تبادل الخبرات العلمية بين الأقطار العربية في المجال التربوي من خلال تبادل الزيارات والوفود لخلق ثقافة عربية موحدة تستطيع أن تبني الهياكل التربوية اللازمة .
- دراسة طرق وأساليب هذه الدول فى حل المشكلات المرتبطة الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي وترجمة التراث العلمى لمختلف الدول المتقدمة حتى يكون متاحًا للقيادات فى مجال التعليم وتطويره.
- الاعتماد علي الديمقراطية والشفافية والحرية والمحاسبية عند اتخاذ القرارات التعليمية على المستوى المدارسى .
- تشجيع المشاركة المجتمعية للإسهام فى تمويل التعليم وإدارته وإعطاء المديريات والإدارات التعليمية والمدارس سلطة توزيع الميزانيات على أوجه الإنفاق المتعددة.

- لامركزية المناهج المدرسية ويتحقق ذلك من خلال منح صلاحيات فعلية للمديريات والإداريات التعليمية والمدارس فى المشاركة فى تصميم المناهج الدراسية التى تلاءم ظروف البيئة المحلية وتكون مستمدة منها .
- الإدارة الذاتية للمدرسة للثانوية الصناعية بحيث تتولى كل مدرسة إدارتها ذاتيًا، وهذا يمكنها من تصميم طرق لجعل المدرسة تعمل بفاعلية .
- الاهتمام بمشاركة الطلاب في صنع واتخاذ القرار التعليمي بالمدرسة والاهتمام بالتعرف علي مشكلاتهم التعليمية والعمل علي حلها بالتعاون مع المعلمين وإدارة المدرسة.
- تفعيل دور المجالس المدرسية في اتخاذ القرارات التعليمية بالمدرسة.
- التخطيط الاستراتيجي، والذي يمكن كافة الجهات المسئولة عن الإدارة التعليمية والمدارس من تحديد رؤيتها ورسالتها وأهدافها وتحديد نقاط القوة والضعف الموجودة في كل منها، وكذلك الوقوف علي التهديدات التي تواجهها والفرص المتاحة التي يمكن من خلالها التغلب علي المشكلات التي تعوقها .
- أن يتم تعيين القيادات الإدارية علي كافة المستويات وفق مبدأ الانتخاب، وأن كان لا مفر من التعيين فلابد ألا يقوم هذا التعيين علي مبدأ الأقدمية فقط، وأن تكون هناك معايير أخري له مثل المهارات الإدارية والمؤهلات العلمية والخبرة العملية والسمات الشخصية والنفسية وغيرها من الصفات والخصائص التي ينبغي أن تتوافر في القيادي الناجح.

سابعاً: تصور مقترح لتطوير الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي في جمهورية مصر العربية

وفي ضوء ما تم عرضه في الإطار النظري للبحث عن ملامح الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي في كل من مصر والصين وأستراليا ، بالإضافة إلي النتائج التي أسفر عليها التحليل المقارن، يمكن عمل تصور

مقترح لتطوير الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي في مصر في ضوء خبرات كل من الصين وأستراليا وفقًا للخطوات التالية:

١- أهداف التصور المقترح .

٢- الأسس التى يقوم عليها التصور المقترح.

٣- القضايا التى يجب التعامل معها عند تطـوير الإدارة المدرسـية للتعلـيم الثانوي الصناعي في جمهورية مصر العربية.

٤- آليات ووسائل تنفيذ التصور المقترح.

٥- الجهات التى تشارك فى تنفيذ التصور المقترح.

٦- صعوبات تنفيذ التصور المقترح.

٧- المتابعة والتقويم.

وفيما يلى عرض مفصل للنقاط السابقة:

١-أهداف التصور المقترح .

يسعى التصور الحالي الذى يقترحه البحث لتطـوير الإدارة المدرسـية للتعليم الثانوي الصناعي فى جمهورية مصر العربية إلى تحقيق بعض الأهداف الرئيسة ومنها ما يلى:

- تقديم حلول موضوعية للمشكلات والعقبات التى الإدارة المدرسية للتعلـيم الثانوي الصناعي فى جمهورية مصر العربية وتعيقه عن تأدية وظائفه .
- التأكيد على الاتجاه نحو اللامركزية الإدارة المدرسـية للتعلـيم الثـانوي الصناعي وذلك من خلال منح الصلاحيات والاختصاصات للقائمين على إدارة التعليم الصناعي على المستوى المدرسى لعمل على رفـع كفـاءة وفاعلية النظام التعليمي ككل.
- التعرف علي نقاط القوة والضعف والعمل علي تشخيصها والتعامل معها

الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي فى جمهورية مصر العربية .

- التعرف علي الفرص المتاحة لتطوير الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي.
- محاولة وضع إستراتيجية شاملة الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي تستوعب كافة التغيرات التي تطرأ علي هذا النوع من التعليم ، وتحقيق التوازن بين الجانب العملي والنظري والاستفادة من التقدم التكنولوجي بحيث يقوم الفرد بتوظيف قدراته العلمية والنظرية في تنمية المجتمع .
- مساعدة المسئولين ومتخذي القرار التعليمي فى مصر على السير وفق خطى عملية مدروسة لتطوير الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي.
- التأكيد على ضرورة إعادة النظر في إدارة التعليم الثانوي الصناعي على المستوى المدرسى ، بحيث تكون واضحة في أذهان القائمين على أمور التعليم بصفة عامة والقائمين علي التعليم الثانوي الصناعي بصفة خاصة
- التأكيد على استخدام وتوظيف تقنيات المعلومات وتأثيرها في كل عضو من أعضاء الإدارة المدرسية بالتعليم الثانوي الصناعي سواء داخل المدرسة أو خارجها.
- الاستفادة من خبرات وتجارب الدول المتقدمة محل البحث في مجال الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي بما يتلاءم مع طبيعة المجتمع المحيط بمدارس التعليم الثانوي الصناعي المصرية .

٢- المرتكزات والمنطلقات التي يقوم عليها التصور المقترح .

يرتكز التصور المقترح الذي يقدمه الباحث على واقع التغيرات المعاصرة التى يتعرض لها العالم من خلال مجموعة من المرتكزات، تتمثل فيما يلي :

- وجود الفلسفة التربوية الواضحة والمحددة التي تستند عليها الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي مع مراعاة متغيرات العصر التى تطرأ على العملية التعليمية وخاصة الجانب العلمى والتكنولوجي، والأخذ فى الاعتبار ما تؤدى إليه الزيادة السكانية من زيادة فى أعداد المتعلمين ومن ثم زيادة الأعباء على العملية التعليمية.
- تطبيق الأساليب العلمية والتكنولوجية المتطورة، وإدخال التقنيات العصرية فى مختلف مستويات العمل الإدارى والتربوى بهدف الوصول إلى تنمية الكوادر القيادية فى الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي.
- مراعاة الاتجاهات العالمية المعاصرة فى العمل التربوى والقيادة التعليمية أثناء التحرك نحو تطوير الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي فى مصر وبما يتناسب مع الظروف المحلية حتى يمكن إعادة الطابع القومى للشخصية المصرية.
- تطوير أساليب التدريب أثناء الخدمة للمعلمين وللقيادات الإدارية وإتباع معيار كفاءة الأداء وجودته باعتباره الأساس فى عملية شغل الوظائف القيادية فى التعليم الثانوي الصناعي على المستوى المدرسى ، وليس الترقية بالأقدمية وبالاعتماد على التقارير السرية فقط.
- أن الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي يمثل إحدى المنظومات الفرعية لنظام التعليم في مصر، وأي تطوير أو تحديث فيه لابد وأن يرتبط بمكونات المنظومة التى تتأثر بالتعليم الثانوي الفني حتى يضمن المسئولون لأي تحديث أن يحقق المستهدف منه .
- أن تطوير الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي يعد مطلبًا ضرورياً؛ حيث تشير الاتجاهات العالمية المعاصرة إلى أن الارتقاء بمستوى التعليم إحدى الاحتياجات الأساسية للحاق بركب التقدم الحادث فى مجالات العلم والتكنولوجيا.

- توفير الإمكانات المادية والبشرية يعد من أهم متطلبات تطـوير الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي.
- إيجاد نظم جديدة لتقييم أداء العاملين بالمدارس الثانوية الصناعية، وتقييم الأداء المدرسي بشكل عام لتحقيق الكفاءة التعليمية.
- العمل على تنمية القدرات والمهارات القياديـة والإداريـة والشخـصية اللازمة لمديري المدارس الثانوية الصناعية .
- تفعيل دور الجمعيات الأهلية والمنظمات الاجتماعية في إدارة مـدارس التعليم الثانوي الصناعي وتوفير ما يلزمها من امكانيات.

٣- القضايا التى يجب التعامل معها عند تطـوير الإدارة المدرسـية للتعلـيم الثانوي الصناعي فى جمهورية مصر العربية .

يستلزم تطوير الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي أن يتم مـن خلال أهداف واستراتيجيات محددة الأبعاد لأنشطة الإدارة المدرسـية للتعلـيم الثانوي الصناعي والتى تلبى وتستجيب للمتطلبات البيئة الاقتصادية التى تقدم من خلالها الخدمة التعليمية، وفى إطار هذا كله يجب أن تتطرق أعمال التطوير والإصلاح إلى التعامل مع القضايا والمجالات التالية:

أ .مجال التخطيط:

- التركيز على عنصر الكم الذى يتمثل فى التوسع المستمر فى أعداد الطلاب المقبولين بمرحلة التعليم الثانوي الصناعي، بحيث ينبغي أن يتماشى ذلـك الاهتمام وبنفس الدرجة مع عنصر الكيف بمعنى كفاءة الطلاب المتخرجين من التعليم الثانوي الصناعي
- وضع خطة إستراتيجية شاملة لكل جوانـب تطـوير الإدارة المدرسـية

للتعليم الثانوي الصناعي ، وصياغة خطط عمل لتنفيذ هذه الخطة الإستراتيجية .

- تطبيق التقييم الذاتي للإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي ، للوقوف علي جوانب القوة والاستفادة منها، والتعرف علي مواطن الضعف والتعامل معها .
- الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي للإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي ، من خلال فهم الطريقة الصحيحة التي تصاغ بها الخطة الإستراتيجية .
- مواكبة النشاط التخطيطى ومتابعته للتغيرات فى الظروف البيئية المحيطة بالإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي ، وإحداث الاستجابة التخطيطية المناسبة لأى تغيير فى تلك الظروف، حتى تكون نتائج الجهد التخطيطى متمشية مع هذه الظروف ومتفاعلة معها.
- إتاحة الفرصة لكافة المستفيدين(الطلاب ،أولياء الأمور، المجتمع المحلى، رجال الأعمال) من العملية التعليمية بالتعليم الثانوي الصناعي للمشاركة فى وضع الخطط وصنع القرارات الخاصة بالإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي ولا يتأتى هذا إلا بتطوير هذه الكفاءات والتركيز فى تعيينها على الكفاءات الإدارية أكثر من الاعتماد على مدى توافر الخبرات التعليمية الفنية
- تطوير أجهزة ومراكز البحوث المختلفة لتوفير المدخلات اللازمة لكل جهود التطوير التى تعتمد أساسًا على البحوث العلمية مع تدبير احتياجات هذه الأجهزة من العمالة ذات الكفاءة فى تخطيط البحوث وتنفيذها .
- ضرورة ارتباط خطط تطوير الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- الجهد التخطيطى للعملية التعليمية وإدارتها لابد أن يعكس تكامل المداخل المعروفة والمستخدمة فى تخطيط التعليم الصناعي وهي :مدخل الطلب الاجتماعي، ومدخل إعداد القوى العاملة، ومدخل تحقيق العائد من التعليم.

ب -مجال التنظيم:

- ضرورة العمل على مراجعة التشريعات والقوانين وقواعد العمل، بحيث يكون هناك نظام تشريعي كامل الأبعاد ينظم القواعد الحاكمة للعملية التعليمية بالمدرسة الثانوية الصناعية، وبحيث يعكس التطورات التى استجدت فى البيئة المصرية المحيطة بالتعليم.
- وضع الخطط والبرامج التدريبية سواءً الإدارية أم الفنية للارتقاء بالمستوى العلمى والتربوى لمعلمي مدارس التعليم الثانوي الصناعي.
- إجراء الدراسات التنظيمية التى تهدف إلى إعداد التنظيم الإدارى للجهاز التعليمى للدولة مركزيًا أو محليًا من أعلى مستوى إلى أدنى مستوي مع تحديد قاطع ومتكامل للاحتياجات والسلطات والمسئوليات والعلاقات.
- يجب أن يعكس التنظيم الإدارى المتطور لجهاز التعليم ظروف الأقاليم المختلفة ومشكلاتها وإمكاناتها والتقليل ما أمكن من الاعتماد على نمط الهياكل التنظيمية المستخدمة.

ج - فى مجال الرقابة:

- ضرورة تكامل نظم الرقابة الإدارية مع نظم التخطيط ونظم المعلومات الإدارية لضمان الأداء الفعال لأنشطة الرقابة على التعليم.
- ضرورة دعم نظم الرقابة على التعليم بالأساليب الحديثة المتطورة وتدريب العاملين على استخدامها،ودعمها كذلك بكافة الموارد المادية والبشرية بما يحقق فعالية وكفاءة هذه النظم .

- تطوير نظم جديدة للبحوث والتطوير فى مجال التعليم الفني بكافة مراحله تساير التطورات فى الدول المتقدمة، بالإضافة إلى تصميم نظم تقييم الأداء التعليمى. .

د - فى مجال المعلومات الإدارية ونظم دعم القرارات التربوية.

يجب أن تستند عملية تطوير كفاءة نظم المعلومات الإدارية ونظم دعم القرارات التربوية إلى ما يلى:

- إجراء الدراسات المتكاملة لتحليل وتصميم هذه النظم وأن تبدأ هذه الدراسات بتحديد احتياجات المستخدمين من البيانات والمعلومات لكى تعمل النظم على توفيرها.
- تصميم هياكل متكاملة لنظم المعلومات الإدارية فى مجال الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي .
- التطوير والتصميم الفعال لنظم الاتصال ونقل البيانات والمعلومات داخل الجهاز الإداري على المستوى المدرسى .
- الاستفادة من تكنولوجيا العصر المتاحة في الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي.

٤- آليات ووسائل تنفيذ التصور المقترح .

لكى يمكن تنفيذ التصور المقترح لتطوير الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي فى جمهورية مصر العربية لابد من توافر آليات ووسائل لتنفيذه بحيث تتمثل فيما يلى:

- توفير الخبرات والإمكانيات اللازمة لتمكين المحليات من مقابلة الالتزامات والمسئوليات المسندة إليها بالكفاءة المطلوبة .
- إعطاء مزيد من الحرية لمدارس التعليم الثانوي الصناعي والحد من

رقابة وزارة التربية والتعليم علي الإدارة المدرسية لهذا النوع من التعليم حتي تتمكن من القيام بأعبائها.

- يجب التنسيق بين الأجهزة الرقابية المركزية والمحلية بحيث تتمكن السلطة المركزية من متابعة تنفيذ الخطط والبرامج القومية عن طريق فروعها بالمحليات .
- تحقيق فاعلية المؤسسة التعليمية بتوفير مبادئ التوازن والمرونة والاستمرارية ووجود هيكل تنظيمي فعال .
- الأخذ بنظام الشراكة فى الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي مع أولياء الأمور والأسر والمجتمع المحلي .
- ضرورة تطوير الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي بما يتناسب مع الاتجاهات الحديثة والتى تأخذ بها دول العالم المتقدم في التطوير.
- الاهتمام بالأوضاع المادية للمعلمين بالمدارس الثانوية الصناعية ومتابعتهم بالدورات التدريبية في مجال تخصصهم .
- استبدال الأساليب الإدارية القديمة التي تركز علي البيروقراطية والتفرد بالسلطة بالأساليب الحديثة في الإدارة التي تقوم علي أساس من الديمقراطية والمشاركة في صنع واتخاذ القرارات التعليمية بالمدرسة الثانوية الصناعية.
- إعطاء مدير المدرسة الصلاحيات الإدارية الأوسع والتوسع في استخدام المعلوماتية في تحديث إدارة المدرسة الثانوية الصناعية عن طريق إقامة الشراكات الداخلية فيما بينها .
- تعزيز مشاركة المصانع والشركات والمؤسسات الاقتصادية في المجتمع في عملية تطوير الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي الصناعي.
- تعزيز وتقوية الإدارة المدرسية بالمدرسة الثانوية الصناعية، وتوفير

الإمكانيات اللازمة لها لكي تعمل بكفاءة وفعالية علي تحقيق الأهداف والسياسات التعليمية .

- اختيار الكفاءات الإدارية كمديري المدارس وإعدادها وتدريبها بما يتناسب ودورها القيادي وفق معايير عملية في الاختيار ووضع إستراتيجية وأهداف للإدارات التربوية المحلية والمركزية.
- توفير التسهيلات المدرسية اللازمة بما في ذلك التجهيزات والأثاث المدرسي لتوفير بيئة مدرسية ملائمة للعملية التعليمية .
- توفير المستلزمات العملية والتعليمية وحل مشكلات الكثافة الطلابية في الفصول .
- أشراك الطلاب في الحياة المدرسية بكل جوانبها، تعزيزًا لقيم الديمقراطية
- تنمية التفكير العلمي والبحث وحل المشكلات في تناول العقبات التي تواجه التعليم الصناعي.
- التعرف علي التجديدات التربوية في العالم للاستفادة منها في تطوير إدارة التعليم الصناعي وتطوير الإدارة التربوية على المستوى المدرسى لتقوم بالتخطيط والبرمجة وإجراءات تنفيذ المتابعة والتقويم.
- توفير ورش عمل مجهزة بمختلف الأجهزة والمعدات الحديثة والمتطورة

٥- الجهات التى تشارك فى تنفيذ التصور المقترح .

تتعدد الجهات التى تشارك فى تنفيذ التصور المقترح لتطوير إدارة وتمويل التعليم الثانوي الصناعي فى جمهورية مصر العربية، ويمكن تحديد هذه الجهات فيما يلى:

- الحكومة المركزية .
- البرلمان .

- وزارة التربية والتعليم بأجهزتها المختلفة.
- وزارة التعليم الفني والتدريب.
- المجالس واللجان التابعة لوزارة التربية والتعليم .
- الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد:
- وزارة القوي العاملة والهجرة :
- الأحزاب السياسية .
- منظمات المجتمع المدني .
- مديريات التربية والتعليم بالمحافظات .
- المجالس الشعبية والتنفيذية بالمدن والمراكز والقرى .
- الإدارات التعليمية بالمدن أو المراكز .
- مدارس التعليم الثانوي الصناعي .
- المؤسسات الصناعية المختلفة .

٦-صعوبات تطبيق التصور المقترح.

هناك بعض الصعوبات التي قد تكون سببًا في عرقلة أو إعاقة تطبيق التصور المقترح، أو التقليل من السرعة المطلوبة لتنفيذه، ومن أهم هذه الصعوبات ما يلي:

- تدني مستوي المشاركة المجتمعية في التعليم الثانوي الفني عامة والتعليم الثانوي الصناعي خاصة .
- قصور تفعيل دور المجالس المدرسية في الإدارة وجعلها مجرد شكل دون أن يكون لها أي دور رئيس في اتخاذ القرارات.
- قصور أنظمة الرقابة وصورتها داخل المدرسة الثانوية الصناعية .
- كثرة اللوائح والقرارات التي تؤدي إلي خلق جو من عدم الاستقرار في

العمل المدرسي.

- المركزية الشديدة وعدم التفـويض، والبيروقراطيـة، وتبـاين وتعقـد الإجراءات .
- قصر الدور الإداري للمدرسة علي مجرد تنفيذ السياسة التعليمية للدولـة دون الاهتمام بمشاركتها في وضع هذه السياسة.
- ضعف الاتصال بين المدارس الثانوية الـصناعية والجهـات المحليـة والحكومية.

٧- المتابعة والتقويم.

من أجل التأكد من استمرارية تنفيذ التصور المقترح ومدى فعاليته فى تطوير إدارة وتمويل التعليم الثانوي الصناعي فى مصر يجب إتباع الخطوات التالية:

- إنشاء فريق عمل مركزي على مستوى الوزارة يكلف بالرقابة على تنفيـذ كل ما جاء في التصور المقترح، بالإضافة إلي تنظيم ورش عمل لمناقشة نتائج الدراسة وتوصياته، ومناقشة الحلول العملية التي توصلت إليها .
- تكوين هيئة متخصصة فى الإدارة التعليمية من أساتذة الجامعات ومراكـز البحوث التربوية لمتابعة وتقويم خطوات تنفيذ التصور المقترح.
- بناء نموذج للمتابعة، يتضمن عناصر التقويم المستمر من خلال التقـويم البنائي والنهائي؛ حيث يركز التقويم البنائي علي تنفيذ البرنامج لأنه يقدم تغذية مرتدة عن جودة وفعالية التصور المطبق، ويـتم اسـتخدام أدوات القياس الآتية (الملاحظة – المقابلة – الاستبيان – مراجعة التقـارير)، أما التقويم النهائي؛ فيهتم بالتركيز علي انجازات البرنامج؛ فهو عمليـة لقياس ما تم تنفيذه وما تحقق من خلال الأهداف الموضوعة .
- كما ينبغى وضع الخطوط العريضة للسياسة التعليمية العامة والتى تتفق مع الأهداف القومية في المجتمع وتتجـاوب مـع متطلباتهـا الاقتـصادية والاجتماعية والسياسية .

المراجع والمصادر المستخدمة فى البحث

أولا: مصادر ومراجع عربية:

١- أحمد إبراهيم أحمد ، نحو تطوير الإدارة المدرسية، دراسة نظرية ميدانية، القاهرة : دار المطبوعات الجديدة ، ٢٠٠٦.

٢- أحمد إسماعيلي حجي، الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية، القاهرة : دار الفكر العربي ، ٢٠٠٥.

٣- احمد جمعة عبد الرحيم حسين ، "تصور مقترح باستخدام نموذج الفجوات لتحديد متطلبات تطبيق معايير الجودة بالمدارس الثانوية الصناعية: دراسة ميدانية بمحافظة المنيا"، رسالة ماجستير، كلية التربية – جامعة أسيوط، ٢٠١٤.

٤- أحمد حسنى عبد الغنى الشرشابى ، "نظام التعليم الثانوي الصناعي في مصر والهند دراسة مقارنة" ، رسالة ماجستير ، كلية التربية – جامعة طنطا ، ٢٠٠٦ .

٥- أحمد عبدالنبي عبدالعال، دراسة مقارنة لنظام التعليم الفنىَ ودوره في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية " ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية – جامعة جنوب الوادي ، ٢٠٠٢ .

٦- أشرف العربي ، تقييم سياسات الإنفاق العام علي التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الخاص بتحليل أولويات الإنفاق العام بالموازنات العامة في مصر والدول العربية ، فبراير ٢٠١٠م.

٧- الدسوقي علي احمد برل، " تطبيق الإدارة الذاتية في المدرسة الثانوية الصناعية نظام السنوات الخمس في مصر"، رسالة دكتوراه ، كلية التربية– جامعة كفر الشيخ، ٢٠١٢.

٨- أماني فهمي، دساتير العالم، تقديم : يحيي الجمل، القاهرة : المركز القومي للترجمة ، ٢٠٠٧م.

٩- أنور عبد الغني العقاد ، القارة الاسترالية (دراسة إقليمية)، الرياض : دار المريخ ، ١٩٨٣.

١٠- إيمان زغلول وإيمان أحمد محمد، " الثقافة التنظيمية وفاعلية الأداء المدرسي بجمهورية مصر العربية ، مجلة التربية، الجمعية الوطنية للتربية والمقارنة والإدارة التعليمية السنة الثامنة، العدد السابع عشر، ديسمبر ٢٠٠٥ م .

١١- ايهاب ابراهيم فهمى ، "ادارة وتمويل التعليم الفنى فى مصر واليابان /دراسة مقارنة

"، رسالة ماجستير ، كلية التربية ـــ جامعة طنطا ٢٠٠٤.

١٢- بيومي محمد ضحاوي، التربية المقارنة ونظم التعليم ، ط٣ ، القاهرة : دار الفكر العربي ، ٢٠٠٨.

١٣- ج.م.ع، دستور جمهورية مصر العربية عام ٢٠١٤م (القاهرة: الهيئة العامة للمطابع الأميرية،٢٠١٥) .

١٤- ج.م.ع، وزارة التربية والتعليم، الأكاديمية المهنية للمعلمين، التوصيفات الوظفية للمعلمين، فبراير ٢٠١٠.

١٥- ج.م.ع، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، تقويم طلاب المدارس الثانوية الفنية " الواقع وأساليب التطوير" ، القاهرة ، ٢٠٠٩.

١٦- ج.م.ع، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، شعبة بحوث التعليم الفني، تطوير التعليم الفني نظام الثلاث سنوات في ضوء احتياجات سوق العمل دراسة ميدانية، القاهرة، ٢٠٠٦م.

١٧- جاك تايلور وآخرون، التعلم ذلك الكنز الكامن، تقرير اللجنة الدولية للتربية للقرن الحادى والعشرين، ترجمة: جابر عبد الحميد جابر، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٨م

١٨- جمهورية مصر العربية ، مجلس الشعب ، قانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ ، بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ، المادة ١، ٣.

١٩- جمهورية مصر العربية ، رئاسة مجلس الوزراء ، الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ، وزارة التربية والتعليم ، بطاقات وصف الوظائف طبقا لقرار رئيس الجهاز للتنظيم والإدارة رقم (٤) لسنة ٢٠١٢.

٢٠- جمهورية مصر العربية ، قانون نظام الإدارة المحلية رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٩، ومذكرته الإيضاحية ولائحته التنفيذية وفقا لأخر التعديلات ، الطبعة التاسعة والعشرون ، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ٢٠١٣. .

٢١- جمهورية مصر العربية ، مجلس الشعب ، القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧ م بتعديل بعض أحكام قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ م ، القاهرة ، ٢٠٠٧م ، المادة ٧٩.

٢٢- جمهورية مصر العربية ، وزارة التربية والتعليم : قرار وزاري رقم٢٠٣ بتاريخ

١٩٨٩/٨/٣١م، بشأن تنظيم ديوان عام وزارة التربية والتعليم، المادة الأولي.

٢٣- جمهورية مصر العربية ، وزارة التربية والتعليم ، قرار وزاري رقم ١٣٨ بتاريخ ١٩٧٨/٨/١٣ ، بشأن اختصاصات ومسئوليات أجهزة الديوان العام لوزارة التربية والتعليم.

٢٤- جمهورية مصر العربية ، وزارة التربية والتعليم ، قرار وزاري رقم ١٦٨ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/١٣ م، بشأن توزيع الاختصاصات والمسئوليات علي أجهزة الديوان العام لوزارة التربية والتعليم، المادة الأولى.

٢٥- جمهورية مصر العربية ، وزارة التربية والتعليم : قرار وزاري رقم (٢٣) بتاريخ ١٩٧١/١/٢٥م ، بشأن تشكيل لجنة إدارة المدرسة الفنية واختصاصاتها، المادة الأولى.

٢٦- جمهورية مصر العربية ، وزارة التربية والتعليم ، مكتب الوزير ، قرار وزاري رقم (٢٢٠) بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٣ : بشأن اختصاصات مجلس الآباء والمعلمين ، المادة ٣.

٢٧- جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي (٢٠١٤-٢٠٣٠) .

٢٨- جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم ، قرار وزاري رقم (٩٢) بتاريخ ١٩٨٧/٥/١٩م ، بشأن المجلس النوعي للتعليم الفني قبل الجامعي ، المواد (١ ، ٢).

٢٩- خالد عطية سيد أحمد يعقوب ،" نظم اختيار وتدريب مديري المدارس الثانوية الفنية في مصر وماليزيا واستراليا دراسة مقارنة "، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥ .

٣٠- خالد محمد يونس محمد ، "إعادة هندسة العمليات الإدارية فى التعليم الثانوي الصناعي بجمهورية مصر العربية للوفاء بمتطلبات المعايير القومية للتعليم، رسالة دكتوراه ، كلية التربية – جامعة المنصورة ، ٢٠٠٧.

٣١- رانيا عبد المعز الجمال ، "دراسة مقارنة لنظم المحاسبية التعليمية في كل من استراليا وانجلترا ونيوزلندا وإمكانية الإفادة منها في مصر" ، التربية مجلة متخصصة تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، العدد ٢٣ ،سبتمبر ٢٠٠٨ .

٣٢- سعيد الدقمبري ، التعليم الفني وخدماته الطلابية من منظور عالمي ، كفر الشيخ : دار العلم والايمان ، ٢٠٠٧ .

٣٣- سهام أحمد محمد علوان، " تطوير إدارة المدرسة الثانوية الصناعية فى مصر فى ضوء إدارة الجودة الشاملة: دراسة ميدانية على محافظة الشرقية"، رسالة ماجستير، كلية التربية– جامعة الزقازيق، ٢٠٠٨م.

٣٤- سيد توفيق ثابت محمد ، "متطلبات تطبيق المعايير القومية للتعليم فى المدارس الثانوية الصناعية المتقدمة بجمهورية مصر العربية" ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية – جامعة المنيا، ٢٠١٠ .

٣٥- السيد عبد القادر شريف ، التربية المقارنة ، الرياض: دار الزهراء ، ٢٠٠٧م .

٣٦- السيد على إسماعيل إبراهيم ، "تفعيل المشاركة المجتمعية بالتعليم الثانوي الصناعي بمحافظة بورسعيد في ضوء معايير الجودة والاعتماد "، رسالة ماجستير ، كلية التربية – جامعة بورسعيد، ٢٠١٢.

٣٧- شاكر محمد فتحي وآخرون، الإدارة المدرسية في مرحلة التعليم الأساسي ، القاهرة : دار النهضة العربية ، ٢٠٠٥ .

٣٨- شاكر محمد فتحي وأخرون ، التربية المقارنة - الأصول المنهجية والتعليم في أوروبا وشرق آسيا والخليج العربي ومصر ، القاهرة: بيت الحكمة للإعلام والنشر ،١٩٩٨.

٣٩- شبل بدران وفاروق شوقي البوهي ، نظم التعليم في بعض دول العالم ، الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٠.

٤٠- طه عبد العليم رضوان ، في جغرافية العالم الإسلامي الجزء الثاني الدول العربية ، ط٦ ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٩٨ .

٤١- عادل سيد علي ، التنمية المهنية لمعلمي التعليم الصناعي، القاهرة : المجموعة العربية للتدريب والنشر ، ٢٠١٢ .

٤٢- عبد الباسط محمد دياب ، حنان البدري كمال، "متطلبات تطوير الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي العام في مصر باستخدام مدخل الإدارة الالكترونية"، المجلة التربوية كلية التربية سوهاج ، العدد السادس والعشرون ، يوليو ٢٠٠٩م.

٤٣- عبد الباسط محمد دياب، "تطوير إدارة مؤسسات رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرات بعض دول الاتحاد الأوربي"، المجلة العلمية بكلية التربية، الوادي الجديد، العدد السادس عشر ، نوفمبر ٢٠١٤.

٤٤- عبد الغنى عبود ، التربية المقارنة فى بدايات القرن الأيديولوجيا والتربية والألفية الثالثة ، القاهرة : دار الفكر العربى ، ٢٠٠٤.

٤٥- عبد الغني عبود وآخرون ، التربية المقارنة منهجه وتطبيقه ، القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٩٧.

٤٦- عبد الهادي مبروك النجار ، صنع السياسة التعليمية مدخل تحليلي مقارن ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ٢٠٠٩.

٤٧- عرفات عبد العزيز سليمان ، استراتيجية الإدارة فى التعليم -دراسة تحليلية مقارنة، ط ٢، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٥ م.

٤٨- عزة جلال مصطفى، " التنمية المهنية لمديري مدارس العليم الأساسي بجمهورية مصر العربية في ضوء أدوارهم المستقبلية"، رسالة ماجستير، كلية التربية جامعة عين شمس، ٢٠٠٢ م .

٤٩- عقيل محمود رفاعي، إستراتيجية مقترحة لتمويل التعليم العام والإنفاق عليه فى مصر في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، المؤتمر القومي السنوي الثاني عشر (العربي الرابع) ، " تطوير أداء الجامعات العربية في ضوء معايير الجودة الشاملة ونظم الاعتماد " ١٨-١٩ ديسمبر ٢٠٠٥م ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٥.

٥٠- عنتر محمد أحمد عبدالعال ، "دراسة مقارنة للتعليم الثانوي الصناعي نظام السنوات الخمس، في كل من فرنسا والمملكة المتحدة ومدي إمكانية الافادة منها في مصر"، رسالة دكتوراه ، كلية التربية – جامعة جنوب الوادي ، ٢٠٠١ .

٥١- فتحي محمد توفيق ، "تصور مقترح لإدارة المدارس الثانوية الصناعية فى ضوء أسلوب الإدارة المفتوحة دراسة ميدانية بمحافظة بني سويف"، رسالة ماجستير، كلية التربية جامعة بني سويف ، ٢٠١٠.

٥٢- ماجدة عبد الشافي محمد الهادي،" بعض مشكلات التعليم الثانوي الفني في مصر ومواجهتها في ضوء إستراتيجيات إدارة التغيير"، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بنها،٢٠١١م.

٥٣- مجدى ماهر مسيحة، التفكير الابتكاري لدى طلاب التعليم الثانوي الفنى الصناعي ودور المعلم فى تنميته بحث ميداني، القاهرة :المركز القومى للبحوث التربوية والتمية ، يونيه ٢٠٠٠ م.

٥٤- مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الإدارة العامة للجودة والتطوير، جودة منظومة إحصاءات التعليم الفني في مصر ، أكتوبر ٢٠١١م.

٥٥- مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسرة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م، السنة السادسة العدد ٦٦، سبتمبر ٢٠١٢ م .

٥٦- محمد أبو حسيبة مرسي،" تطوير أساليب ومعايير اختيار مديري ونظار التعليم الأساسي في مصر في ضوء بعض الاتجاهات العالمية "، رسالة دكتوراه، كلية التربية ، جامعة أسيوط ، ٢٠٠٤ م .

٥٧- محمد الصيرفي، التميز الإداري للعاملين بقطاع التربية والتعليم، الإسكندرية: مؤسسة حورس الدولية ،٢٠٠٨.

٥٨- محمد عبد القادر عابدين ، الإدارة المدرسية الحديثة ، عمان : دار الشروق ، ٢٠٠٥م .

٥٩- محمد محمد رجب مصطفي ،" التخطيط لتطوير المدرسة الثانوية الصناعية المصرية في ضوء ثورة المعلومات والاتصالات"، رسالة ماجستير، كلية التربية – جامعة طنطا ، ٢٠١٤ .

٦٠- محمد محمود سعد خطاب ، "تصور مقترح للتعليم الثانوي الصناعي بمصر فى ضوء إستراتيجية التنمية حتى /٢٠١٧" ،رسالة دكتوراه ، كلية التربية – جامعة الأزهر، ٢٠٠٣.

٦١- محمد يوسف محمود احمد ، "تصور مقترح لتطوير برامج تدريب مديري المدارس الابتدائية بمصر في ضوء الفكر الإداري المعاصر "، مجلة كلية التربية بالسويس، العدد الثالث ، يناير ٢٠١١م.

٦٢- محمود أبو النور عبد الرسول،" تطبيق معايير لإدارة التعليمية المتميزة بمدارس التعليم الأساسي في مصر" المؤتمر الثالث عشر ، الاعتماد وضمان الجودة المؤسسات التعليمية ، المنعقد فى بني سويف فى الفترة من ٢٤-٢٥ يناير

٢٠٠٥ م ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، الجزء الثالث ، ٢٠٠٥ م.

٦٣- مصطفي أحمد محمد السيد ،" تطوير نظام التدريب العملي في المدارس الثانوية الصناعية في مصر في ضوء خبرات كل من ألمانيا وانجلترا والهند" ، رسالة ماجستير ، كلية التربية – جامعة المنوفية ، ٢٠١٥.

٦٤- منار محمد إسماعيل بغدادي، صنع السياسة التعليمية في مصر والصين وانجلترا دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة : معهد الدراسات التربوية ، ٢٠٠٥.

٦٥- منار محمد بغدادي ، السياسة التعليمية في الدول النامية والمتقدمة، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠٩ م.

٦٦- نبيل سعد خليل ، "دراسة تحليلية مقارنة للتعليم الثانوي الصناعي نظام الثلاث سنوات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وإمكان الإفادة منها في مصر" ، التربية مجلة علمية متخصصة تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، السنة السادسة، العدد العاشر، القاهرة ، ديسمبر ٢٠٠٣.

٦٧- نبيل سعد خليل ، احمد عبد النبي عبد العال ، "صنع القرار التعليمي في مصر واستراليا" ، مجلة كلية التربية ببني سويف ، العدد الرابع عشر ، الجزء الثاني، سبتمبر ٢٠٠٨م .

٦٨- نبيل سعد خليل ، الإدارة المدرسية الحديثة في ضوء الفكر الإداري المعاصر ، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩م.

٦٩- نبيل سعد خليل ، "واقع الممارسات القيادية والإدارية لمديري المدارس الثانوية بمحافظة سوهاج : دارسة ميدانية"، المجلة التربوية ، كلية التربية ، سوهاج ، العدد السابع ، الجزء الثاني ، يوليو ١٩٩٢م.

٧٠- نبيل سعد خليل، أنماط الإدارة التعليمية أصولها وتطبيقاتها ، القاهرة : دار الفجر ،٢٠٠٩.

٧١- نبيل سعد خليل، صنع القرار التعليمي في جمهورية مصر العربية وبعض الدول المتقدمة ، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع ، ٢٠١٠.

٧٢- نبيل سعد خليل، ادارة المؤسسات التربوية في بدايات الالفيـــة الثالثـــة ، القـــاهرة : دار الفجر ، ٢٠١٤.

٧٣- نبيل سعد خليل، التعليم والتنمية في جمهورية الصين الشعبية التجربة والدروس المستفادة، الإسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، ٢٠١٥.

٧٤- هبة تقي محمد، تطوير الإدارة المدرسية بنظام الحكومة الإلكترونية، دسوق: العلم والإيمان للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م.

٧٥- وزارة التربية والتعليم ، الإدارة العامة للتنظيم والترتيب ، قانون ١٥٥ لـــسنة ٢٠٠٧ ولائحته التنفيذية.

٧٦- وزارة التربية والتعليم ، قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ م ، القاهرة ، مكتب الوزير، ١٩٨١ م ،المواد(٤٣ ، ٤٢ ، ٣٨) .

٧٧- وزارة التربية والتعليم ، قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٩ ، بتعـــديل أحكـــام قـــانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ، بعودة الصف السادس للتعليم الابتدائي، مادة٤.

٧٨- يوسف عبد المعطي مصطفى ، الإدارة التربوية – مداخل جديدة لعالم جديد ، القاهرة: دار الفكر العربى ، ٢٠٠٥.

ثانياً : مصادر عربية من خلال مواقع وروابط إلكترونية :

٧٩- الهيئة العامة للاستعلامات، الاقتصاد، علاقات مصر الاقتصادية، متاح عبر الرابط التالى:
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=، تاريخ الدخول ١/٣/٢٠١٥.

٨٠- الهيئة العامة للاستعلامات، الاقتصاد ، نظرة علي الاقتصاد المصري، متاح عبر الرابط التالى :
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=٤١٠،تاريخ الدخول٢٠-١١- ٢٠١٥.

٨١- جمهورية الصين الشعبية ، الصين ٢٠٠٦، دار النشر بالغات الأجنبية ، ٢٠٠٦م ، متاح عبرالرابط التالى : http://www.china.org,cn.

٨٢- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة ، أستراليا، متاح عبر الرابط التالى :
http: // ar.wikipedia.org/wiki/، تاريخ الدخول : ١٠-١٢-٢٠١٥م.

٨٣- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة ، الصين، متاح عبر الرابط التالى :
http:// ar.wikipedia.org/wiki/م٢٠١٥-١٢-١٠ تاريخ الدخول

ثالثاً: مصادر ومراجع أجنبية:

84- Abu- Duhou, Ibtisam, School- Based Management , UNESCO: United Nations Educational Scientific and Cultural Organization , Fundamentals of Educational Planning Series . 1999.

85- Allais ,Stephanie & et.al. , Employment Sector Employment Working Paper No. 45, International Labour Organization , Switzerland , 2009.

86- Anderson , Michelle & et.al., A Report Prepared for the Australian Government Department of Education, Science and Training , Australian Council for Educational Research (ACER) , Submitted November 2006, revised March 2007.

87- Angresano, James ,"The state of China's economy 2009 ", Real-world Economics Review, Vol. 48, No. 48 , 2008.

88- Asian Development Bank , People's Republic of China: Technical and Vocational Education and Training Development Technical Assistance Report , November 2006.

89- Australian Capital Territory, The ACT Parliamentary Counsel, Education Act 2004, Republication No.19, 2 January 2015.

90- Australian Capital Territory, The ACT Parliamentary Counsel, Education Act 2004, Republication No.4, Date: 20 December 2006 - 26 October 2008.

91- Australian Capital Territory, The Australian Capital Territory Parliamentary Counsel, Education Act 2004, Functions of School Boards , Australia : ACT, 2012.

92- Australian Government , Annual National Report of the Australian Vocational Education and Training System 2008, Commonwealth of Australia, 2009.

93- Australian Government , Department of Foreign Afairs and Trade , About Australia , Commonwealth of Australia , 2008.

94- Australian Government ,The Department of Education, Employment and Work place Relation , Comparisons of International Quality Assurance Systems for Vocational Education and Training , Commissioned by The Department of Education, Employment and Work place Relations, 2009.

95- Australian Government Department of Climate Change,

Australia's Fifth National Communication on Climate Change A Report Under the United National Frame Work Convention on Climate Change, Commonwealth of Australia, 2010.

96- Australian Government Department of Education , Science and Training , Strategic Framework for International Engagment by The Australian Vocational Education and Training (VET) Sector 2007 – 2011 , Australian Government Department of Education , Science and Training, 2007 .

97- Australian Government in the Department of the Environment and Heritage Australian Greenhouse Office, Australia's Fourth National Communication on Climate Change A Report Under the United National Frame Work Convention on Climate Change, Commonwealth of Australia 2005.

98- Australian Government, Australian Education International "Country Education Profile : Australia", Canberra, ACT, 2008.

99- Australian Government, Department of Education, Employment and Workplace Relations, Annual Report 2008–09, Canberra ACT 2601, Commonwealth of Australia ,2009.

100- Australian National Training Authority , Australia□s National Strategy for Vocational Education and Training 2004-2010 , Australian National Training Authority , 2004.

101- Australian National Training Authority, "Australia's Vocational Education and Training System Annual National Report" , Australian National Training Authority , Vol.3, 1998.

102- Ball, Katrina , Funding and financing Vocational Education and Training Research readings ,Australian Government : (NCVER) , 2005.

103- Barnaart, Antoine , "Australia's Role in Reforming Vocational Education and Training (VET) in China", Vocal, Volume 6 , 2006–2007.

104- Bowman, Kaye & et .al, People with a disability in vocational education and training A statistical compendium , Adelaide: National Centre for Vocational Education Research, 2005.

105- Burke, Gerald & Noonan., Peter , Financing Vocational Education and Training in Australia: Present and Future , European Centre for the Development of Vocational Training, Monash University, Australia, 2008.

106- Burke, Gerald & Reuling., Jochen, Vocational Training and Lifelong Learning in Australia and Germany , Adelaide

:NCVER ,2002.

107- Bush, Tony & et.al. , "Educational Management in China: An Overview", Journal of Comparative and International Education , Vol. 28, No. 2, January 1998.

108- Carl, Dahlman & et.al, "Vocational Education in China ", Journal of the Washington Institute of China Studies, Vol. 3, No. 2, Summer 2008.

109- Chapman, David & Adams, Don, Education in Developing Asia The Quality of Education: Dimensions and Strategies , Asian Development Bank, Volume 5, 2002.

110- Chen ,Junran, "Comparative Analysis of Vocational Education and Training System in Sweden and China" , Master Thesis, Lund university , Combined Research (30 credits ECTS) , June 2012.

111- Chinese National Commission for Unesco &Chinese Adult Education Association , National Report Adult Education and Learning in China: Development and Present RESENT Situation, July 30, 2008.

112- Chinese National Commission for Unesco &Chinese Adult Education Association , National Report on Mid-term Assessment of Education for All in China , November 2008.

113- Commonwealth of Australia, A Report Under the United National Frame Work Convention on Climate Change, Australia Green House Office, 2002.

114- Coventry Business Park, Aspects of Vocational Education and Training in Australia , Adult Learning Inspectorate report , Sydney , 2005.

115- Cully , Mark & et.al. , Governance and architecture of Australia's VET sector: Country Comparisons Report prepared for Skills Australia, NCVER , 2009.

116- Darwin, Stephen, "The changing contexts of Vocational Education: Implications for institutional Vocational learning ", International Journal of Training Research, Vol. 5, No. 1, 2007.

117- Dawkins, John, Improving Vocational Education and Training – the case for a new system, a Position Paper of The National Skills Standards Council , Commonwealth of Australia , 2013

118- Department of Education, Science and Training , OECD Thematic Review of Tertiary Education Country Background

Report: Australia, Canberra, April 2007.

119- Featherstone, Minna ,China's Economic Performance , Best its Year Essay, Australian National University, RBA/ESA Economics Competition , 2012 .

120- Frank Bunning, Habil ," Vocational Education and Training and Labour Market – A Comparative Analysis of China and Germany", M.A, UNEVOC, Magdeburg , 2008.

121- G.R. Durden . & G. Yang .,"Higher Vocational Education in China: A Preliminary Critical Review of Developments and issues in Liaoning Province", Journal of European Industrial Training, Vol. 30 ,No. 8, 2006.

122- Gallagher, Michael, Abrar Hasan. & et.al , OECD Reviews of Tertiary EducationCHINA , Organization Economic Co-operation and Development, 2009.

123- Guo, Z. & Lamb, S. , Chapter 5 : Framework for Comparing China's TVET System , Springer Science+ Business Media B.V., 2010.

124- Hao, Kerning & Wang, Rui., Research and Policy Development in Lifelong Learning in China , CMEF – Réunion à Pékin, vendredi , 30 Octobre 2009.

125- Hayes, Alan & Press, Frances, OECD Thematic Review of Early Childhood Education and Care Policy , Institute of Early Childhood Division of Early Childhood and Education Macquarie University, Sydney , May 2000.

126- Hoeckel, Kathrin &et.al. , Learning for Jobs OECD Reviews of Vocational Education and Training Australia , Organisation for Economic Co-operation and Development , November 2008.

127- Hogarth, Terence , "International Approaches to the Development of Intermediate level Skills and Apprenticeships Synthesis Report" , UK Commission for Employment and Skills , Vol. 1,January 2012.

128- International Labour Organization , Skills for green jobs in China : unedited background country study / International Labour Office, Skills and Employability Department , Geneva: ILO, 2010.

129- International Qualifications Assessment Service , International Education Guide for The Assessment of Education from China, International Qualifications Assessment Service, Government of Alberta, 2007.

130- Keating, J.& et.al , Review of Research Comparative Study of Vocational Education and Training Systems, Australian National Training Authority : The National Centre for Vocational Education Research, 2002.

131- Kilpatrick, Sue &Pat Millar. , Aligning the Extension and Vocational, Education and Training Sectors A report for the Cooperative Venture For Capacity Building , Rural Industries Research and Development , November 2006.

132- Knight , Brian & Mlotkowski ,Peter , An overview of Vocational Education and Training in Australia and its links to the labour market, Adelaide :NCVER, 2009.

133- Knight, Anne & Nestor, Marianne, A glossary of Australian Vocational Education and Training terms, Australia :National Centre for Vocational Education Research Ltd , 2000.

134- Lawrence, Susan V. & Martin, Michael F. , Understanding China's Political System , Congressional Research Service , January 31, 2013.

135- Lawrence, Susan V. , U.S.-China Relations: An Overview of Policy Issues , Congressional Research Service , August 1, 2013.

136- Lee, Wang-Sheng & Coelli, Michael B, "The Labour Market Effects of Vocational Education and Training in Australia" , The Australian Economic Review, Vol. 43, No. 4, 2010.

137- Library of Congress , Federal Research Division Country Profile: China, August 2006.

138- Library of Congress , Federal Research Division Country Profile: China, Canadian Center of Science and Education , Vol. 3, No. 3, August 2010.

139- Library of Congress , Federal Research Division Country Profile: Australia, September 2005.

140- Liu . Jieyi . , China's Progress Towards the Millennium Development Goals2008 Report , Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China , 2008.

141- LLC. ,Bio, China Pharmaceutical Industry Report Current Status and Future Growth , State Government Victoria, November 2010.

142- Lumby, Jacky & Ping ,Li Yan., "Managing Vocational Education in China", A Journal of Comparative and International Education, Vol. 28, No. 2, 1998.

143- Luo , Jiali & Wendel, Frederick C., "Junior High School

Education in China", Journal of Education Research, May/June 1999.

144- Mack, Kathy & Anleu ,Sharyn roach , "Entering the Australian Judiciary: Gender and Court Hierarchy", Law & Policy, Vol. 34, No. 3, July 2012.

145- Martinez, Jorge & et.al ," An Essay on Public Finance in China" , Nnals of Economics and Finance ,Vol.15, No.1, 2014.

146- Ministry of Education, Vocational Education Law of the People's Republic of China, Beijing , 1996., Article 28, 29.

147- Misko, Josie &et.al., Linkages between Secondary and post-secondary Vocational Education and Training in China and Australia , Australia :National Centre for Vocational Education Research,2002.

148- Misko, Josie , Vocational Education and Training in Australia, the United Kingdom and Germany , Adelaide : National Centre for Vocational Education Research , 2006.

149- Morrison, Wayne M., China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States , Congressional Research Service , March 4, 2013.

150- National Center for Education Development Research of the Ministry of Education of the P.R. of China , OECD Thematic Review of Tertiary Education Background Report for the P.R of China, National Center for Education Development Research of the Ministry of Education of the P.R. of China, February 2007 .

151- National Centre for Vocational Education Research , Did you know? A guide to Vocational Education and Training in Australia , Adelaide South Australia :National Centre for Vocational Education Research, 2007.

152- Nevriye Yazçayır &, Esed Yagcı,"Vocational and Technical Education in Eu nations and Turkey ", Procedia Social and Behavioral Sciences ,Vol. 1, No.1 , 2009.

153- Organization for Economic Co-operation and Development , OECD Country Note Early Childhood Education and Care Policy in Australia, OECD , November 2001.

154- Organization for Economic Co-operation and Development , OECD Review of Career Guidance Policies , Information guidance and counseling, the Department of Education, Science and Training , National Questionnaire, Australian,

January 2002.

155- Organization for Economic Co-operation and Development, Economic OECD Economic Surveys Australia , OECD , Paris , 2003/2004.

156- Paul Foley., The socio-economic status of Vocational Education and Training students in Australia, Australian Government, Adelaide, 2007.

157- People's Republic of China , Law of The PRC on The Promotion of Non-public Schools , Beijing: Foreign Language Press, 2003, Articles 22, 23.

158- People's Republic of China, , Law of The PRC on The Promotion of Non-public Schools , Beijing: Foreign Language Press, 2003, Article 30.

159- Pilz. Matthias , "Initial Vocational Training from a Company Perspective: a Comparison of British and German In-House Training Cultures ", Vocations and Learning , Vol. 2,No.1, 2009.

160- Stanwick, John , Employer engagement with the Vocational Education and Training system in Australia , Adelaide: NCVER , 2009.

161- State Education Commission, "The Development and Reform of Education in China 1995-1996", National Report Presented to The 45 th Session of The International Conference on Education, Geneva, 30 September-5 October 1996.

162- State Government of Victoria , Department of Education & Training, Northern Metropolitan Region , Annual Report 2003, Melbourne, Victoria, 2004.

163- The Development of Education , National Report of Australia , Prepared by the Australian Government Department of Education , Science and Training for International Conference of Education , Geneva , Sep. 2004.

164- Trewin , Dennis , Year Book Australia 2006, Australian Bureau of Statistics, Canberra , Commonwealth of Australia, 2006.

165- Vurens van Es, Robert & Alfred Michael Dockery. , Indigenous Australians in the Labour Market: Exploring the Role of Social Capital , the Centre for Labour Market Research, Curtin Business School, Curtin University of Technology, 2007.

166- Wang ,Xiufang, Education in China Since 1976 ,Jefferson, North Carolina, McFarland & Co., 2003.

167- Wendy, Jarvie., Australia's Vocational & Technical Education System, Bogota, 17 October 2005.

168- Wenshan, Jia. & et.al. , Ethno-Political Confl icts in China: Toward Building Interethnic Harmony , Springer Science+Business Media, LLC , 2012.

169- Xi Yu , "A Comparative Review on Chinese Vocational Education and Training System" , The Online Journal of New Horizons in Education , University of Minnesota , Vol. 3, No. 2 , 2005.

170- Yan . Hao. , China's Vocational Education and Training: The Next Key Target of Education Promotion ,Eal Background ,Brief No. 516, 1 April 2010 , Singapore: East Asian Institute, National University of Singapore , 2010.

171- Yan. Hao , The Reform and Modernization of Vocational Education and Training in China, Institute of Social Development, National Development and Reform Commission Beijing , Discussion Paper, China , Wissenschaftszentrum Berlin für Sozialforschung gGmbH, 2012.

172- Yanrui, Wu. , Innovation and Economic Growth in China , Economic Discussion Papers , Discussion Paper 10.10 , 2010.

رابعاً : مصادر ومراجع أجنبية من روابط ومواقع إلكترونية :

173- Australia Skilling Australia's Workforce Act 2005, No. 106, p.3, available at : http://www.comlaw.gov.au/, Retrieved on : 10/12/2014.

174- Australian Bureau of Statistics , Australian Demographic Statistics, Mar 2014 , Available at: http://www.abs.gov.au/ausstats/abs@.nsf/mf/3101.0 , Retrieved on : 1/12/2014.

175- China Education and Research Network, Education Management and Administration System in China, Available Online at: http://www.edu.cn/20041125/3122180.shtml, Retrieved on: 25/6/2014.

176- China's Constitution of 1982with Amendments through ,http://www.constituteproject.org/ constitution/China_2004.pdf , Chapter III, Section 5, Article 106,Retrieved on 11/12/2014 .

177- Constitution of the People's Republic of China , Constitution of the People's Republic of China - The National, http//:www.npc.gov.cn/englishnpc/Constitution/node_2825.htm ,Chapter III, Section 5, Articles 96, 97 , Retrieved on 11/12/2014 .

178- Department of the House of Representatives , The Australian system of Government, Infosheet: No. 20 , February 2014, Available at :http// www.aph .gov.au/~/media/.../571%20Infosheets/PDF/is20.pdf, Retrieved on : 10/1/2015 .

179- Local Government Act 1989 - Victorian Legislation ,http://www.legislation.vic.gov. au/domino/.../89-11aa110%20authorised.pdf, Local Government Act 1989 No. 11 of 1989, Retrieved on: 25/6/2014.

180- Organisation for Economic Co-operation and Development , OECD Economic Surveys China 2015 (Over View) ,p.11, Available at : www.oecd.org/eco/surveys/China-2015-overview.pdf , Retrieved on 1/1/2015.

181- Wikipedia, The free encyclopedia- Education in Australia Available on line at : https://en.wikipedia.org/wiki/Education_in_Australia , Retrieved on : 3/3/2015.

182- Wikipedia, The free encyclopedia- Vocational education Available on line at :http:// en.wikipedia.org/wiki/Vocational_education#Australia , Retrieved on : 3/3/2015.

183- Wikipedia, the free encyclopedia, Demographics of Australia , Available at: http://en.wikipedia.org/wiki/Demographics_of_Australia , retrieved on 1/12/2014.

184- Wikipedia, the free encyclopedia, Economy of Australia, available at : http://en.wikipedia.org/wiki/Economy_of_Australia , retrieved on 1/12/2014.

185- Wikipedia, the free encyclopedia, Economy of China , available at : خطأ! مرجع الارتباط التشعبي غير صالح.

186- Wikipedia, the free encyclopedia, World population , available at : خطأ! مرجع الارتباط التشعبي غير صالح.